A/CONF.227/20

تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا
١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

[٣ آب/أغسطس ٢٠١٥]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	القرارات التي اتخذها المؤتمر	٥
	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)	٥
	الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إثيوبيا	٥٩
	وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	٦٠
الثاني –	تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٦١
	ألف – تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر	٦١
	باء – الحضور	٦١
	جيم – افتتاح المؤتمر	٦٣
	دال – اعتماد النظام الداخلي	٦٤
	هاء – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٦٤
	واو – انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس	٦٥
	زاي – تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية	٦٦
	حاء – وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر	٦٦
	طاء – الوثائق	٦٦
الثالث –	مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية	٦٧
الرابع –	أعمال اللجنة الرئيسية	٧٩
الخامس –	جلسات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين	٨١

الفصل الصفحة

السادس – تقرير لجنة وثائق التفويض ١١٨

السابع – اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر ١٢١

الثامن – اعتماد تقرير المؤتمر ١٢٢

التاسع – اختتام المؤتمر ١٢٣

المرفق

قائمة الوثائق ١٢٤

الفصل الأول
القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار ١*
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وقد انعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

١ - يعتمد كوثيقةٍ ختاميةٍ للمؤتمر خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) والمرفقة بهذا القرار؛

٢ - يوصي بأن تقر الجمعيةُ العامة، في دورتها التاسعة والستين، خطة عمل أديس أبابا على نحو ما اعتمده المؤتمر.

المرفق
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)

أولا - إطار عالمي لتمويل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين، المجتمعين في أديس أبابا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، نؤكد التزامنا السياسي القوي بمعالجة تحدّي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي. ونعيد تأكيد توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢[(١)] وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨[(٢)] ونستند إليهما في مسعانا. فهدفنا هو القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل وحماية

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السابع.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

البيئة وتشجيع الإدماج الاجتماعي. ونلتزم باحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وسنكفل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وسنشجع على إقامة مجتمعات مسالمة جامعة، ماضين قدما بكل عزم صوب إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شخص، مع إتاحة فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش المنتجة للجميع، والحفاظ على كوكبنا في الوقت نفسه لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة.

٢ - وستستضيف الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مؤتمر قمة لاعتماد خطة طموحة قادرة على إحداث التغيير، ألا وهي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة. فلا بد من دعم هذه الخطة بوسائل تنفيذ على القدر نفسه من الطموح والمصداقية. ولقد التأم جمعنا لإرساء إطار شامل استشرافي والالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بما تنطوي عليه تلك الخطة من وعود. وللمهمّة المنوطة بنا ثلاثة أبعاد، هي: متابعة الالتزامات المتعهّد بها وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة؛ وزيادة تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتنشيط وتوطيد عملية متابعة تمويل التنمية لضمان تنفيذ واستعراض الإجراءات التي نلتزم باتخاذها بطريقة ملائمة وشاملة وشفافة وفي أوانها.

٣ - ونقر بما أحرزه العالم من تقدم ملحوظ على وجه العموم منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. فقد ازداد النشاط الاقتصادي والتدفقات المالية بصورة كبيرة على الصعيد العالمي. وأحرزنا تقدما هائلا في اجتذاب الموارد المالية والتقنية لأغراض التنمية من عدد متزايد من الجهات الفاعلة. وتحسّنت القدرة على تحقيق أهدافنا الإنمائية بفضل الأشواط التي قُطعت في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. ونفذ العديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية، أطرا سياساتية أسهمت في زيادة حشد الموارد الوطنية والارتقاء بمستويات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية، ورغم استمرار أعباء الدين، فقد جرى تخفيف وطأتها في العديد من البلدان الفقيرة. وأسهم هذا التقدم في حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وإحراز تقدم ملحوظ صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ورغم المكاسب المحققة، لا يزال العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، يجابه تحديات جساما، بل إن لحاق بعضها بالركب صار أبعد منالاً. وتفاقمت التفاوتات داخل العديد من البلدان بصورة خطيرة. وما زالت النساء، اللائي يمثّلن نصف سكان العالم، وكذلك الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة، عُرضةً للاستبعاد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وفي حين أن جدول أعمال مونتيري لم ينفذ بعد كاملاً، فقد برزت تحديات

جديدة، وما زال ثمة احتياجات ضخمة يلزم تلبيتها لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد أماطت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ اللثام عما يحفّ بالنظام المالي والاقتصادي الدولي من مخاطر ويعتريه من ضعف. فقد انخفضت معدلات النمو العالمية في الوقت الراهن عن المستويات التي شهدتها قبل اندلاع الأزمة. وسرعان ما تفشّت في عالمنا الشديد الترابط آثار الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية والنزاعات والكوارث الطبيعية والأمراض المستشرية. وبات تدهور البيئة وتغير المناخ، وغيرهما من المخاطر البيئية، يهددان بنسف الإنجازات المحققة في الماضي وتقويض آفاق المستقبل. فمن اللازم إذن أن نضمن أن جهودنا الإنمائية تعزز القدرة على الصمود في وجه هذه التهديدات.

٥ - والحلول متاحة، بما في ذلك عن طريق تعزيز السياسات العامة والأطر التنظيمية والتمويل على جميع المستويات، وإطلاق العنان لقدرة الأشخاص والقطاع الخاص على إحداث التغيير، والتحفيز على إجراء تغييرات في طرائق التمويل وأنماط الاستهلاك والإنتاج دعماً للتنمية المستدامة. ونحن ندرك أن توفير الحوافز الملائمة، وتعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية الوطنية والدولية وتحسين اتّساقها، والاستفادة من إمكانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسد الفجوات في مجال التكنولوجيا، وتكثيف بناء القدرات على جميع المستويات هي عناصر أساسية لتحقيق التحوّل نحو التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونعيد تأكيد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لإتاحة حشد الموارد واستخدامها بطريقة فعالة ناجعة شفافة. ونعيد أيضا تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣].

٦ - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونجدد التزامنا باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، لكفالة مساواة المرأة في

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الجنساني بجميع أشكاله.

٧ - ونحن ندرك أن الاستثمار في الأطفال والشباب أمرٌ حاسم لتحقيق التنمية الشاملة المنصفة المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة، ونقرّ بضرورة دعم البلدان التي تواجه تحديات خاصة للاستثمار على النحو المطلوب في هذا المجال. ونؤكد من جديد أن تعزيز حقوق جميع الأطفال وحمايتها، وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب يتسمان بأهمية بالغة.

٨ - ونحن ندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل. ونؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا، باعتبارها مجموعة البلدان الأشد ضعفا، تحتاج إلى تعزيز الدعم العالمي لتذليل ما تجابهه من تحديات هيكلية في مسعاها نحو تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد ضرورة معالجة التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بإحداث تحوّل هيكلي في اقتصاداتها واستغلال فوائد التجارة الدولية وإنشاء نظم ناجعة للنقل والمرور العابر. ونؤكد من جديد كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكّل حالة خاصة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة نظرا إلى صغر مساحتها، وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرّضها للتحديات البيئية العالمية. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا، وضرورة تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل مكافحة الفقر بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، نؤيّد تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل اسطنبول[٤]، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٥]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٦]، ونعيد تأكيد أهمية دعم الإطار الإنمائي الجديد، خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك خطة عمله العشرية، باعتباره إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحتاج

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول والفصل الثاني.

(٥) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٦) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع أيضا إلى إيلائها اهتماما خاصا. ونحن ندرك التحدي الإنمائي الناجم عن النزاع، الذي لا يحول فحسب دون إحراز مكاسب إنمائية بل يمكن أن يعود بما تحقّق منها عقودا إلى الوراء. وندرك ما يعانيه بناء السلام من عجز في التمويل، ونسلّم بأهمية صندوق بناء السلام. ونحيط علما بالمبادئ التي حددتها في الخطة الجديدة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة من نزاعات حالية أو سابقة.

٩ - وستنصبّ جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وسنحترم الحيّز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي. وتكتسي العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، أهمية بالغة أيضا. ونحن نلتزم بالعمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

١٠ - وستشكل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بعد تعزيزها وتنشيطها، أداة لتوطيد التعاون الدولي من أجل الانخراط، بقيادة الحكومات، في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وللشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك الموارد والمعارف والقدرات الإبداعية التي يزخر بها القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية والأكاديمية، والمؤسسات الخيرية، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والمتطوعون وغيرهم من أصحاب المصلحة دورٌ مهم في حشد المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتبادلها، وتكميل الجهود الحكومية، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ويتعين أن تجسّد هذه الشراكة العالمية الطابع العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة، وقابلية تنفيذها في جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية في هذه البلدان واحترام سياساتها وأولوياتها الوطنية. وسنعمل مع كافة الشركاء لضمان مستقبل مستدام قوامه الإنصاف

والإدماج والسلام والازدهار للجميع. فالأجيال القادمة ستسائلنا جميعاً عن مدى نجاحنا في الوفاء بالالتزامات التي نقطعها اليوم على أنفسنا.

١١ - وسيقتضي تنفيذ خطة التنمية الطموح لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة، اعتماد نهج على القدر نفسه من الطموح والشمولية والتكامل والقدرة على إحداث التغيير فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، نهج يجمع بين مختلف وسائل التنفيذ ويدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تسند هذا النهج مؤسسات فعالة جامعة وخاضعة للمساءلة، وأن ترفده سياسات سديدة وحوكمة رشيدة على المستويات كافةً. وسنحدد الإجراءات اللازم اتخاذها ونعالج الثغرات الخطيرة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة، بغية الاستفادة من تضافرها الوثيق الذي سيجعل تنفيذ أحدها يسهم في التقدم نحو تنفيذ باقيها. ولقد حددنا، من ثم، مجموعة من المجالات الشاملة لعدة قطاعات، التي تعتمد على هذا التضافر الوثيق.

١٢ - توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع - سعياً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وإتمام إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نلتزم بميثاق اجتماعي جديد. وفي هذا المسعى، سنضع نُظُما وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية ومشفوعة بحدود دنيا للاستفادة، مع التركيز على الأشخاص الذين يقعون في أدنى مرتبة تحت خط الفقر وعلى الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والمسنين. ونشجع أيضا البلدان على النظر في تحديد أهداف إنفاق ملائمة للظروف الوطنية من أجل ضخ استثمارات جيّدة في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية للجميع، بما يشمل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي، وفقا للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ولن نألو جهدا في سبيل تلبية احتياجات جميع المجتمعات المحلية عن طريق تقديم خدمات عالية الجودة باستخدام الموارد استخداما فعالا. ونلتزم بتقديم دعم دولي قوي لهذه الجهود، وسنفكّر في وضع طرائق تمويل متماسكة لحشد موارد إضافية بالاستناد إلى التجارب القطرية.

١٣ - تكثيف الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية - من غير المقبول أن يعاني قرابة ٠ مليون شخص من نقص التغذية المزمن، وأن يعدموا سبل الحصول على ما يكفي من الغذاء السليم المغذّي. ولما كان معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإننا نشدد على ضرورة تنشيط قطاع الزراعة، والنهوض بالتنمية الريفية، وكفالة الأمن الغذائي، لا سيما في البلدان النامية، وذلك بطريقة مستدامة، مما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمّتها. وسندعم الزراعة المستدامة، بما يشمل الحراجة ومصائد

الأسماك وقطاع الرعي. وسنتخذ أيضا إجراءات لمكافحة سوء التغذية والجوع في صفوف فقراء المناطق الحضرية. وإذ ندرك جسامة الاحتياجات للاستثمار في هذه المجالات، فإننا نشجع زيادة الاستثمارات العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، نقرّ بالمبادئ الطوعية الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[٧] والمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[٨]، الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي. وننوّه بالجهود التي يبذلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتعبئة الاستثمارات من أجل تمكين سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر من تحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ورفع دخلهم، وتعزيز قدرتهم على التكيّف. وإننا نقدّر العمل الذي يضطلع به كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وسائر مصارف التنمية المتعددة الأطراف. ونقرّ أيضا بالدور التكميلي الذي تؤديه شبكات الضمان الاجتماعي في مجال كفالة الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان روما عن التغذية[٩] وإطار العمل[١٠]، الذي يمكن أن يقدم خيارات على مستوى السياسات واستراتيجيات ترمي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع. ونلتزم أيضا بزيادة الاستثمار العام، الذي يؤدي دورا استراتيجيا في تمويل البحوث والبنى التحتية والمبادرات المراعية لمصالح الفقراء. وسنكثف جهودنا من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على صغار المزارعين وعلى المزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين. ونهيب بالوكالات ذات الصلة مواصلة التنسيق والتعاون في هذا المضمار، وفقا لولاية كل منها. ولا بد من دعم هذه الجهود عن طريق تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، وتهيئة بيئات وطنية ودولية مؤاتية، وتعزيز التعاون من خلال المبادرات العديدة في هذا المجال، بما فيها المبادرات الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وسنعمل أيضا من أجل الحد بدرجة كبيرة من فقد الأغذية وهدرها عقب جني المحصول.

١٤ - إنشاء منتدى جديد لسد خصاص البنى التحتية - إن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إلى بلوغها. ولسدّ

(٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2015/20، التذييل دال.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة (C 2013/20) CL 144/9، التذييل دال.

(٩) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

خصاص البنى التحتية على الصعيد العالمي، بما في ذلك العجز السنوي الذي تكابده البلدان النامية والذي يتراوح بين ١ تريليون دولار و ١,٥ تريليون دولار، فسنيسّر إنشاء بنى تحتية جيدة في البلدان النامية، تكون مستدامة ومتاحة للجميع وقادرة على الصمود، عن طريق تعزيز الدعم المالي والتقني. وإننا نرحب بالمبادرات الجديدة المتخذة في مجال البنى التحتية بغية سد هذه الثغرات، بما في ذلك المصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، والمركز العالمي للبنى التحتية، ومصرف التنمية الجديد، ومرفق إعداد مشاريع آسيا والمحيط الهادئ، ومرفق البنى التحتية العالمية التابع لمجموعة البنك الدولي، وصندوق أفريقيا ٥٠ للبنى التحتية، كما نرحب بالزيادة في رأس مال مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية. وندعو إلى إنشاء منتدى عالمي للبنى التحتية بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى آليات التعاون المتعددة الأطراف القائمة وبقيادة مصارف التنمية المتعددة الأطراف. وسيعقد هذا المنتدى اجتماعات دورية لتحسين الاتساق والتنسيق فيما بين مبادرات البنى التحتية القائمة والجديدة، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص. وسيشجع على الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعا من الأصوات، لا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد ومعالجة خصاص البنى التحتية والقدرات، وبخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. وسيسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون، ويعمل على ضمان اتّسام الاستثمارات بطابع مستدام من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

١٥ - تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع - نشدد على الأهمية القصوى التي تتسم بها التنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافدا بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة. وسنستثمر في النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع بغية التصدي بصورة فعالة للتحديات الرئيسية، من قبيل النمو وفرص العمل، والموارد والكفاءة في استخدام الطاقة، والتلوث وتغير المناخ، وتقاسم المعارف، والابتكار، والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون في هذا المضمار ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، سعياً لتمتين الصلات بين إنشاء البنى التحتية والتصنيع المستدام الشامل للجميع والابتكار.

١٦ - توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر - سعياً لتمكين كافة الناس من الاستفادة من ثمار النمو، سندرج هدف توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع في صلب

استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية باعتباره هدفا رئيسيا. وسنشجع مشاركة النساء والرجال، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بصورة كاملة ومتكافئة في سوق العمل الرسمي. وننوّه إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، التي تولّد الغالبية العظمى من فرص العمل في العديد من البلدان، كثيراً ما تفتقر إلى فرص الحصول على التمويل. وفي معرض التعاون مع الجهات الفاعلة الخاصة والمصارف الإنمائية، نلتزم بتعزيز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على الائتمان بصورة مناسبة ومعقولة التكلفة ومستقرة، وكذلك على التدريب الملائم لتنمية مهارات الجميع، لا سيما الشباب وأصحاب المشاريع الحرة. وسنعزز الاستراتيجيات الوطنية الموجهة إلى الشباب، باعتبارها أداةً رئيسية لتلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم. ونلتزم أيضا بصوغ استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب ووضعها موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٢٠، وبإنفاذ ميثاق منظمة العمل الدولية العالمي لتوفير فرص العمل.

١٧ - حماية نظمنا الإيكولوجية لما فيه مصلحة الجميع - يتعين أن تستند جميع إجراءاتنا إلى التزامنا القوي بحماية وحفظ كوكبنا ومواردنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي ومناخنا. ونحن نلتزم بكفالة اتساق السياسات والتمويل والتجارة والأطر التكنولوجية من أجل حماية نظمنا الإيكولوجية وتدبير شؤونها وترميمها، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية والبرية، وبتشجيع استخدامها على نحو مستدام، وبناء القدرة على التكيف، والحد من التلوث، ومكافحة تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي. وإننا ندرك أهمية تجنب الأنشطة الضارة. فيلزم على جميع الحكومات والأعمال التجارية والأسر المعيشية أن تغيّر أنماط سلوكها بما يضمن إرساء أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسنعزز مفهوم الاستدامة في أوساط الشركات، بما يشمل الإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة. وسيلزم توفير استثمارات عامة وخاصة في مجال الابتكارات والتكنولوجيات النظيفة، آخذين في الحسبان أن التكنولوجيات الجديدة لن تغني عن بذل الجهود للحد من النفايات أو استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة.

١٨ - تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة - نشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى إنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكّل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءا لا يتجزأ من جهودنا.

١٩ - ويمكن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار شراكةٍ عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة، مدعومة بالسياسات والإجراءات الملموسة على النحو المبين في خطة العمل هذه.

ثانيا - مجالات العمل

ألف - الموارد العامة الوطنية

٢٠ - تتبوأ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة، على أساس مبدأ السيطرة الوطنية وبالنسبة لكافة البلدان، موقع الصدارة في مسعانا المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتأسيساً على المنجزات الكبيرة التي حققها العديد من البلدان منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، فإننا نظل ملتزمين بمواصلة تعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة. ونحن ندرك أن الموارد الوطنية تتأتّى من النمو الاقتصادي في المقام الأول، مدعوماً ببيئة مؤاتية على جميع المستويات. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية المواجِهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبي احتياجات الناس. فسنعزز بيئاتنا التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون، وسنكافح الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله. ويؤدي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام المستقلة، وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارا مهمة أيضا.

٢١ - وتبين الأدلة أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة. وإننا نلتزم بتعزيز الإدماج الاجتماعي في سياساتنا الداخلية. وسنشجع اعتماد وإنفاذ قوانين غير تمييزية وإرساء بنى تحتية وسياسات اجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما سنمكّن المرأة من المشاركة بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي، ومن المساهمة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار والاضطلاع بأدوار قيادية.

٢٢ - وندرك أنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة الوطنية الإضافية، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ونحن نلتزم بتعزيز إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة تصاعدية، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب. وسنعمل على تحسين عدالة نظمنا الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها، بوسائل منها توسيع القاعدة الضريبية ومواصلة الجهود الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وفقا للظروف القطرية. وفي هذا الصدد، سنعزز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها توطيد المساعدة الإنمائية الرسمية. وإننا لنرحب

بما تبذله البلدان من جهود لرسم أهداف وجداول زمنية داخلية محددة وطنياً بغية تعزيز الإيرادات الداخلية في إطار استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وسنوفر الدعم للبلدان النامية المحتاجة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٢٣ - وسنضاعف الجهود لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي. وسنحدّ أيضا من فرص تجنب الضرائب، وسننظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاما لمكافحة إساءة الاستخدام. وسنعزز ممارسات الإفصاح والشفافية في بلدان المصدر والمقصد على السواء، بوسائل منها السعي لضمان شفافية جميع المعاملات المالية بين الحكومات والشركات أمام السلطات الضريبية المختصة. وسنحرص على قيام جميع الشركات، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات، بدفع الضرائب إلى حكومات البلدان التي تضطلع فيها تلك الشركات بنشاط اقتصادي وتولّد فوائد، وفقا للقوانين والسياسات الوطنية والدولية.

٢٤ - ونلاحظ تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وندعو المناطق الأخرى إلى القيام بعمليات مماثلة. وللمساعدة في مكافحة التدفقات غير المشروعة، ندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة إلى بذل العون لبلدان المصدر والمقصد على السواء. وندعو أيضا المؤسسات الدولية المعنية والمنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها. وسنتولى تحديد مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي الوقت نفسه، سنشجع تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات المالية للتخفيف من الأثر المحتمل لتطبيق المعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من حيث تقليص فرص الحصول على الخدمات المالية.

٢٥ - ونحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١١] والانضمام إليها، إن لم تفعل ذلك بعد، ونشجع الأطراف في الاتفاقية على استعراض تنفيذها. وإننا نلتزم بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، ولملاحقة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. ونشجع المجتمع الدولي على إرساء ممارسات جيدة في مجال إعادة الأصول.

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

ونحن نؤيد مبادرة الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن استرداد الموجودات المسروقة، وسائر المبادرات الدولية التي تدعم استرداد الأصول المسروقة. ونحث كذلك على تحديث الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الفساد والتصديق عليها. ولن نألو جهدا في سبيل القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسنعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة رفع مستوى الشفافية والمساءلة في أوساط المؤسسات المالية وقطاع الشركات، وكذلك في الإدارات العامة. وسنعزز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٦ - وتواجه البلدان الشديدة الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية تحديات خاصة. ونحن نشجع الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة وفي معالجة الموارد الطبيعية وتنويع الإنتاج، ونلتزم بالتصدي للحوافز الضريبية المفرطة المتصلة بهذه الاستثمارات، لا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. ونشدد على أهمية شفافية جميع الشركات وخضوعها للمساءلة، ولا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية. ونشجع البلدان على تنفيذ التدابير اللازمة لضمان الشفافية، ونحيط علما بالمبادرات الطوعية من قبيل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وسنواصل تبادل أفضل الممارسات وتشجيع التعلّم من الأقران وبناء القدرات في مجال التفاوض لإبرام العقود من أجل ضمان إبرام اتفاقات امتياز وإيرادات وإتاوات تتسم بالنزاهة والشفافية، ورصد تنفيذ العقود.

٢٧ - ونحن نلتزم بتكثيف التعاون الضريبي الدولي. ونشجع البلدان، وفقا لقدراتها وظروفها الوطنية، على العمل معاً من أجل تعزيز الشفافية واعتماد سياسات ملائمة، بما في ذلك قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإبلاغ السلطات الضريبية في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها؛ وتمكين السلطات المختصة من الحصول على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية؛ والمضي قدما بشكل تدريجي نحو تحقيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية فيما بين السلطات الضريبية، حسب الاقتضاء، مع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، عند الاقتضاء. وقد تكون الحوافز الضريبية أداة مناسبة في مجال السياسة العامة. غير أنه لإنهاء الممارسات الضريبية الضارة، يمكن للبلدان أن تنخرط في مناقشات طوعية بشأن الحوافز الضريبية في إطار المحافل الإقليمية والدولية.

٢٨ - ونشدد على أن الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي ينبغي أن تكون عالمية من حيث نطاقها ونهجها، وأن تأخذ في الحسبان بصورة تامة مختلف احتياجات

وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. وإننا نرحب بمشاركة البلدان النامية أو شبكاتها الإقليمية في هذا العمل، وندعو إلى تكثيف المشاركة لضمان استفادة جميع البلدان من هذه الجهود. ونرحب بالجهود الجارية، بما في ذلك أعمال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، ونأخذ في الحسبان الأعمال التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لصالح مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ونحن نؤيد تعزيز الشبكات الإقليمية لمديري الضرائب. ونحيط علما بالجهود الجارية، من قبيل الجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي في مجالات منها بناء القدرات، ومبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود. وندرك الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي وفيما بين بلدان الجنوب، استنادا إلى الاحتياجات المختلفة للبلدان.

٢٩ - ونشدد على أهمية التعاون والحوار الجامعين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل الضريبية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجانها الفرعية. ولقد قررنا أن نعمل على زيادة تعزيز مواردها لتقوية فعاليتها وقدرتها التشغيلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فستزيد من تواتر اجتماعاتها إلى دورتين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل. وسنكثف مشاركة اللجنة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاجتماع الخاص بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية بغية تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية. وسيواصل أعضاء اللجنة تقديم التقارير مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونواصل حثّ الدول الأعضاء على تقديم الدعم للجنة وهيئاتها الفرعية من خلال الصندوق الاستئماني للتبرعات لتمكين اللجنة من الوفاء بولايتها، بما يشمل توفير الدعم لزيادة مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات اللجان الفرعية. وترشح الحكومات أعضاء اللجنة الذين يعملون بصفتهم خبراء يُستقدمون من مجالي السياسات الضريبية والإدارة الضريبية ويتم اختيارهم بطريقة تعكس درجة مناسبة من الإنصاف في التوزيع الجغرافي ليمثلوا أنظمة ضريبية مختلفة. ويتولى الأمين العام تعيين الأعضاء بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٣٠ - وسنعزز آليات المراقبة الوطنية، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، إلى جانب المؤسسات الرقابية المستقلة الأخرى، حسب الاقتضاء. وسنرسّخ الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة، وسنشجع الميزنة والتتبع المراعيين للمنظور الجنساني. وسننشئ أطرا شفافة لتنظيم المشتريات العمومية باعتبارها أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة.

ونحيط علما بما تقوم به شراكة الحكومات المنفتحة من أعمال تعزز شفافية الحكومات ومساءلتها أمام المواطنين واستجابتها لهم، بهدف تحسين جودة الحكم والخدمات الحكومية.

٣١ - ونعيد تأكيد التزامنا بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الناجعة التي تشجع الإسراف في الاستهلاك، وذلك عن طريق القضاء على اختلالات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بوسائل منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص تدريجيا من تلك الإعانات الضارة، حيثما وجدت، من أجل إظهار آثارها البيئية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وظروفها الخاصة بشكل تام والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي قد تطال تنميتها، بما يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

٣٢ - ونلاحظ العبء الهائل الذي تلقيه الأمراض غير المعدية على كاهل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويستتبع ذلك تكاليف تنوء بحملها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا. ونحن ندرك، بوجه خاص، أن التدابير السعرية والضريبية المطبقة على التبغ يمكن أن تشكل، في إطار استراتيجية شاملة للوقاية والمراقبة، وسيلة فعالة ومهمة للتقليل من استهلاك التبغ وتقليص تكاليف الرعاية الصحية، كما تمثل رافدا يدرّ الإيرادات من أجل تمويل التنمية في العديد من البلدان.

٣٣ - ونلاحظ الدور الذي يمكن لمصارف التنمية الوطنية والإقليمية التي تعمل بشكل جيد أن تضطلع به في تمويل التنمية المستدامة، لا سيما في قطاعات أسواق الائتمان التي لا تنشط فيها المصارف التجارية بشكل مكثف والتي تعاني من فجوات كبيرة في التمويل، وذلك بالاستناد إلى أطر إقراض سليمة ووفقا لضمانات اجتماعية وبيئية مناسبة. ويشمل ذلك مجالات من قبيل البنى التحتية المستدامة، والطاقة، والزراعة، والتصنيع، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، إضافة إلى الإدماج المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. ونحن نقر بأن مصارف التنمية الوطنية والإقليمية تؤدي أيضا دورا هاما في مواجهة التقلبات الدورية، لا سيما في خضمّ الأزمات المالية التي تشهد عزوف مؤسسات القطاع الخاص الشديد عن ركوب المخاطر. ونهيب بمصارف التنمية الوطنية والإقليمية إلى تكثيف مشاركتها في هذه المجالات، ونحث كذلك الجهات الفاعلة الدولية العامة والخاصة المعنية على توفير الدعم لتلك المصارف في البلدان النامية.

٣٤ - ونقرّ كذلك بأن تدبير النفقات والاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة يتم على الصعيد دون الوطني، حيث تتولاه كيانات كثيرا ما تفتقر إلى القدر الكافي من القدرات التقنية والتكنولوجية والتمويل والدعم. ولذلك فنحن نلتزم بتكثيف التعاون الدولي من أجل تعزيز قدرات البلديات وسائر السلطات المحلية. وسنقدم الدعم للمدن والسلطات المحلية في

البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية إنشاء بنى تحتية قادرة على التكيف وسليمة بيئيا، بما يشمل مجالات الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وتشييد مبان مستدامة وقادرة على التكيف باستخدام مواد محلية. ولن نألو جهدا لدعم جهود الحكومات المحلية الرامية إلى تعبئة الإيرادات حسب الاقتضاء. وسنعزز التوسع العمراني الجامع المستدام، وسنعمل على تمتين الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية عن طريق النهوض بالتخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والإقليمي، في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وسنعمل على تعزيز إدارة الديون وإنشاء أسواق السندات البلدية أو توطيدها، حسب الاقتضاء، من أجل مساعدة السلطات دون الوطنية في تمويل الاستثمارات اللازمة. وسنشجع أيضا الاقتراض من المؤسسات المالية ومصارف التنمية، مع تعزيز آليات التخفيف من حدة المخاطر، من قبيل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وتدبير مخاطر تقلب أسعار العملة في الوقت نفسه. وفي إطار هذا المسعى، سنشجع مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرارات التي تؤثر في المجتمعات المحلية في مجالات من قبيل تحسين إدارة شؤون مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وبحلول عام ٢٠٢٠، سنزيد من عدد المدن والتجمعات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة تصبو إلى تحقيق الإدماج، والكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والقدرة على الصمود أمام الكوارث. وسنضع وننفذ خططا للإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات وفقا لإطار سنداي[١٢]. وفي هذا الصدد، سندعم القدرات الوطنية والمحلية من أجل الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من آثارها وإدارة المخاطر.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٥ - الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وفرص العمل. ونقر بتنوع القطاع الخاص، الذي يشمل المشاريع المتناهية الصغر، مرورا بالتعاونيات وانتهاء بالشركات المتعددة الجنسيات. ونهيب بجميع المؤسسات التجارية أن تسخِّر قدراتها الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة. وندعوها إلى الانخراط في عملية التنمية باعتبارها جهات شريكة، والاستثمار في المجالات الأساسية للتنمية المستدامة، والتحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. ونرحب بالنمو الكبير في النشاط الخاص المحلي والاستثمار الدولي منذ انعقاد مؤتمر مونتيري. فتدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى

(١٢) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

جانب استقرار النظام المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية. بيد أننا نلاحظ وجود ثغرات استثمارية في قطاعات أساسية للتنمية المستدامة. فالاستثمار المباشر الأجنبي في العديد من البلدان النامية يتركز في عدد قليل من القطاعات، وغالبا ما يتخطى البلدان الأكثر احتياجا، وغالبا ما تكون تدفقات رؤوس المال الدولية موجهة نحو استثمارات قصيرة الأجل.

٣٦ - وسنقوم بوضع السياسات، وعند الاقتضاء، تعزيز الأطر التنظيمية للمواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص والأهداف العامة، بما يشمل تحفيز القطاع الخاص على اعتماد ممارسات مستدامة، وتعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل. فلا بد من رسم سياسة عامة لتهيئة البيئة المواتية على جميع المستويات، ولا بد من وضع إطار تنظيمي لتشجيع الأعمال الحرة وقطاع أعمال محلي يتسم بالحيوية. وقد كلفنا مؤتمر مونتيري بتهيئة مناخات استثمارية شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة، مع تأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية. وقد قطع العديد من البلدان أشواطا طويلة في هذا المجال. وسنواصل تعزيز وتهيئة الظروف المحلية والدولية المواتية لاستثمارات القطاع الخاص الشاملة والمستدامة، مع وضع قواعد ومعايير شفافة ومستقرة وتأمين منافسة حرة ونزيهة، بما يفضي إلى تحقيق أهداف السياسات الإنمائية الوطنية.

٣٧ - وسنرسخ قطاع أعمال يتسم بالدينامية وحُسن الأداء، مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقا للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[١٣] ومعايير العمل لمنظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل[١٤] والاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، لصالح الأطراف في هذه الاتفاقات. ونرحب بالعدد المتزايد من المؤسسات التجارية التي تتبنى نموذج أعمال أساسيا يراعي الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية لأنشطتها، ونحث جميع المؤسسات الأخرى على القيام بذلك. ونشجع الاستثمار المؤثر، الذي يجمع بين عائد الاستثمار والآثار غير المالية. وسنعزز الممارسات المؤسسية المستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية. ونشجع المؤسسات التجارية على اعتماد مبادئ بشأن الأعمال والاستثمارات المسؤولة، وندعم عمل الاتفاق العالمي في هذا الصدد.

---

(١٣) A/HRC/17/31، المرفق.

(١٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

وسنعمل على تنسيق مختلف المبادرات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية المستدامة، وتحديد الثغرات، بما فيها تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز آليات وحوافز الامتثال.

٣٨ - ونسلم بأهمية وجود أطر تنظيمية محكمة وقائمة على تقييم المخاطر لجميع أشكال الوساطة المالية، من التمويل البالغ الصغر إلى المعاملات المصرفية الدولية. ونقر بأن بعض تدابير تخفيف المخاطر قد تكون لها عواقب غير مقصودة، مثل زيادة صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على الخدمات المالية. وسنعمل على كفالة أن تدعم بيئتنا السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية وتعزز تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. وسنسعى إلى رسم سياسات، بما فيها أنظمة لأسواق رأس المال عند الاقتضاء، تشجع على منح حوافز على طول سلسلة الاستثمار، بحيث تكون متسقة مع مؤشرات الأداء الطويل الأجل والاستدامة، وتحد من التقلبات المفرطة.

٣٩ - ولا يزال العديد من الناس، ولا سيما النساء، غير قادرين على الحصول على الخدمات المالية والإلمام بالأمور المالية، وهو عامل أساسي من عوامل الإدماج الاجتماعي. وسنعمل من أجل إتاحة سبل حصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، على الخدمات المالية الرسمية. وسنعتمد أو نستعرض استراتيجياتنا لتعميم الخدمات المالية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وسننظر في إدماج تعميم الخدمات المالية ضمن أهداف السياسة العامة في النظام المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية. وسنشجع نظمنا المصرفية التجارية على خدمة الجميع، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون حاليا عراقيل في الحصول على الخدمات المالية والمعلومات. وسندعم أيضا مؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمصارف الإنمائية، والمصارف الزراعية، وشركات تشغيل شبكات الهاتف النقال، وشبكات الوكلاء، والتعاونيات، والمصارف البريدية، ومصارف الادخار، حسب الاقتضاء. ونشجع استخدام أدوات مبتكرة، منها العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، ونظم السداد، وعمليات السداد الإلكتروني. وسنوسع نطاق التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان والمناطق، بسبل منها التحالف من أجل تعميم الخدمات المالية والمنظمات الإقليمية. ونلتزم بتعزيز تنمية قدرات البلدان النامية، بسبل منها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونشجع التعاون والتآزر بين مبادرات تعميم الخدمات المالية.

٤٠ - ونقر بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. فتحويلات العمال المهاجرين، ونصفهم من النساء، هي في العادة أجور يحولها المهاجرون إلى عائلاتهم، وهي موجهة أساسا لتلبية جزء

من احتياجات الأسر المعيشية المتلقية لها. ولا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية. وسنعمل على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء. وسنعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تكلفة التحويلات المالية في ممرات معينة منخفضة الحجم ومرتفعة التكاليف. وسنعمل على كفالة ألا يطلب أي من ممرات التحويل رسوما تفوق ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على قدر كاف من الخدمات المتاحة، لا سيما لمن هم في أشد الحاجة إليها. وسندعم السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، ومنها على سبيل المثال اتجاه خدمات السحب التي تقدمها المصارف، وذلك للعمل على إتاحة خدمات التحويل المالي عبر الحدود. وستريد التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية لإزالة الحواجز التي تعترض مقدمي خدمات التحويل المالي من غير المصارف الذين يستخدمون الهياكل الأساسية لنظم السداد، وتعزيز الظروف المواتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وآمن في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق. وسنسخر التكنولوجيات الجديدة، ونشجع الإلمام بالأمور المالية وتعميم الخدمات المالية، ونحسن جمع البيانات.

٤١ - ونلتزم بتمتع المرأة والفتاة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق والفرص في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وتخصيص الموارد، وإزالة أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وقد عقدنا العزم على إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والتحكم فيها، والائتمان والإرث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة. ونشجع كذلك القطاع الخاص على المساهمة في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال السعي لكفالة حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وإتاحة فرص متساوية أمامها، وحمايتها من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل. وندعم مبادئ تمكين المرأة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي، ونشجع زيادة الاستثمارات في الشركات أو المؤسسات التجارية المملوكة للنساء.

٤٢ - ونرحب بالنمو السريع للأعمال الخيرية والمساهمات المالية وغير المالية الكبيرة التي يقدمها المتبرعون للأعمال الخيرية في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة. ونقر بمرونة الجهات المانحة الخيرية وقدرتها على الابتكار والمخاطرة، وقدرتها على حشد أموال إضافية عبر شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ونشجع الآخرين على الانضمام إلى أولئك الذين يساهمون بالفعل. ونرحب بالجهود الرامية إلى زيادة التعاون بين الجهات الخيرية الفاعلة والحكومات والأطراف الأخرى المؤثرة في عملية التنمية. وندعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الأعمال الخيرية. ونشجع الجهات المانحة الخيرية على إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المحلية والمواءمة مع السياسات والأولويات الوطنية. ونشجع أيضا الجهات المانحة الخيرية على النظر في إدارة هباتها عن طريق الاستثمار المؤثر، الذي يراعي الربح والآثار غير المالية، على حد سواء، في معاييره الاستثمارية.

٤٣ - ونقر بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ولا سيما تلك المملوكة للنساء، غالبا ما تواجه صعوبات في الحصول على التمويل. وللتشجيع على زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، يمكن للأنظمة المالية أن تسمح باستخدام ضمانات بديلة، وتمنح استثناءات مناسبة من متطلبات رأس المال، وتخفض تكاليف الدخول والخروج لتشجيع المنافسة، وتمكن مؤسسات التمويل البالغ الصغر من تعبئة المدخرات عن طريق تلقي الودائع. وسنعمل على تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تقييم القدرة الائتمانية بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وذلك من خلال برامج التدريب العامة، ومن خلال إنشاء مكاتب ائتمان عند الاقتضاء. ويمكن للمصارف الإنمائية الوطنية والاتحادات الائتمانية وغيرها من المؤسسات المالية المحلية أن تضطلع بدور حيوي في إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات المالية. ونشجع المصارف الإنمائية الدولية والمحلية على تشجيع التمويل المخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في مجالات منها التحول الصناعي، عن طريق إنشاء خطوط ائتمانية تستهدف هذه المؤسسات، وعن طريق المساعدة التقنية. ونرحب بعمل مؤسسة التمويل الدولية والمبادرات الأخرى المضطلع بها في هذا المجال، ونشجع زيادة بناء القدرات وتبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونقر أيضا بإمكانات وسائل الاستثمار الجديدة، مثل صناديق رأسمال المجازفة الموجهة نحو التنمية، التي قد تستخدم بالتعاون مع شركاء من القطاع العام، والتمويل المختلط، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل توحيد الديون المبتكرة المصحوبة بأطر لإدارة المخاطر وأطر تنظيمية مناسبة. وسنعزز أيضا بناء القدرات في هذه المجالات.

٤٤ - ولتلبية احتياجات التمويل الطويل الأجل، سنعمل على تطوير أسواق رأس المال المحلية، ولا سيما أسواق السندات الطويلة الأجل وأسواق التأمين عند الاقتضاء، بما في ذلك التأمين على المحاصيل بشروط غير تشويهية. وسنعمل أيضا على تعزيز الإشراف والمقاصة والتسوية وإدارة المخاطر. ونشدد على أن الأسواق الإقليمية وسيلة فعالة لبلوغ نطاق وعمق يتعذر بلوغهما عندما تكون فرادى الأسواق صغيرة. ونرحب بقيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة الإقراض بالعملات المحلية، ونشجع المزيد من النمو في هذا المجال. ونشجع المصارف الإنمائية على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لإدارة المخاطر، بما في ذلك عن طريق التنويع. ونقر بأن طبيعة استثمارات الحوافظ المالية الدولية قد تطورت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وأن المستثمرين الأجانب يؤدون الآن دورا مهما في أسواق رأسمال بعض البلدان النامية، ونقر بأهمية إدارة التقلبات المرتبطة بهذه الأسواق. وسنعزز الدعم الدولي في تطوير أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بسبل منها المنتديات الإقليمية والأقاليمية والعالمية لتبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية وتبادل البيانات.

٤٥ - ونقر بالمساهمة المهمة في التنمية المستدامة التي يمكن للاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، أن يقدمها، لا سيما عندما تكون المشاريع متسقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. ويمكن للسياسات الحكومية أن تعزز الآثار الإيجابية غير المباشرة المترتبة على الاستثمار المباشر الأجنبي، مثل الخبرة الفنية والتكنولوجيا، بسبل منها إقامة روابط مع الموردين المحليين، وتشجيع إدماج المؤسسات المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في البلدان النامية، في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسنشجع وكالات تشجيع الاستثمار والوكالات الأخرى ذات الصلة على التركيز على إعداد المشاريع. وسنعطي الأولوية للمشاريع التي تنطوي على أكبر قدر من الإمكانات لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والتحول الهيكلي والتصنيع المستدام، والتنويع المنتج، والزراعة. وعلى الصعيد الدولي، سندعم هذه الجهود من خلال الدعم المالي والتقني وبناء القدرات، وتوثيق التعاون بين وكالات البلدان الأصلية والمضيفة. وسننظر في استخدام التأمين وضمانات الاستثمار، عن طريق جهات منها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والأدوات المالية الجديدة لتحفيز تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع.

٤٦ - ونلاحظ مع القلق أن العديد من أقل البلدان نموا ما زالت لا تستفيد من استثمارات مباشرة أجنبية من شأنها أن تساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخاتها الاستثمارية. وقد عقدنا العزم على اعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. وسنقدم أيضا الدعم المالي والتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، والدعم الاستشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، والحصول على المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الاستثمارية، والتأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وذلك بناء على طلب أقل البلدان نموا. ونلاحظ أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في الحصول على ائتمانات دولية نتيجة للخصائص الهيكلية لاقتصاداتها. وستواصل أقل البلدان نموا تحسين بيئاتها المواتية للاستثمار. وسنعزز أيضا جهودنا للتصدي لما تواجهه البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والعديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع من ثغرات تمويلية وانخفاض في مستويات الاستثمار المباشر. ونشجع استخدام آليات مبتكرة وشراكات لتشجيع المزيد من المساهمات المالية الخاصة الدولية في هذه الاقتصادات.

٤٧ - ونقر بوجود عقبات تعوق الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية، سواء على مستوى العرض أو الطلب. ويعزى النقص في الاستثمارات جزئيا إلى عدم وجود خطط كافية بشأن الهياكل الأساسية وعدد كاف من المشاريع المدروسة التي يمكن الاستثمار فيها، إلى جانب كون هياكل تحفيز القطاع الخاص لا تكون بالضرورة مناسبة للاستثمار في العديد من المشاريع الطويلة الأجل، بالإضافة إلى تصورات المستثمرين للمخاطر. ولتذليل هذه العقبات، سنضمّن استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة خططا مرنة وجيدة للاستثمار في الهياكل الأساسية، مع القيام أيضا بتعزيز بيئاتنا المحلية المواتية للاستثمار. وعلى الصعيد الدولي، سنقدم الدعم التقني للبلدان لترجمة خططها إلى مجموعات مشاريع ملموسة قيد الإعداد، فضلا عن تقديمه لفرادى المشاريع القابلة للتنفيذ، بما يشمل دراسات الجدوى، والتفاوض على العقود المعقدة، وإدارة المشاريع. وفي هذا الصدد، نحيط علما ببرنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ونلاحظ مع القلق تراجع الإقراض لمشاريع الهياكل الأساسية من المصارف التجارية. ونهيب بالهيئات المسؤولة عن وضع المعايير أن تحدد ما يمكن إدخاله من تعديلات لتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل في إطار من المخاطرة المدروسة والاحتواء المحكم للمخاطر. ونشجع مؤسسات الاستثمار الطويل الأجل، مثل صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، التي تدير رؤوس أموال ضخمة، على تخصيص نسبة أكبر للهياكل الأساسية، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نشجع

المستثمرين على اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل عمليات استعراض هياكل التعويض ومعايير الأداء.

٤٨ - ونقر بأن للاستثمار العام والخاص دور رئيسي يؤديانه في تمويل الهياكل الأساسية، وذلك بسبل منها المصارف الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية وأدوات وآليات مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط الذي يجمع بين التمويل العام بشروط ميسرة والتمويل الخاص بشروط السوق والخبرة المتاحة من القطاعين العام والخاص، ووسائل التمويل المخصصة الغرض، وتمويل المشاريع دون حق الرجوع، وأدوات تخفيف المخاطر، وهياكل التمويل الجماعي. وتُستخدم أدوات التمويل المختلط، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للحد من المخاطر الخاصة بالاستثمارات وتحفيز تمويلات إضافية من القطاع الخاص في مختلف القطاعات الإنمائية الأساسية في ضوء سياسات وأولويات التنمية المستدامة التي تحددها الحكومات على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني. ولتسخير إمكانات أدوات التمويل المختلط في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي النظر بعناية في الهيكل والاستخدام المناسبين لأدوات التمويل المختلط. وينبغي للمشاريع التي تنطوي على تمويل مختلط، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تتقاسم المخاطر والمكاسب على نحو منصف، وتتضمن آليات واضحة للمساءلة، وتستوفي المعايير الاجتماعية والبيئية. وسنبني بذلك القدرة على الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض منها التخطيط، والتفاوض على العقود، والإدارة، والمحاسبة، وإدراج مخصصات في الميزانية لتغطية الالتزامات المحتملة. ونلتزم أيضا بإجراء مناقشة شاملة ومفتوحة وشفافة لدى إعداد واعتماد مبادئ توجيهية ووثائق تستخدمها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبإرساء قاعدة معرفية وتبادل الدروس المستفادة من خلال المنتديات الإقليمية والعالمية.

٤٩ - وسنشجع الاستثمارين العام والخاص في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تكنولوجيات حجز الكربون وتخزينه. وسنحقق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة ونضاعف المعدل العالمي لكفاءة الطاقة وحفظها، بهدف كفالة حصول الجميع على خدمات طاقة ميسورة وموثوقة وحديثة ومستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وسنعزز التعاون الدولي على توفير الدعم الكافي وتيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين التكنولوجيا لتقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة لجميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بمبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع باعتبارها إطارا مفيدا، بما في ذلك مراكزها الإقليمية، وبإعداد خطط عمل ونشرات استثمارية على الصعيد

القطري، حسب الاقتضاء. وندعو إلى العمل بناء على التوصيات الواردة في هذه المبادرة، مع إمكانية جمع أكثر من ١٠٠ بليون دولار من الاستثمارات السنوية بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال مبادرات السوق والشراكات وبالاستفادة من المصارف الإنمائية. ونقر بمواطن الضعف والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، ونرحب بمبادرة توفير الطاقة لأفريقيا، ورؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمستقبل الطاقة في أفريقيا، والشبكة الجزرية العالمية للطاقة المتجددة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

٥٠ - يؤدي التمويل العام الدولي دورا مهما في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محليا من مصادر عامة، ولا سيما في أشد البلدان فقرا وضعفا، حيث الموارد المحلية محدودة. فخطتنا الطموحة تضع أعباء ثقيلة على الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يتطلب دعما دوليا معززا وأكثر فعالية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة وبشروط السوق. ونرحب بزيادة جميع أشكال التمويل العام الدولي منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، ونعقد العزم على تكثيف جهود كل منا دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وندرك بأننا نتشاطر أهدافا مشتركة وطموحات مشتركة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي وزيادة فعاليته وشفافيته وأثره ونتائجه إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في وضع المبادئ التي تنطبق على الجهود التي يبذلها كل منا لزيادة أثر تعاوننا. وسنواصل تعزيز حوارنا لتحسين فهمنا المشترك وتبادل المعارف على نحو أفضل.

٥١ - ونرحب بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ انعقاد مؤتمر مونتيري. بيد أننا نعرب عن قلقنا من أن بلدان عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونؤكد مجددا أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما. ويعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزته، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته. ونحث

جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجددا التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وتعهد بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا في الأجل القصير، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ونشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا.

٥٢ - ونقر بأهمية تركيز أيسر الموارد شروطا على أكثر البلدان احتياجا وأقلها قدرة على تعبئة موارد أخرى. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع بالغ القلق تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا، ونلتزم بعكس اتجاه هذا التراجع. ويشجعنا أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٥٣ - ونؤكد أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة. ونشجع البلدان الشريكة على الاستفادة مما أُحرز من تقدم في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا لتساعد في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية. ونشجع نشر خطط استشرافية تزيد من وضوح التعاون الإنمائي وشفافيته وإمكانية التنبؤ به في المستقبل، وذلك وفقا لعمليات تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية. ونحث البلدان على تتبع عمليات تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإبلاغ عن ذلك.

٥٤ - ومن أوجه الاستخدام المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة. ويمكن لذلك أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب ويساعد في تعزيز بيئات محلية مواتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية. ويمكن استخدامه أيضا لإتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص.

٥٥ - وسنجري مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس ''الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة'' المقترح، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفا.

٥٦ - والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونسلم بأهميته المتزايدة وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيرا عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة. وينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.

٥٧ - ونرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة تحسين فعالية التنمية وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٥]. ونلتزم أيضا بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي.

٥٨ - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. وسنقوم بمواءمة الأنشطة مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق الحد من التجزؤ، والتعجيل بتحرير المعونة، ولا سيما تلك الموجّهة لأقل البلدان نموا والبلدان الأشد احتياجا. وسنقوم بتشجيع الملكية القطرية والتوجه نحو تحقيق النتائج، وتعزيز النظم القطرية واستخدام النهج القائمة على البرامج عند الاقتضاء، وتعزيز الشراكات من أجل التنمية، والحد من تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية والمساءلة المتبادلة. وستزيد فعالية التنمية ونعزز إمكانية التنبؤ بها عن طريق تزويد البلدان النامية بمعلومات إرشادية منتظمة ومناسبة التوقيت بشأن الدعم المقرر تقديمه في الأجل المتوسط. وسنواصل بذل هذه الجهود في منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الصدد، فإننا أيضا نحيط علما بالجهود المبذولة في المحافل الأخرى ذات الصلة، من قبيل الشراكة العالمية من

(١٥) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

أجل تعاون إنمائي فعال، على نحو متكامل. وسننظر أيضا في عدم طلب إعفاءات ضريبية على السلع والخدمات المقدمة كمعونة من حكومة إلى أخرى، بدءا بوقف العمل بنظام تسديد ضرائب القيمة المضافة ورسوم الاستيراد.

٥٩ - ونسلم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٦] ومؤتمر الأطراف فيها هما المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ونرحب بنداء ليما للعمل المناخي[١٧]، ويشجعنا التزام مؤتمر الأطراف بالتوصل إلى اتفاق طموح في باريس في عام ٢٠١٥ ينطبق على جميع الأطراف ويعكس مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة.

٦٠ - ونعيد تأكيد أهمية الوفاء التام بالالتزامات القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك بشأن تغير المناخ وما يتصل بذلك من تحديات عالمية. ونسلّم بضرورة زيادة التمويل من جميع المصادر، بما في ذلك من مصادر التمويل العامة والخاصة والثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى مصادر التمويل البديلة، من أجل تمويل الاستثمارات في العديد من المجالات، بما في ذلك التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. وندرك أن البلدان المتقدمة النمو التزمت، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، بهدف القيام على نحو مشترك بتعبئة مبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من طائفة واسعة من المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية. ونسلم بالحاجة إلى الأخذ بمنهجيات شفافة للإبلاغ عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ ونرحب بالعمل الجاري في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦١ - ونرحب بنجاح عملية التعبئة الأولية للموارد المخصصة لصندوق المناخ الأخضر وبحسن توقيتها، مما جعله أكبر صندوق مكرس للمناخ ومكّنه من بدء أنشطته في دعم البلدان النامية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونرحب بقرار مجلس صندوق المناخ الأخضر بأن يسعى إلى البدء في اتخاذ قرارات بشأن الموافقة على المشاريع والبرامج في تاريخ أقصاه موعد انعقاد اجتماعه الثالث في عام ٢٠١٥، وبقراره بشأن العملية الرسمية لتجديد موارد الصندوق. ونرحب أيضا بقرار المجلس السعي إلى تحقيق توازن بنسبة ٥٠:٥٠ بين التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه بمرور الزمن على

---

(١٦) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(١٧) FCCC/CP/2014/10/Add.1.

أساس مكافئ للمنح والسعي إلى تحديد هدف تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الاعتماد المرصود للتكيف مع المناخ للبلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونلاحظ أهمية استمرار الدعم المقدم لمعالجة الثغرات المتبقية في القدرة على الوصول إلى تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ وإدارة هذا التمويل.

٦٢ - ونقر بأهمية مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونشجع على مراعاة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث في تمويل التنمية من أجل ضمان استدامة نتائج التنمية. وندرك أن الإجراءات الجيدة التصميم يمكن أن تحقق فوائد متعددة على الصعيدين المحلي والعالمي، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ. ونلتزم بالاستثمار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة أخطار الكوارث وتمويل إجراءات التصدي لها، في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإلى ضمان استفادة البلدان من المساعدة الدولية عند الحاجة.

٦٣ - ونسلم بالأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بتنفيذ الخطة الاستراتيجية العالمية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي[١٨] من جانب الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[١٩] وندعو جميع الأطراف إلى حضور الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠١٦. ونشجع على تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر وعلى جميع المستويات لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، ومكافحة التصحر والجفاف والعواصف الترابية والفيضانات، وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. ونرحب بالتزام الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[٢٠]، بدعم وتعزيز تنفيذها. ونلتزم بدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعزيز جهود الحفظ والإصلاح، من قبيل مبادرة السور الأخضر العظيم التي نفذها الاتحاد الأفريقي، وتقديم الدعم للبلدان التي تحتاج إلى تعزيز تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

---

(١٨) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ٢/١٠.

(١٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(٢٠) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤.

٦٤ - ونسلم بأن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا في النظام الإيكولوجي للأرض ولها أهمية بالغة في الحفاظ عليه، وأن القانون الدولي يوفر، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢١]، الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها ولاستخدامها على نحو مستدام. ونؤكد أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على نحو مستدام تحقيقا للتنمية المستدامة، بسبل منها الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والأمن الغذائي وتهيئة سبل مستدامة لكسب الرزق والعمل الكريم، مع العمل في الوقت نفسه على حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة آثار تغير المناخ. ولذلك، فإننا نلتزم بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادتها إلى سابق عهدها من حيث السلامة والإنتاجية والقدرة على الصمود والحفاظ على تنوعها البيولوجي، بما يتيح حفظها للأجيال الحالية والمقبلة واستخدامها على نحو مستدام، وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطي في إدارة الأنشطة التي تؤثر في البيئة البحرية على نحو فعال وفقا للقانون الدولي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

٦٥ - ونسلم بأن الزيادة في درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تخلف آثارا خطيرة على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين أن الأحداث المناخية القاسية تهدد حياة الملايين وسبل عيشهم. ونلتزم بتعزيز الدعم المقدم للفئات الأكثر ضعفا في مواجهة هذه التحديات الحرجة والتأقلم معها.

٦٦ - ويمكن للتمويل الإنمائي أن يسهم في الحد من مواطن الضعف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأن يمكّن البلدان من منع أو مكافحة حالات الأزمات المزمنة المتعلقة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية. وندرك الحاجة إلى اتساق التمويل الإنمائي والإنساني لضمان الأخذ بنهج أكثر آنية وشمولا وملاءمة وفعالية من حيث التكاليف إزاء إدارة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة والتخفيف من آثارها. ونلتزم بالترويج لآليات تمويل ابتكاري لتتاح للبلدان إمكانية تحسين منع وإدارة المخاطر ووضع خطط للتخفيف من آثارها. وسنستثمر في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة أخطار الكوارث وتمويل إجراءات التصدي لها، وتمكين البلدان من الاستفادة بكفاءة وفعالية من المساعدة الدولية عند الحاجة. ونحيط علما بقيام الأمين العام بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المزمع عقده في اسطنبول، تركيا، يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٢١) المرجع نفسه، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

٦٧ - وندرك التحدي الرئيسي الذي يعترض تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وندرك الفجوة التمويلية التي يواجهها بناء السلام والدور الذي يؤديه صندوق بناء السلام. وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل بناء السلام والتنمية في سياق ما بعد النزاعات. ونسلم بالحاجة إلى تقديم المعونة بكفاءة من خلال تبسيط الآليات، وزيادة تعزيز واستخدام النظم القطرية، فضلا عن تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والوطنية على سبيل الأولوية في الدول المتضررة من النزاعات والخارجة من النزاعات، مع التأكيد على أهمية الملكية والقيادة القطريتين في كل من بناء السلام والتنمية.

٦٨ - ونرحب بالعمل الجاري في المؤسسات المعنية من أجل دعم جهود أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء قدراتها الوطنية على مواجهة مختلف أنواع الصدمات بما في ذلك الأزمات المالية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، بما في ذلك من خلال الصناديق والأدوات الأخرى.

٦٩ - ونرحب بالتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في مجال وضع وحشد الدعم لمصادر وآليات التمويل الإضافي الابتكاري، ولا سيما من جانب الفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية. وندعو المزيد من البلدان إلى أن تنضم طوعا للمشاركة في تنفيذ آليات وصكوك وطرائق ابتكارية لا تثقل كاهل البلدان النامية بأعباء لا داعي لها. ونشجع النظر في الكيفية التي يمكن بها استنساخ الآليات القائمة، مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الأوسع نطاقا. ونشجع أيضا استكشاف آليات مبتكرة إضافية استنادا إلى نماذج تجمع بين الموارد العامة والخاصة مثل السندات الخضراء وسندات التحصين والقروض الثلاثية وآليات الجذب وآليات تسعير الكربون.

٧٠ - وندرك ما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية. فالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن توفر قروضا معاكسة للدورات الاقتصادية، بما في ذلك الإقراض بشروط ميسّرة حسب الاقتضاء، لتكملة الموارد الوطنية اللازمة للتصدي للصدمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية والأوبئة. وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى إلى مواصلة تقديم تمويل إنمائي مستقر وطويل الأجل بشروط ميسرة وغير ميسرة عن طريق الاستفادة من المساهمات ورأس المال وتعبئة الموارد من أسواق رأس المال. ونشدد على أن المصارف الإنمائية ينبغي أن تستفيد على نحو أمثل من مواردها وكشوف ميزانياتها، بما يتسق مع المحافظة على نزاهتها المالية، وينبغي أن تقوم

بتحديث وتطوير سياساتها لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ونشجع مؤسسات التمويل الإنمائي المتعددة الأطراف على إنشاء عملية لدراسة دورها ونطاقها وسير عملها لتمكينها من التكيف مع خطة التنمية المستدامة والاستجابة التامة لها.

٧١ - وندرك أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل ضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق وتحسين وتركيز الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة. ولذلك، نطلب من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسرة تظل مهمة للعديد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان.

٧٢ - ونسلم أيضا بضرورة وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل. ونلاحظ مع القلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض كلما ازداد دخل البلدان، وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ونشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية. كذلك نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف السبل الكفيلة بأن تكون المساعدة التي تقدمها للبلدان المتوسطة الدخل مناسبة على أفضل وجه لما تتيحه الظروف المتنوعة لهذه البلدان من فرص وما تطرحه من تحديات. وفي هذا الصدد، نسلم بأن الاستثناء الذي منحه البنك الدولي للدول الجزرية الصغيرة يشكل وسيلة مواجهة جديرة بالذكر لتحديات التمويل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤكد أيضا على أهمية آليات تخفيف المخاطر، بما في ذلك من خلال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

٧٣ - ونسلم بأن عملية خروج أقل البلدان نموا ينبغي أن تقترن بالتدابير اللازمة لتفادي تعرُّض عملية التنمية للخطر ولمواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونلاحظ كذلك أن مستوى التمويل العام الدولي الميسّر ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مستوى التنمية لكل متلقٍّ، بما في ذلك مستوى الدخل والقدرة المؤسسية وقلة المنعة، وكذلك طبيعة المشاريع المطلوب تمويلها، بما في ذلك الجدوى التجارية من تنفيذها.

٧٤ - ونؤكد على الدور الهام والميزة النسبية لوجود منظومة للأمم المتحدة تتسم بكفاية الموارد والنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية في دعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم العملية المتعلقة بتحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسنعمل من أجل تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلدان المستفيدة من البرنامج، وتعزيز ما تتسم به الأمم المتحدة من اتساق ونجاعة وفعالية وكفاءة من أجل تحسين التنسيق والنتائج، بما في ذلك من خلال تحقيق المزيد من التقدم بشأن عدة طرائق ونهج تنفيذية من بينها نهج ''توحيد الأداء'' الطوعي، وتحسين تعاون الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين.

٧٥ - ويمكن للمصارف الإنمائية أن تضطلع بدور هام للغاية في تخفيف القيود المفروضة على تمويل التنمية، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية النوعية، بما يشمل القروض دون السيادية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية الجديدة لتطوير نظم للضمانات في إطار مشاورات مفتوحة مع أصحاب المصلحة على أساس المعايير الدولية المعمول بها، ونشجع جميع المصارف الإنمائية على إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتسم بالشفافية والفعالية والكفاءة والحساسية من حيث التوقيت، أو على تعهّد النظم القائمة. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة استحداث أدوات لتوجيه موارد المستثمرين في الأجل الطويل نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الهياكل الأساسية الطويلة الأجل والسندات الخضراء. ونؤكد أن الاستثمارات الإقليمية في القطاعات ذات الأولوية الرئيسية تستلزم توسيع نطاق آليات التمويل الجديدة، ونهيب بمؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية دعم المنظمات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية.

٧٦ - ونسلم بأن الشراكات الحقيقية والفعالة والدائمة بين أصحاب مصلحة متعددين يمكن أن تؤدي دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة. وسنقوم بتشجيع وتعزيز هذه الشراكات من أجل دعم الأولويات والاستراتيجيات التي تضعها البلدان، استنادا إلى الدروس المستفادة والخبرات المتاحة. وندرك كذلك أن الشراكات هي أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف. ونسلّم بدور مرفق البيئة العالمية في

تعميم مراعاة الشواغل البيئية في جهود التنمية وتقديم المنح والموارد الميسرة من أجل دعم المشاريع البيئية في البلدان النامية. وندعم بناء القدرات في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل الحصول على الأموال المتاحة، ونهدف إلى تعزيز مساهمات القطاعين العام والخاص في مرفق البيئة العالمية.

٧٧ - كذلك حققت الشراكات بين عدة أصحاب مصلحة، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، نتائج في مجال الصحة. ونشجع على تحسين التنسيق بين هذه المبادرات، ونشجعها على تحسين مساهمتها في تعزيز النظم الصحية. ونسلم بالدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرسمية التي تتولى توجيه الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة وتنسيقها. وسنعزز التنسيق الدولي والبيئات التمكينية على جميع المستويات من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية وتحقيق التغطية الصحية للجميع. ونلتزم بتعزيز قدرة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية، وكذلك تحقيق زيادة كبيرة في تمويل الرعاية الصحية وتوظيف قوة عاملة في قطاع الصحة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطوير هذه القوة العاملة وتدريبها والاحتفاظ بها. كذلك ستقوم الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ[٢٢] بتعزيز تنفيذ الاتفاقية في جميع البلدان، حسب الاقتضاء، وستدعم الآليات من أجل زيادة الوعي وتعبئة الموارد. ونرحب بالأخذ بنُهج مبتكرة للتحفيز على رصد المزيد من الموارد الخاصة والعامة على الصعيدين المحلي والدولي من أجل النساء والأطفال، الذين تضرروا بصورة غير متناسبة بالعديد من المشاكل الصحية، بما في ذلك المساهمة المتوقعة لمرفق التمويل العالمي لدعم حركة ''كل امرأة كل طفل''.

٧٨ - وندرك أهمية توفير تعليم جيد لجميع الفتيات والفتيان من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيستلزم هذا الوصول إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، والأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع، وتوفير بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع. وسوف نزيد الاستثمارات والتعاون الدولي لتتاح لجميع الأطفال فرصة إكمال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، على أن يكون هذا التعليم مجانيا ومنصفا وشاملا وجيد النوعية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المبادرات، مثل الشراكة العالمية من أجل التعليم، وتعزيزها. ونلتزم بتحسين المرافق التعليمية التي تراعي الاعتبارات المتصلة بالطفل وبالإعاقة

(٢٢) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

والاعتبارات الجنسانية، وبزيادة النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٧٩ - تشكل التجارة الدولية محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك تحرير التجارة المجدي. فهذا النظام التجاري يشجع الاستثمار الطويل الأجل في القدرات الإنتاجية. وإذا توفرت السياسات الداعمة والهياكل الأساسية والقوة العاملة المتعلمة الملائمة، يمكن للتجارة أن تساعد أيضا في تشجيع العمالة المنتجة والعمل اللائق وتمكين المرأة والأمن الغذائي والحد من التفاوت والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - ونسلم بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية تتطلب بذل المزيد من الجهود، وإن كنا نعتبر أن الموافقة على ''مجموعة تدابير بالي'' في عام ٢٠١٣ تشكل إنجازا هاما. ونؤكد مجددا التزامنا بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. ونهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية القيام بشكل تام وعلى وجه السرعة بتنفيذ جميع القرارات الواردة في مجموعة تدابير بالي، بما في ذلك القرارات المتخذة لصالح أقل البلدان نموا، والقرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، وبرنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة، والتعجيل بالتصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي ترى أنها في وضع يسمح لها بمنح أفضليات ذات جدوى تجارية لخدمات أقل البلدان نموا ومورّدي الخدمات في هذه البلدان وفقا لقرار بالي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ بشأن تفعيل إعفاء خدمات أقل البلدان نموا واستجابة للطلب الجماعي لتلك البلدان، أن تقوم بذلك.

٨١ - ونقر بأن عدم الحصول على التمويل التجاري يمكن أن يحد من الإمكانات التجارية للبلدان، وأن يؤدي إلى ضياع فرص استخدام التجارة بوصفها محركا للتنمية. ونرحب بالعمل الذي قام به فريق الخبراء المعني بتمويل التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، ونلتزم باستكشاف سبل استخدام الحوافز الموجهة نحو السوق من أجل توسيع نطاق التمويل التجاري المتوافق مع منظمة التجارة العالمية وتوافر الائتمانات التجارية والضمانات والتأمين

وبيع الديون وخطابات الاعتماد والأدوات المالية الابتكارية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في البلدان النامية. ونهيب بالمصارف الإنمائية توفير التمويل التجاري الموجه نحو السوق وزيادته واستكشاف السبل الكفيلة بمعالجة إخفاقات السوق المرتبطة بتمويل التجارة.

٨٢ - وفي حين أن صادرات العديد من البلدان النامية قد ازدادت بدرجة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، فإن مشاركة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا في تجارة السلع والخدمات على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة ويبدو أن التجارة العالمية تجد صعوبة في العودة إلى معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها قبل الأزمة المالية العالمية. وسوف نسعى إلى تحقيق زيادة كبيرة في التجارة العالمية على نحو يتسق مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الصادرات من البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نموا بهدف مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ على النحو الوارد في برنامج عمل اسطنبول. وسوف نقوم بإدماج التنمية المستدامة في السياسات التجارية على جميع المستويات. وبالنظر إلى مواطن الضعف الفريدة والخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعم بقوة مشاركتها في اتفاقات تجارية واقتصادية. وسنؤيد أيضا تحقيق تكامل أكبر بين الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٨٣ - ونهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية مضاعفة الجهود للإسراع باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة الإنمائية[٢٣]، كوسيلة لتعزيز النمو في التجارة العالمية، ونؤكد مجددا أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة الدوحة الإنمائية، التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، في صميم برنامج عمل الدوحة[٢٣]. وفي هذا السياق، يؤدي تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد متوازنة ووضع برامج محددة الأهداف ومستدامة التمويل لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات أدوارا هامة. ونلتزم بمكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها. ووفقا لأحد عناصر ولاية خطة الدوحة الإنمائية، نهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية تصحيح ومنع الحالات التي يتم فيها فرض قيود على التجارة وإحداث اختلالات في آليات الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المكافئ. ونهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية أيضا الالتزام بتعزيز الضوابط المفروضة على الإعانات في قطاع مصائد الأسماك، بطرق منها حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إيجاد طاقات زائدة عن الحاجة وإلى ممارسة صيد الأسماك المفرط،

(٢٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وفقا لولاية خطة الدوحة الإنمائية وإعلان هونغ كونغ الوزاري. ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية المشاركة في المفاوضات المتعلقة بعضوية منظمة التجارة العالمية ونرحب بما جرى في ٢٠١٢ من تعزيز وتبسيط وتفعيل للمبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية.

٨٤ - وسيواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ونرحب بإنشاء آلية الرصد لتحليل واستعراض جميع جوانب تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية على النحو المتفق عليه في بالي، بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية وإضفاء طابع عملي بدرجة أكبر عليها، فضلا عن تيسير اندماج البلدان النامية وأقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٥ - ونهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو وأعضاء المنظمة من البلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام في الوقت المناسب بإتاحة إمكانية وصول جميع المنتجات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نموا كافة إلى أسواقها بشكل دائم دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص، أن تفعل ذلك، حسبما نصت عليه قرارات المنظمة. ونحن نهيب بتلك الدول أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بسبل منها وضع قواعد منشأ تتسم بالبساطة والشفافية لتطبيقها على الواردات من أقل البلدان نموا، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمر بالي الوزاري في عام ٢٠١٣.

٨٦ - ونؤكد من جديد حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاستفادة من أوجه المرونة المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ونؤكد من جديد أن ذلك الاتفاق لا يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة ولا ينبغي له أن يمنعها. ولهذه الغاية، نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لم يوافقوا بعد على تعديل الاتفاق الذي يتيح تحسين إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار معقولة للبلدان النامية على القيام بذلك بحلول الموعد النهائي في نهاية عام ٢٠١٥. ونحن نرحب بالقرار المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بتمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نموا كافة. وندعو المجلس العام أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمنظمة التجارة العالمية أن تسهم في التنمية المستدامة.

٨٧ - ونحن ندرك الإمكانيات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، ونلتزم بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية. وسوف نقوم بتعزيز التماسك والاتساق فيما بين الاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولضمان أن تكون متماشية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن للتكامل الإقليمي أن يضطلع بدور حفاز هام في الحد من الحواجز التجارية، وتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسات، وتمكين الشركات، بما في ذلك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ونشدد على المساهمة التي يمكن لتدابير تيسير التجارة أن تقدمها في هذا الصدد. ونحث المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، على زيادة الدعم المقدم للمشاريع وأطر التعاون التي تعزز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا، وتلك التي تعزز مشاركة واندماج صغار المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى، ولا سيما المشاريع التي منشؤها في البلدان النامية، في سلاسل القيمة والأسواق العالمية. ونحن نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بمعالجة الثغرات في التجارة والنقل والهياكل الأساسية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك استكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الشبكات الإقليمية.

٨٨ - وإقرارا منَّا بأن التجارة والاستثمار الدوليين يتيحان فرصا إلا أنهما يتطلبان أيضا اتخاذ إجراءات تكميلية على الصعيد الوطني، فإننا سوف نعمل على تعزيز البيئات المحلية المؤاتية وتنفيذ سياسات داخلية سليمة وإصلاحات تفضي إلى تحقيق إمكانيات التجارة من أجل النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وندرك كذلك حاجة البلدان النامية إلى إضافة القيمة ولتحقيق المزيد من اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في سلاسل القيمة. ونحن نعيد التأكيد على أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وسنعزز هذا الدور.

٨٩ - ونعرب عن تأييدنا للجهود والمبادرات التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، من أجل زيادة تنسيق الأنشطة القانونية التي تضطلع بها المنظمات

الدولية والإقليمية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي، والتعاون بشأنها، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في هذا الميدان.

٩٠ - ويمكن لمبادرة المعونة لصالح التجارة أن تضطلع بدور رئيسي. وسنركز في سياق مبادرة المعونة لصالح التجارة على البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، بسبل منها الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. وسوف نسعى جاهدين إلى تخصيص نسبة متزايدة من موارد مبادرة المعونة لصالح التجارة الموجهة إلى أقل البلدان نموا، والمقدمة وفقا لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي. ونرحب أيضا بزيادة التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية. وإذ نسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة ضمن المنتجين والتجار، فسنقوم بالتصدي لما تواجهه من تحديات خاصة بغية تيسير مشاركة المرأة المتساوية والنشطة في التجارة المحلية والإقليمية والدولية. ويكتسي تقديم المساعدة التقنية وتحسين الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالتجارة والمرور العابر أهمية بالغة من حيث تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستفادة منها، وكفالة فعالية تنفيذ السياسات واللوائح الرامية إلى تيسير النقل والتجارة، وتنويع قاعدة صادراتها.

٩١ - ولا ينبغي أن يضر هدف حماية وتشجيع الاستثمار بقدرتنا على تحقيق أهداف السياسة العامة. وسوف نسعى إلى صوغ اتفاقات تجارية واستثمارية مزودة بالضمانات المناسبة بغية عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة. وسوف ننفذ هذه الاتفاقات بطريقة شفافة. ونحن نلتزم بدعم بناء القدرات بسبل منها القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة تلك الموجهة إلى أقل البلدان نموا، وذلك بهدف الاستفادة من الفرص المتاحة في التجارة الدولية واتفاقات الاستثمار. ونطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل تنفيذ برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار.

٩٢ - ونحن ندرك أيضا أن التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، وصيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وقطع الأشجار بصورة غير قانونية، والتعدين غير القانوني، هي مسائل تمثل تحديا للعديد من البلدان. ويمكن أن تتسبب هذه الأنشطة في أضرار كبيرة، بما في ذلك فقدان الإيرادات واستشراء الفساد. وإننا مصممون على تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، والاتجار بالنفايات الخطرة، والاتجار بالمعادن، بسبل منها تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية والتعاون الدولي على السواء، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على استغلال الفرص المستدامة

لكسب الرزق. وسنعمل أيضا على تعزيز القدرات على رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، بغرض منع صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه وردعه والقضاء عليه بفعالية، بسبل منها بناء القدرات المؤسسية.

هاء - الديون والقدرة على تحمل الديون

٩٣ - يمثل الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويتيح الاقتراض السيادي أيضا للتمويل الحكومي إمكانية القيام بدور معاكس للتقلبات الدورية في الدورات الاقتصادية. بيد أن من الضروري توخي الحذر في إدارة عملية الاقتراض. ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري، أدى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي والموارد العامة إلى انخفاض كبير في ضعف العديد من البلدان إزاء ضائقة الديون السيادية، مثلما حدث من انخفاض كبير في الديون من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. إلا أن العديد من البلدان لا يزال ضعيفا إزاء أزمات الديون والبعض الآخر يمر بأزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. ونحن نقر بأن التحديات الملازمة للقدرة على تحمل الديون والتي تواجه العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب حلولا عاجلة، وكذلك بأهمية ضمان القدرة على تحمل الديون للانتقال السلس للبلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

٩٤ - ونحن نقر بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء. وسنواصل دعم بقية البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعمل على إكمال عملية المبادرة. وسوف نستقصي، على أساس كل حالة على حدة، المبادرات الرامية إلى دعم البلدان غير المستفيدة من المبادرة بسياسات اقتصادية سليمة لتمكينها من معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون. وسوف ندعم استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان التي حصلت على دعم في إطار تخفيف عبء الديون وحققت مستويات يمكن تحملها من الديون.

٩٥ - ويشكل رصد الالتزامات المالية وإدارتها على نحو حصيف عنصرا هاما من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمرا بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف. ونرحب بجهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعزيز الأدوات التحليلية من أجل تقييم القدرة على تحمل الديون والإدارة الحصيفة للديون

الحكومية. وفي هذا الصدد، يشكل تحليل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون أداة مفيدة لاستخدامها في تحديد مستوى الاقتراض المناسب. وندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مواصلة تعزيز ما لديهما من أدوات تحليلية لإدارة الديون السيادية في عملية مفتوحة وجامعة بالاشتراك مع الأمم المتحدة وسائر الأطراف صاحبة المصلحة. ونحن نشجع المؤسسات الدولية على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان المدينة لتعزيز القدرات في مجال إدارة الديون، وإدارة المخاطر، وتحليل إمكانات المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل، وكذلك المساعدة على التخفيف من الصدمات الخارجية وكفالة الحصول المطرد والمستقر على التمويل الحكومي.

٩٦ - ونحن نرحب بمواصلة الأنشطة في وضع المعايير المنهجية وتعزيز التوافر العلني للبيانات بشأن الديون السيادية الحكومية والمضمونة حكوميا، وبشأن مجموع التزامات الديون الخارجية للاقتصادات، والنشر الفصلي لبيانات الديون على نحو أكثر شمولا. وندعو المؤسسات ذات الصلة إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات، بما في ذلك معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون. ونشجع جميع الحكومات على تحسين الشفافية في إدارة الديون.

٩٧ - ونؤكد مجددا أن على المدينين والدائنين العمل معا لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. وتقع مسؤولية الحفاظ على مستويات من الديون يمكن تحملها على عاتق البلدان المقترضة؛ إلا أننا نسلم بأن على الجهات المقرضة أيضا مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين. وفي هذا الصدد، نحيط علما بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. ونحن ندرك المتطلبات الواجبة التطبيق لسياسة صندوق النقد الدولي بشأن حدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي بشأن الاقتراض بشروط غير ميسرة. ووضعت لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية ضمانات جديدة في نظامها الإحصائي من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون في البلدان المستفيدة. ونشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها. وسوف نعمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، بالاستفادة من المبادرات القائمة.

٩٨ - ونحن نؤكد على أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة، وتتم عن طريق التفاوض بحسن نية. ونرى أن الخروج من أي

أزمة من أزمات الديون السيادية ينبغي أن يهدف إلى استعادة القدرة الحكومية على تحمل الدين، مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى موارد التمويل في إطار الظروف المواتية. ونحن نقر أيضا بأن نجاح عمليات إعادة هيكلة الديون يعزز قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. ونظل نشعر بالقلق إزاء الجهات الدائنة غير المتعاونة التي ثبتت قدرتها على تعطيل الانتهاء في الوقت المناسب من عمليات إعادة هيكلة الديون.

٩٩ - ونحن ندرك أنه قد أُدخلت تحسينات هامة منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في تعزيز عمليات إعادة الهيكلة التعاونية للالتزامات السيادية، بما في ذلك التحسينات في إطار نادي باريس للدائنين الرسميين وفي قبول السوق للشروط الموحدة الجديدة لعقود السندات الحكومية. إلا أن علينا الاعتراف بوجود مخزونات من السندات السيادية غير المشمولة بهذه الشروط الموضوعة للعمل الجماعي. وندرك أن هناك مجالا لتحسين ترتيبات التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية للدائنين والمدينين على السواء، ولتيسير تقاسم الأعباء بشكل منصف وإجراء عملية إعادة هيكلة منظمة وجيدة التوقيت وفعالة تحترم مبادئ المسؤولية المشتركة. ونحيط علما بالعمل الذي يضطلع به حاليا كل من صندوق النقد الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن ننوه بمبادرة ”منتدى باريس“ التي اتخذها نادي باريس مؤخرا والتي ترمي إلى تعزيز الحوار فيما بين الدائنين والمدينين السياديين بشأن مسائل الديون. ونحن نشجع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة.

١٠٠ - ونحن نشعر بالقلق إزاء قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على تعطيل إرادة الغالبية العظمى من أصحاب السندات التي تقبل بعملية إعادة هيكلة لالتزامات بلد ما يمر بأزمة ديون، بالنظر إلى احتمال حدوث آثار أوسع نطاقا في بلدان أخرى. ونلاحظ الخطوات التشريعية التي اتُخذت في بعض البلدان سعيا إلى منع تلك الأنشطة ونشجع جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، حسب الاقتضاء. علاوة على ذلك، نحيط علما بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون. ونرحب بالإصلاحات المدخلة على شروط المساواة في المعاملة والعمل الجماعي التي اقترحتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، وأيدها صندوق النقد الدولي، للحد من ضعف الجهات السيادية إزاء الدائنين الرافضين. ونشجع البلدان، ولا سيما البلدان التي تصدر سندات بموجب قانون أجنبي، على اتخاذ المزيد من الإجراءات لإدراج تلك الأحكام في كل ما تصدره من سندات. ونرحب أيضا بتوفير الدعم المالي للمساعدة القانونية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ونلتزم بتعزيز

الدعم الدولي للخدمات الاستشارية القانونية. وسنقوم بالنظر في إمكانية تعزيز الرصد الدولي للدعاوى القانونية التي يتقدم بها الدائنون بعد إعادة هيكلة الديون.

١٠١ - ونحن نلاحظ تزايد إصدار سندات سيادية بالعملات المحلية بموجب القوانين الوطنية، وإمكانية قيام البلدان طوعا بتعزيز التشريعات المحلية لتجسيد المبادئ التوجيهية من أجل التسوية الفعالة وجيدة التوقيت والمنظمة والمنصفة لأزمات الديون السيادية.

١٠٢ - ونسلم بأن من الممكن للكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أن تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، ونلاحظ أن الدائنين الحكوميين قد اتخذوا خطوات لتخفيف التزامات سداد الديون من خلال إعادة جدولة الديون وإلغاء الديون في أعقاب حدوث زلزال أو تسونامي وفي سياق أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ونشجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من عبء الديون، حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى للبلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان. ونشجع أيضا على دراسة الصكوك المالية الجديدة للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من ضائقة في تسديد الديون، ونلاحظ تجارب مبادلة الديون بمشاريع في مجال الصحة وبمشاريع في مجال الطبيعة.

واو - معالجة المسائل العامة

١٠٣ - شدد مؤتمر مونتيري على أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية. وشدد المؤتمر أيضا على أهمية التماسك والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية دعما للتنمية. ومنذ انعقاد مؤتمر مونتيري، أصبحنا أكثر وعيا بالحاجة إلى مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الخسائر في التنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، والحاجة إلى تعزيز اتساق السياسات عبر الأبعاد الثلاثة كافة للتنمية المستدامة. وسوف نتخذ تدابير ترمي إلى تحسين وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والتوصل إلى بنية دولية أقوى وأكثر اتساقا وشمولا وتمثيلا للتنمية المستدامة، مع احترام ولايات كل منظمة. ونحن ندرك أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة ونهيب بالبلدان تقييم أثر سياساتها على التنمية المستدامة.

١٠٤ - وأكدت الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم في عام ٢٠٠٨ الحاجة إلى التنظيم السديد للأسواق المالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، فضلا عن ضرورة وجود شبكة أمان مالية عالمية. ونحن نرحب بالخطوات الهامة التي اتخذت منذ انعقاد مؤتمر مونتيري، ولا سيما في أعقاب الأزمة في عام ٢٠٠٨، من أجل بناء القدرة على التحمل والحد من

الضعف إزاء الاضطرابات المالية الدولية، والحد من الآثار الجانبية للأزمات المالية العالمية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية، في سياق برنامج للإصلاح يظل إكماله يشكل أولوية عليا. وقد دعمت عضوية صندوق النقد الدولي قدرة الصندوق على الإقراض، واضطلعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية بأدوار هامة في مواجهة التقلبات الدورية أثناء الأزمة. وعملت المراكز المالية الرئيسية في العالم على نحو جماعي للحد من المخاطر الشاملة والتقلبات المالية من خلال تمتين التنظيم المالي الوطني، بما يشمل اتفاق بازل الثالث وبرنامج الإصلاح المالي الأوسع نطاقا.

١٠٥ - ولا تزال الثغرات التنظيمية والحوافز غير المتناغمة تشكل مخاطر على الاستقرار المالي، بما في ذلك مخاطر الآثار الجانبية للأزمات المالية على البلدان النامية، مما يشير إلى وجود حاجة إلى المزيد من الإصلاحات للنظام المالي والنقدي الدولي. وسوف نواصل تعزيز التنسيق واتساق السياسات عالميا لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. وسنعمل على منع وتقليل مخاطر الأزمات المالية وآثارها، مع الاعتراف بأن قرارات السياسات الوطنية يمكن أن تكون لها آثار عامة وواسعة النطاق تتجاوز الحدود الوطنية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية. ونحن ملتزمون بمواصلة سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسهم في الاستقرار العالمي والنمو المنصف والمستدام والتنمية المستدامة، مع تعزيز نظمنا المالية ومؤسساتنا الاقتصادية. وعند التعامل مع المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة، من الممكن دعم التكييف الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي عن طريق تدابير تحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، وعند الاقتضاء، عن طريق تدابير لإدارة تدفقات رأس المال.

١٠٦ - ونحن نعيد تأكيد التزامنا بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز تلك السبل. ونحن ندرك أهمية التغلب على العقبات الماثلة أمام الزيادات المقررة في الموارد والإصلاحات في مجال الحوكمة في صندوق النقد الدولي. ويظل تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ لصندوق النقد الدولي يشكل مسألة ذات أولوية عليا ونحث بشدة على التصديق في أقرب وقت ممكن على تلك الإصلاحات. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي. وندعو لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية الدولية الرئيسية التي تضع المعايير إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات وضع القواعد لضمان أخذ شواغلها بعين الاعتبار. وبصفتنا

من المساهمين في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، فإننا نلتزم بتوخي الانفتاح والشفافية والتوازن بين الجنسين والاختيار على أساس الجدارة في عملية اختيار رؤساء تلك المؤسسات، وبتعزيز التنوع بين الموظفين.

١٠٧ - وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أهمية تعزيز شبكة الأمان المالية الدولية الدائمة. وما زلنا على التزامنا بالحفاظ على قوة صندوق النقد الدولي واستناده إلى الحصص، مع توافر الموارد الكافية له للوفاء بمسؤولياته العامة. ونحن نتطلع قدما إلى قيام الصندوق هذه السنة بالاستعراض الذي يجريه كل خمس سنوات لحقوق السحب الخاصة. ونشجع على الحوار فيما بين الترتيبات المالية الإقليمية وتعزيز التعاون بين صندوق النقد الدولي والترتيبات المالية الإقليمية، مع الحفاظ على استقلال كل مؤسسة. ونهيب بالمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة مواصلة تحسين الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمخاطر على الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية. ونحث أيضا صندوق النقد الدولي على مواصلة جهوده الرامية إلى تقديم استجابات مالية أكثر شمولا ومرونة لاحتياجات البلدان النامية. ونطلب إلى المؤسسات المالية الدولية مواصلة دعم البلدان النامية في وضع أدوات جديدة لإدارة المخاطر المالية وبناء القدرات. ونهيب بصندوق النقد الدولي، وفقا لولايته، توفير مستويات دعم مالي كافية للبلدان النامية الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة لمساعدتها على إدارة أي ضغوط ذات صلة على ميزان المدفوعات الوطني. ونشدد على أهمية التأكد من أن الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية متسقة مع بعضها البعض ومع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشجع مؤسسات تمويل التنمية على مواءمة ممارساتها في العمل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٨ - ونحن نشعر بالقلق إزاء التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالأغذية والزراعة وآثاره على الأمن الغذائي العالمي وتحسين نتائج التغذية. وسوف نعتمد تدابير ترمي إلى ضمان حسن سير العمل في أسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها وندعو الهيئات التنظيمية ذات الصلة إلى اعتماد التدابير الكفيلة بتيسير الحصول على المعلومات عن الوصول إلى الأسواق في توقيت جيد وبصورة دقيقة وشفافة، وذلك في محاولة لضمان أن تعكس أسواق السلع الأساسية على النحو المناسب التغيرات الكامنة في العرض والطلب، وللمساعدة على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، نحيط علما أيضا بنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة. وسوف نوفر أيضا لصغار الصيادين الحرفيين إمكانية الوصول إلى الموارد البحرية والأسواق، بما يتفق مع الممارسات الإدارية المستدامة فضلا عن المبادرات التي تضيف قيمة إلى منتجات صغار الصيادين.

١٠٩ - ونحيط علما بالعمل الذي يقوم به مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن إصلاح الأسواق المالية، ونلتزم بمواصلة أو تعزيز أطرنا للتحوط على صعيد الاقتصاد الكلي وتدابير مواجهة التقلبات الدورية. وسوف نعجل بإنجاز جدول أعمال الإصلاح بشأن تنظيم الأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر العامة المرتبطة بالأسواق الموازية، وأسواق المشتقات، وإقراض الأوراق المالية، واتفاقات إعادة الشراء، والحد منها حسب الضرورة. ونلتزم أيضا بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر ''كبيرة بحيث لا يمكن تركها لتنهار''، ومعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لتلك المؤسسات المالية الهامة للنظام والتي تعاني مشاكل.

١١٠ - وقد عقدنا العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية. وبغية تحسين نوعية تلك التقديرات، سوف نعزز زيادة المنافسة فضلا عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح في تقديم التقديرات الائتمانية. وننوه بجهود مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال. ونحن نؤيد وضع المزيد من متطلبات الشفافية لمعايير التقييم في وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وسنواصل العمل الجاري بشأن هذه المسائل، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

١١١ - ونحن نسلم بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد ويجب أن يتم تناوله على نحو متسق وشامل ومتوازن. وسنتعاون على الصعيد الدولي لكفالة هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ونحن نسعى إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على الاستحقاقات المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وانخفاض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة المستخدمين عديمي الضمير، وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. ونحن نسعى كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة كراهية الأجانب وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. ونؤكد من جديد الحاجة إلى التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة.

١١٢ - وسوف نقوم بتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية لمنع جميع أشكال العنف، ومكافحة الإرهاب والجريمة، وإنهاء الاتجار بالبشر واستغلال الأشخاص، خاصة

النساء والأطفال، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسوف نعزز بفعالية المؤسسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب، وهي أمور لها آثار خطيرة على التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات في هذه المجالات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية. ونحن نلتزم بكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[٢٤].

١١٣ - واستنادا إلى رؤية توافق آراء مونتيري، نعقد العزم على تعزيز الاتساق والترابط بين السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، وبين المؤسسات والبرامج البيئية، وعلى زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل التنظيمية. ونلتزم بالاستفادة أكثر من المنتديات ذات الصلة التي تتيحها الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق العالمي الشامل والالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

١١٤ - من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. غير أننا نلاحظ بقلق استمرار ''الفجوة الرقمية'' والتفاوت في القدرة على الابتكار والربط الشبكي وفرص الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. وسنشجع تطوير واستخدام الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك بناء القدرات، لا سيما في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تسريع الربط بالإنترنت ربطا شاملا وميسور التكاليف. وسنعمل على تعزيز فرص استفادة النساء والشباب والأطفال من التكنولوجيا والعلوم. وستزيد من تيسير التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٥ - وستكون تنمية القدرات جزءا لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن ندعو إلى تعزيز الدعم الدولي وإنشاء شراكات متعددة أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ عملية فعالة ومحددة الأهداف في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان التي تمر بفترة نزاع أو الخارجة من حالة نزاع، دعماً للخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جميعها. ويجب أن تكون تنمية القدرات قطرية

(٢٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2225, No. 39574.

المنحى، ملائمة للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد، وأن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أهمية تعزيز القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية. ومن المهم للغاية أيضا تعزيز الجهود الوطنية في بناء القدرات في البلدان النامية في مجالات من قبيل المالية العامة والإدارة والميزنة المراعية للمنظورين الاجتماعي والجنساني، والتمويل العقاري، والتنظيم والإشراف الماليين، والإنتاجية الزراعية، ومصايد الأسماك، وإدارة الديون، والخدمات المناخية، بما في ذلك التخطيط والإدارة لأغراض التكيف والتخفيف على السواء، والأنشطة والبرامج ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي.

١١٦ - وسنضع سياسات تحفز استحداث تكنولوجيات جديدة، كما تحفز البحث ودعم الابتكار في البلدان النامية. ونحن ندرك أهمية تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، بما في ذلك أطر العمل التنظيمية والإدارية المواتية، في تشجيع العلم والابتكار ونشر التكنولوجيات، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، إضافة إلى التنويع الصناعي والقيمة المضافة للسلع الأساسية. ونحن ندرك أيضا أهمية توفير الحماية الكافية والمتوازنة والفعالة لحقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تمشيا مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني وفي إطار الاحترام التام لقواعد منظمة التجارة العالمية. وندرك التجميع الطوعي لبراءات الاختراع والنماذج الأخرى لممارسة الأعمال، التي يمكن أن تزيد من فرص الوصول إلى التكنولوجيا وتشجع الابتكار. وسنشجع الابتكار الاجتماعي من أجل دعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة.

١١٧ - وسنشجع تبادل المعارف وتعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بين الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في القطاعات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنشجع مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال دعم المشاريع التجارية الجديدة. ونؤكد أن البيئات التنظيمية المنفتحة وغير التمييزية يمكن أن تعزز التعاون وتساعد في الجهود التي نبذلها. وسنعزز أيضا الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص المحلي لتيسير تطوير التكنولوجيا، ونقل المعارف والمهارات، بشروط متفق عليها بين الأطراف، بما في ذلك برامج تبادل المهارات، وبخاصة في اتجاه البلدان النامية، بدعم من السياسات الملائمة. وفي الوقت ذاته، نسلم بأن المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية يمكن أن تدعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة، ونؤكد من جديد أن الشعوب الأصلية لها الحق في الحفاظ على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية، كما لها الحق في السيطرة عليها وحمايتها وتطويرها.

١١٨ - ونسلم أيضا بما للمالية العامة والسياسات من دور هام في البحث والتطوير التكنولوجي. وسننظر في استخدام التمويل العام لتمكين المشاريع الحاسمة الأهمية من البقاء ضمن الملكية العامة، والسعي إلى تمكين المشاريع الممولة من القطاع العام من الوصول إلى مصادر البحوث المفتوحة، حسب الاقتضاء. وسننظر في إنشاء صناديق للابتكار عند الاقتضاء، على أساس تنافسي مفتوح، لدعم المشاريع الابتكارية، ولا سيما خلال مراحل البحث والتطوير والبيان العملي. ونقر بقيمة ''نهج الحافظات'' الذي يستثمر بموجبه القطاعان العام والخاص في مجموعات متنوعة من المشاريع لتنويع المخاطر والاستفادة من المكاسب التي تحققها المؤسسات الناجحة.

١١٩ - ونحن عاقدون العزم على اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتنا الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة في تعزيز تبادل المعارف والتعاون. وسنزيد من الاستثمار في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسنعزز التعليم العالي والتدريب التقني والمهني، مع كفالة تكافؤ فرص النساء والفتيات في التعليم والتدريب وتشجيع مشاركتهن فيهما. وسنزيد من عدد المنح الدراسية المتاحة للطلاب في البلدان النامية للالتحاق بالتعليم العالي. وسنكثف التعاون لتعزيز نظم التعليم العالي، وسنسعى إلى زيادة فرص الحصول على التعليم عبر الإنترنت في المجالات التي تتصل بالتنمية المستدامة.

١٢٠ - وسنشجع على تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً وعلى تعميمها ونشرها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، وفق ما يُتفق عليه. وسنسعى إلى تعزيز التعاون الدولي والتآزر في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، وعلى أساس النفع المشترك والمصالح المتبادلة، مع التركيز على احتياجات البلدان النامية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسنواصل تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال نحو أنماط من الاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسنعزز التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في هذه المجالات، لا سيما لمصلحة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونشجع أيضا الأشكال الأخرى من التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يكمل هذه الجهود.

١٢١ - وسندعم أعمال البحث والتطوير الخاصة باللقاحات والأدوية، إضافة إلى التدابير الوقائية والعلاجات الموجهة للأمراض المعدية وغير المعدية، وخاصة تلك التي تنتشر على نحو غير متناسب في البلدان النامية. وسندعم المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، التي تحفز الابتكار وتعمل في نفس الوقت على زيادة فرص الحصول على اللقاحات في البلدان النامية. ولتحقيق الأمن الغذائي، نلتزم بزيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الدولي في مجال رصد الأرض، والهياكل الأساسية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال، بنوك الجينات الحيوانية والنباتية. وسنعمل على زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية التي اعتمدتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

١٢٢ - ونرحب بما يتخذ من مبادرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك مبادرات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وآلية التكنولوجيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والخدمات الاستشارية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وجهود بناء القدرات التي تبذلها المنظمة العالمية للملكية الفكرية وشبكات المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وندعو وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المنوطة بها ولايات كثيرة التركيز على التكنولوجيا إلى المضي في تطوير ونشر العلوم والتكنولوجيات وبناء القدرات ذات الصلة من خلال برامج عمل كل منها. ونلتزم بتعزيز الاتساق وأوجه التآزر بين المبادرات العلمية والتكنولوجية داخل منظومة الأمم المتحدة، بهدف القضاء على ازدواجية الجهود والاعتراف بالجهود الناجحة العديدة المبذولة حاليا في هذا المجال.

١٢٣ - ونقرر إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا. وسيُعلن عن الآلية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف دعم أهداف التنمية المستدامة.

- نقرر أن تستند آلية تيسير التكنولوجيا إلى التعاون المتعدد أصحاب المصلحة بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وهيئات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، وأن تتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض

أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنهاج عمل شبكي.

- يتولى فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في الأمور ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، على نحو يزيد من التآزر والكفاءة، لا سيما من أجل دعم مبادرات بناء القدرات. ويستفيد فريق العمل من الموارد القائمة، ويعمل مع ١٠ ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية، للتحضير لاجتماعات المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لإعداد وتفعيل منهاج العمل الشبكي، بما في ذلك إعداد مقترحات لطرائق عمل المنتدى ومنهاج العمل الشبكي. ويعين الأمين العام الممثلين العشرة لفترات من سنتين. ويكون فريق العمل مفتوحا أمام مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتألف في البداية من الكيانات التي تشكل حاليا الفريق العامل غير الرسمي المعني بتيسير التكنولوجيا، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي.

- يُستخدم منهاج العمل الشبكي في إعداد صورة شاملة عن المعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة التي تعنى بالعلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأمم المتحدة وخارجها، ويكون بوابة تفضي إلى هذه المعلومات. وييسر منهاج العمل الشبكي الحصول على المعلومات والمعارف والخبرات، إضافة إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بشأن المبادرات والسياسات الرامية إلى تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار. وييسر منهاج العمل الشبكي أيضا نشر ما ينتج على الصعيد العالمي من منشورات علمية مفتوحة للاستخدام. ويوضع منهاج العمل الشبكي على أساس تقييم تقني مستقل يأخذ في الحسبان أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الأخرى، داخل الأمم المتحدة

وخارجها، حتى يكون منهاج العمل مكملا للقائم من البرامج الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وميسرا للوصول إليها وموفرا لما يكفي من المعلومات عنها، مع تفادي الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر.

- ينعقد المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة مرة في السنة على مدى يومين، لمناقشة التعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار مجالات مواضيعية تتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويلتئم في هذه المناسبة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ليشاركوا فعليا في مجال خبرتهم. ويتيح المنتدى فضاء لتيسير التفاعل والمواءمة وإنشاء الشبكات بين أصحاب المصلحة المعنيين وإقامة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتحديد ودراسة الاحتياجات والثغرات في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعاون العلمي والابتكار وبناء القدرات، وأيضا بهدف المساعدة في تيسير تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الأهمية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. واجتماعات المنتدى يدعو إلى عقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس، أو، بدلا من ذلك، بالاقتران مع غيره من المحافل أو المؤتمرات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الموضوع الذي سيُنظر فيه، وعلى أساس التعاون مع منظمي المنتديات أو المؤتمرات الأخرى. ويرأس اجتماعات المنتدى دولتان من الدول الأعضاء، ويختتم بموجز للمناقشات يعده الرئيسان المشاركان، ويكون الموجز مساهمة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في سياق متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- يسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في اجتماعاته بالموجز المقدم من المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة. وينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في المواضيع التي ستُطرح على المنتدى اللاحق المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مراعيا في ذلك أفكار الخبراء المقدمة من فريق العمل.

١٢٤ - ونتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بشأن جدوى إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأقل البلدان نموا، وبشأن مهامهما

التنظيمية والتنفيذية. وسنأخذ في الاعتبار توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن نطاق المصرف المقترح إنشاؤه ووظائفه وارتباطاته المؤسسية وجوانبه التنظيمية، وذلك بهدف تفعيله بحلول عام ٢٠١٧، وسنسعى إلى تعزيز أوجه التآزر مع آلية تيسير التكنولوجيا.

ثالثا - البيانات والرصد والمتابعة

١٢٥ - إن البيانات المصنفة والعالية الجودة من المدخلات الأساسية في اتخاذ القرارات بذكاء وشفافية، بما في ذلك القرارات التي تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووسائل تنفيذها، ويمكن لهذه البيانات أيضا أن تحسن من رسم السياسات على جميع المستويات. ومن المهم جدا التركيز على البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك البيانات المفتوحة، والنظم والإدارات الإحصائية على الصعيدين الوطني ودون الوطني للرفع من مستوى القدرات والشفافية والمساءلة على الصعيد المحلي في إطار الشراكة العالمية. وللنظم الإحصائية الوطنية دور محوري في إنتاج البيانات ونشرها وإدارتها. وينبغي تدعيمها بالبيانات والتحليل من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

١٢٦ - وسنسعى إلى زيادة البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والموثوق بها والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والانتماء العرقي والإثني والحالة من حيث الهجرة والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، كما سنسعى إلى استخدام هذه البيانات. وستزيد من الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لهذا الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما سنعمل على حفز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية. ونهيب بالمؤسسات المعنية تدعيم وتوحيد البيانات المتعلقة بحشد الموارد والإنفاق على الصعيدين الداخلي والدولي، وكذلك البيانات المتعلقة بوسائل التنفيذ الأخرى. ونرحب في هذا الصدد بمقترحات تحسين المؤشرات الإحصائية لجميع وسائل التنفيذ. ونطلب أيضا إلى اللجنة الإحصائية، بالتعاون مع الدوائر والمنتديات الإحصائية الدولية ذات الصلة، أن تيسر الرفع من مستوى تتبع البيانات المتعلقة بالتمويل العابر للحدود، وبغيره من التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية، على نحو يجمع بين قواعد البيانات القائمة، وأن تجري بانتظام تقييمات لمدى كفاية الإحصاءات الدولية ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وتعد تقارير عن ذلك. ويمكن تحسين توافر البيانات الموثوقة والجيدة التوقيت لما فيه خدمة التنمية عن طريق دعم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي تنتج معلومات عن الخطط الوطنية وفرص الاستثمار.

١٢٧ - ونحن نسلم بأن زيادة الشفافية أمر ضروري وممكن التحقق عن طريق نشر معلومات حسنة التوقيت وشاملة ومستقبلية المنحى عن الأنشطة الإنمائية في شكل إلكتروني مشترك ومفتوح، حسب الاقتضاء. فالحصول على البيانات والإحصاءات الموثوقة يساعد الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة، ويمكن جميع أصحاب المصلحة من تتبع ما يُحرز من تقدم وفهم أوجه التكامل، ويفضي إلى المساءلة المتبادلة. وسنتعلم من القائم من مبادرات الشفافية ومعايير البيانات المفتوحة، ونحيط علما بالمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وندرك كذلك أهمية الملكية الوطنية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشدد على أهمية إعداد تقييمات لاحتياجات البلدان في مختلف المجالات ذات الأولوية لإتاحة المزيد من الشفافية والكفاءة عن طريق الربط بين الاحتياجات والدعم، لا سيما في البلدان النامية.

١٢٨ - غير أن الحصول على البيانات وحده لا يكفي للاستفادة بشكل كامل من الإمكانات التي تتيحها البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها واستعراضها. وينبغي لنا أن نعمل على كفالة الوصول على نطاق واسع إلى الأدوات اللازمة لتحويل البيانات إلى معلومات مفيدة وعملية. وسندعم الجهود الرامية إلى جعل معايير البيانات قابلة للاستخدام تبادليا، بما يجعل البيانات المستقاة من مصادر مختلفة أسهل للمقارنة والاستخدام. ونهيب بالجهات الفاعلة المعنية، العام منها والخاص، تقديم مقترحات لتحقيق زيادة كبيرة في الإلمام بالبيانات والحصول عليها واستخدامها على الصعيد العالمي، دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢٩ - ونهيب كذلك بمنظومة الأمم المتحدة القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي، بالاستناد إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذه المقاييس أن تأخذ في الحسبان الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات. وسنسعى إلى وضع وتنفيذ الأدوات اللازمة لتعميم مراعاة التنمية المستدامة، إضافة إلى رصد آثار التنمية المستدامة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك السياحة المستدامة.

١٣٠ - وستكون آليات المتابعة والاستعراض أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها. ونلتزم بالانخراط الكامل، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، في العمل لكفالة المتابعة الملائمة والفعالة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية وجميع وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري كفالة مشاركة الوزارات المعنية والسلطات المحلية والبرلمانات الوطنية والمصارف المركزية والجهات التنظيمية

المالية، إضافة إلى أصحاب المصلحة المؤسسيّين الرئيسيين، والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى، والمؤسسات المعنية الأخرى، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. ونحن نشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، بحشد خبراتها والآليات القائمة، التي يمكن أن تركز على الجوانب الموضوعية من برنامج العمل الحالي.

١٣١ - وإننا نقدر الدور الذي تقوم به عملية متابعة التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية. ونحن ندرك الروابط القائمة بين عملية تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشدد على ضرورة عملية مكرسة لمتابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، وكذلك جميع وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أن تكون هذه العملية مدمجة في عملية المتابعة والاستعراض لما بعد عام ٢٠١٥ التي سيبت بشأنها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لعملية المتابعة أن تقيم التقدم المحرز، وتحدد العقبات والتحديات التي تواجه تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، كما ينبغي لها أن تشجع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعالج المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة، عند الاقتضاء، وتقدم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها. وسنعمل أيضا على زيادة التنسيق والكفاءة في عمليات الأمم المتحدة، وعلى تفادي الازدواجية والتداخل بين المناقشات.

١٣٢ - ونلتزم بالمثابرة في العمل بهذه الخطة الهامة من خلال عملية للمتابعة مكرسة ومعززة تستخدم الترتيبات المؤسسية القائمة وتشمل منتدى سنويا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن متابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي، ويُعلن عنه خلال الدورة الحالية للمجلس. وتكون طرائق المشاركة في المنتدى هي نفسها المعمول بها في المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية. ويستغرق المنتدى ما يصل إلى خمسة أيام، يكرس يوم منها للاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إضافة إلى جهات معنية مؤسسية وجهات معنية أخرى، حسب أولويات الاجتماع ونطاقه، ويكرس ما يصل إلى أربعة أيام لمناقشة عملية متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتصب استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في مجمل عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤخذ

أيضا في الحسبان مداولات منتدى التعاون الإنمائي، وفقا للولاية المنوطة به. ويُعقد الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية سابقا أو تاليا مباشرة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية الجمعية، علما بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينعقد كل أربع سنوات.

١٣٣ - ولكفالة عملية متابعة معززة على الصعيد العالمي، نشجع الأمين العام أن يعقد اجتماعا لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تضم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي لديها ولايات ذات صلة بالمتابعة، بناء على الخبرة المكتسبة من فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتوفير وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوفر التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لهذه الخطة من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية.

١٣٤ - وسوف ننظر في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة بحلول عام ٢٠١٩.

القرار ٢*

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إثيوبيا

إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وقد اجتمع في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ بدعوة من حكومة إثيوبيا،

١ - يعرب عن خالص تقديره لدولة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا، لما قدمه، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، من إسهام متميز في النتائج الناجحة التي تمخض عنها المؤتمر؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة إثيوبيا لإتاحتها عقد المؤتمر في إثيوبيا، ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - يطلب إلى حكومة إثيوبيا أن تنقل إلى مدينة أديس أبابا وشعب إثيوبيا، مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

القرار ٣*

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه[(١)]،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اتخذ في الجلسة العامة الثامنة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

(١) A/CONF.227/7، الفقرة ١٣.

الفصل الثاني

تنظيم الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١ - عُقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، عملا بقرارات الجمعية العامة ٦٨/٢٠٤، و ٦٨/٢٧٩، و ٦٩/٢٧٨. وخلال تلك الفترة، عقد المؤتمر ثماني جلسات عامة وست جلسات بصيغة المائدة المستديرة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

باء - الحضور

٢ - شارك في المؤتمر ممثلو الدول التالية البالغ عددها ١٧٤ دولة، والاتحاد الأوروبي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكمبوديا،

وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

٣ - وشارك في المؤتمر مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والجماعة الكاريبية والكمنولث، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد البرلماني الدولي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجامعة الدول العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الأفريقية للمياه والصرف الصحي في أفريقيا، ومركز الجنوب، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٤ - وشارك في المؤتمر ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

٥ - وشارك في المؤتمر ممثلو هيئات الأمم المتحدة التالية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومتطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي.

٦ - وحضر المؤتمر عدد كبير من كيانات ومنظمات قطاع الأعمال (انظر A/CONF.227/INF.2/Add.1).

٧ - وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية (انظر A/CONF.227/INF.2/Add.1)

٨ - وستصدر قائمة المشاركين بوصفها الوثيقة (A/CONF.227/INF.2).

جيم - افتتاح المؤتمر

٩ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٠ - وانتخب المؤتمر، بالتزكية، هايليماريام دسالن، رئيس وزراء إثيوبيا رئيسا له.

١١ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٩، أدلى ببيانات استهلالية كل من هايليماريام دسالن، رئيس المؤتمر؛ والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون؛ وسام كاهامبا كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة؛ وجيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي؛ وروبيرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ وزو مين، نائب المديرة العامة لصندوق النقد الدولي باسم المديرة العامة للصندوق.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، وبموافقة المؤتمر، أدلت نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بكلمة ترحيب.

١٣ - وعند افتتاح الجلسة الثانية المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٩، أدلى ببيان كل من ماريا إما ميخيا فيليس، نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باسم رئيس المجلس؛ وموخيسا كيتوي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وهيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٩، أدلى ببيان كل من كارولين أنتسي، المديرة العامة لمجموعة UBS and Society ومديرتها العالمية، بصفتها ممثلة لقطاع الأعمال، وراما سالا دينغ وستيفانو براتو، بصفتهما ممثلين للمجتمع المدني.

دال - اعتماد النظام الداخلي

١٥ - اعتمد المؤتمر في جلسته الأولى النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.227/2)، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٦٩.

هاء - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

١٦ - اعتمد المؤتمر في جلسته الأولى جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.227/1)، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٦٩. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - اعتماد النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس.

٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.

٧ - وثائق تفويض الممثلين الموفدين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية:

(أ) تبادل عام للآراء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوّقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، وتناول القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف المبذولة مؤخرا لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر بين أهداف التمويل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وكذلك الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٩ - جلسات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين:

(أ) الشراكة العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (جلسات المائدة المستديرة ١ و ٣ و ٥)؛

(ب) ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة (جلسات المائدة المستديرة ٢ و ٤ و ٦).

١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

١٢ - اختتام المؤتمر.

واو - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس

١٧ - انتخب المؤتمر في جلساته الأولى والسادسة والسابعة، المعقودة في ١٣ و ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، نواب الرئيس التالية أسماؤهم:

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، ودولة فلسطين وقبرص؛

دول أوروبا الشرقية: إستونيا، وبولندا، وكرواتيا؛

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور، والبرازيل، وغيانا، وكولومبيا، ونيكاراغوا؛

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا والدانمرك ولكسمبرغ والنرويج وسويسرا.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر بالتزكية سفيان أحمد، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في إثيوبيا، نائبا لرئيس المؤتمر بحكم المنصب.

١٩ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، عين المؤتمر أندرياس مافرويانيس، المبعوث الوزاري الخاص لقبرص، مقررا عاما له.

زاي - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية

٢٠ - قرر المؤتمر في جلسته الأولى إنشاء لجنة رئيسية، وفقا للمادة ٤٦ من النظام الداخلي. وانتخب المؤتمر بالتزكية تيدروس أدهانوم غيبريسوس وزير شؤون خارجية إثيوبيا رئيسا للجنة الرئيسية. وقرر المؤتمر أيضا أن يحيل إلى اللجنة الرئيسية البند ٨ (ب) من جدول الأعمال ''النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر''. ويرد تقرير اللجنة الرئيسية في الفقرات ٦١ إلى ٦٨ أدناه.

حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

٢١ - في الجلسة الأولى أيضا، عيّن المؤتمر، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، الدول التالية أعضاءً في لجنة وثائق التفويض استنادا إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض الخاصة بالجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين: الاتحاد الروسي، والبرازيل، وبنغلاديش، وجامايكا، والدانمرك، والسنغال، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

طاء - الوثائق

٢٢ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر في مرفق هذا التقرير.

الفصل الثالث

مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية

ألف - بيانات الدول المشاركة

٢٣ - أجرى المؤتمر في جلساته من الأولى إلى الثامنة، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، في إطار البند ٨ (أ) من جدول الأعمال، تبادلا عاما للآراء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوّقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، وتناول القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف المبذولة مؤخرا لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر بين أهداف التمويل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وكذلك الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى كلمات أدلى بها بوني يايي، رئيس بنن؛ وديفيد آرثر غرانغر، رئيس غيانا؛ وأوهورو كينياتا، رئيس كينيا؛ وإلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبريا؛ وهاج جينغوب، رئيس ناميبيا؛ وماكي سال، رئيس السنغال؛ وحسن شيخ محمود، رئيس الصومال.

٢٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى كلمات أدلى بها إيكيليلو دوانين، رئيس جزر القمر؛ والملك ليتسي الثالث، رئيس ليسوتو؛ وغاستون ألفونسو براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا؛ وبريجي رافيني، رئيس وزراء النيجر؛ وبرناباس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء سوازيلند؛ وستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد؛ ومحمد شريعتمداري، نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ وداني فور، نائب رئيس سيشيل؛ وبكري حسن صالح، النائب الأول لرئيس السودان. وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر أيضا إلى بيانات أدلى بها كل من كريستيان ينسن، وزير خارجية الدانمرك؛ ولينيتا تويفاكا، وزيرة التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا؛ وغيرد مولر، وزير التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا؛ وألكسندر تشيكواندا، وزير مالية زامبيا.

٢٦ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ألكسندر دو كرو، نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الإنمائي وبرنامج العمل الرقمي

والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في بلجيكا؛ وميروسلاف لايتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا؛ وعلي باباجان، نائب رئيس وزراء تركيا؛ وماتيا توافا، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في توفالو.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، استمع المؤتمر إلى كلمة أدلى بها ماتيو ريتزي، رئيس وزراء إيطاليا، تلتها بيانات أدلى بها بورنمونيروث آون، وزير الاقتصاد والمالية في كمبوديا؛ ولو جيوي، وزير مالية الصين؛ وسيسيليا فاكا جونز، وزيرة التنمية الاجتماعية في إكوادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وعماد نجيب فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن؛ وهند صبيح براك الصبيح، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت؛ وغودال غوندوي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية في ملاوي؛ ومحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية في المغرب؛ وبورغ بريندي، وزير خارجية النرويج؛ ودولسيديو دو لا غواريديا، وزير الاقتصاد والمالية في بنما؛ وإبراهيم عبد العزيز العساف، وزير مالية المملكة العربية السعودية؛ وكوري أودوفيتشي، نائب رئيس الوزراء ووزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في صربيا؛ ونهلانهلا موسى نيني، وزير مالية جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وسعدى مكويا سالم، وزيرة مالية تترانيا؛ وماتيا كاسايجا، وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا؛ وجاكوب لو، وزير خزانة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وباتريك شيناماسا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في زمبابوي؛ ونفين ميميكا، مفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية.

٢٨ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى كلمة من ييمي أوسينباجو، نائب رئيس نيجيريا. واستمع المؤتمر أيضا إلى بيانات أدلى بها كل من فريدريك ميتشل، وزير الخارجية والهجرة في جزر البهاما؛ وفنسنت سيريتسي، وزير التجارة والصناعة في بوتسوانا؛ وكريستيان باراديس، وزير التنمية الدولية ووزير الفرانكوفونية في كندا؛ وأندريس إسكوبار أرانغو، نائب وزير المالية في كولومبيا؛ ونيالي كابا، وزيرة الاقتصاد والمالية في كوت ديفوار؛ وفيسنا بوسيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية في كرواتيا؛ وراتو إينوكي كوبوابولا، وزير خارجية فيجي؛ وأنيك جيراردان، وزيرة الدولة لشؤون التنمية والفرانكفونية في فرنسا؛ ونويل - نيلسون ميسون، وزير الحراجة والبيئة والموارد الطبيعية في غابون؛ وعبدو كولي، وزير المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا؛ وسيث تيركبير، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا؛ وكارلوس راؤول موراليس، وزير خارجية غواتيمالا؛ ومينورو كيوشي، وزير الدولة

للشؤون الخارجية في اليابان؛ وزاندا كالنينا – لوكاشيفيتشا، وزيرة التنمية بالنيابة ووزيرة الدولة البرلمانية للشؤون الأوروبية في لاتفيا؛ وكمال الحاسي، وزير المالية والتخطيط في ليبيا؛ وأوريليا فريك، وزيرة الخارجية والتعليم والثقافة في ليختنشتاين؛ وورومان شنايدر، وزير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ؛ وجوزيف نويل إتيان غيزلان سيناتامبو، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس؛ وأدريانو مليان، وزير الاقتصاد والمالية في موزامبيق؛ وبول هيربرت أكويست كيلي، الوزير والأمين الخاص المعني بالسياسات الوطنية في نيكاراغوا؛ وماتيوس سيتزوريك، وزير مالية بولندا؛ ويون بيونغ – سي، وزير خارجية كوريا؛ وفامويتاولوا أولايتينو فالي توماليي، وزير الموارد الطبيعية والبيئة في ساموا؛ وكيفالا مارا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في سيراليون؛ وكوسي آسيمايدو، وزير الاقتصاد والمالية والتخطيط الإنمائي في توغو؛ وجاستين غرينينغ، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وجواد ناجي، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والاسلامية في دولة فلسطين.

٢٩ – وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في الجزائر؛ وفائقة بنت سعيد الصالح، وزيرة التنمية الاجتماعية في البحرين؛ ودارسي بويس، الوزير في مكتب رئيس وزراء بربادوس؛ ونامغي دورجي، وزير مالية بوتان؛ وجان غوستاف سانون، وزير الاقتصاد والمالية في بوركينا فاسو؛ وتابو عبد الله مانيراكيزا، وزير المالية وتخطيط التنمية الاقتصادية في بوروندي؛ وكرستينا دوارتي، وزيرة المالية والتخطيط في كابو فيردي؛ وإيمانويل نغانو دجوميسي، وزير الاقتصاد والتخطيط الوطني في الكاميرون؛ وفلورنس ليمبيو، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وخوان تيميستوكليس مونتاس دومينغيس، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية؛ وهاني قدري دميان، وزير مالية مصر؛ ويوسبيو إيبيكو بندا، وزير الدولة في وزارة المالية والميزانية في غينيا الاستوائية؛ وغونار براغي سفينسون، وزير خارجية أيسلندا؛ وجايانت سينها، وزير الدولة للشؤون المالية في الهند؛ ورئيس وفد العراق؛ وبيتر فيليبس، وزير المالية والتخطيط في جامايكا؛ وبياتريس عطا الله، وزيرة خارجية مدغشقر؛ وعبد الله ديوب، وزير الخارجية وشؤون التكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي؛ وفرناندو أبورتيلا رودريغيس، نائب وزير مالية المكسيك؛ وروبرتو تان، وزير خزانة الفلبين؛ وأحمد المريخي، مدير إدارة التنمية الدولية في وزارة خارجية قطر؛ وجيمس فليتشر، وزير التنمية المستدامة والطاقة والعلم والتكنولوجيا في سانت لوسيا؛ وماري جيرفاس ياك، نائبة وزير المالية والتجارة والاستثمار والتخطيط الاقتصادي في جنوب السودان؛ وغونثالو روبليس، أمين عام

التعاون الدولي من أجل التنمية في إسبانيا؛ ومانويل سيغر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سويسرا؛ وهيلدر لوبيس، نائب وزير المالية في تيمور - ليشتي؛ وونستن دوكران، وزير خارجية ترينيداد وتوباغو؛ ورامون غورديلس، نائب وزير التعاون الاقتصادي في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٣٠ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من مدير عام التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في وزارة شؤون أوروبا والتكامل والشؤون الدولية في النمسا، بيتر لونسكي - تيفنثال؛ ومدير وكالة التنمية الدولية في أذربيجان، أشرف شيخالييف؛ ووزير الدولة لشؤون المالية والتخطيط في بنغلاديش، محمد عبد المنان؛ ووزير التخطيط والتعاون الدولي في تشاد، ماريام محمد نور؛ ونائب المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف والعالمية في وزارة الخارجية في شيلي، إدواردو غالفيز؛ ووزير الحراجة والبيئة والتنمية المستدامة في الكونغو، هنري دجومبو؛ ونائب وزير الخارجية في كوستاريكا، إدواردو تريغوس لال؛ ونائب المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية في كوبا، بيدرو لويس بيدروسو؛ ونائب وزير الخارجية في الجمهورية التشيكية، مارتن تلابا؛ ونائب وزير التعاون الإنمائي والعلاقات الاقتصادية في السلفادور، خايمي ألفريدو ميراندا فلامنكو؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية في إستونيا، فاينو رينارت؛ ونائب وزير الدولة للتعاون الدولي في هنغاريا، آدم سلطان كوفاتش؛ ووزير الدولة في وزارة خارجية أيرلندا، شان شيرلوك؛ ورئيس وكالة التنمية الدولية في وزارة الخارجية في إسرائيل، غيل هاسكيل؛ ونائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ثيبهاكوني تشانثافونغسا؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية في ليتوانيا، رولانداس كريشتشوناس؛ ونائب المدير العام لوحدة التخطيط الاقتصادي في إدارة رئيس الوزراء بماليزيا، يوغيسفاران كوماراغورو؛ ووزير مالية مالطة، إدوارد سيكلونا؛ ونائب وزير الخارجية والاندماج الأوروبي في الجبل الأسود، ميلوراد شيبانوفيتش؛ وعضو لجنة التخطيط الوطني في نيبال، سوارنيم واغل؛ ووزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، ليليان بلاومن؛ ونائب وزير المالية في الاتحاد الروسي، سيرجي ستورشاك؛ ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، كليفر غاتيتي؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في تايلند، دون براموديناي؛ ونائب وزير المالية في فييت نام، ترونغ تشي ترونغ؛ ورؤساء وفود أنغولا وبلغاريا والكرسي الرسولي وتونس.

٣١ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من وكيل شؤون المفاوضات الاقتصادية الدولية في الأرجنتين، أدريان روبرتو

نادور؛ ونائب الوزير في وزارة الخارجية والتجارة في أستراليا، إيوين مكدونالد؛ والمبعوث الوزاري الخاص لقبرص، أندرياس مافرويانيس؛ ووزير المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هنري ياف مولانغ؛ ووزير الدولة ووزير الاقتصاد والمالية في غينيا، محمد دياريه؛ ووزير الدولة لشؤون التخطيط في غينيا - بيساو، ديغول ميندس؛ وكبير مستشاري وزير المالية والخزانة في ملديف، محمد جليل؛ ونائب وزير شؤون التنمية الدولية في وزارة الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، جوناثان كينغز؛ ووزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا، آيساكه فالو إيكي؛ ونائب المدير العام للشؤون السياسية في وزارة العلاقات الخارجية في أوروغواي، إنريكي لويدل؛ ورؤساء وفود البرازيل وهندوراس وإندونيسيا ولبنان وموناكو وبالاو وباكستان وباراغواي وبيرو والبرتغال ورومانيا وسنغافورة وسلوفينيا وجزر سليمان وسري لانكا وسورينام والجمهورية العربية السورية وفانواتو.

باء - البيانات التي أدلى بها ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الكيانات التي تلقت من الجمعية العامة دعوة دائمة للاشتراك بصفة مراقب في المؤتمرات الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة لدى المؤتمر

٣٢ - استمع المؤتمر في جلسته السادسة إلى بيان من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، وفي جلسته السابعة، استمع إلى بيانات أدلى بها الأمين العام للجماعة الكاريبية؛ ورئيس الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وأمينها التنفيذي؛ وممثلو المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط؛ وأمانة الكومنولث؛ ومركز الجنوب؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - البيانات التي أدلى بها ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة وأجهزة الأمم المتحدة

٣٣ - استمع المؤتمر في جلسته السادسة إلى بيانات أدلى بها المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية؛ والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنيّة بالحد من أخطار الكوارث؛ وممثلو منظمة الطيران المدني الدولي.

٣٤ - واستمع المؤتمر في جلسته السابعة إلى بيانات أدلى بها ممثل منظمة العمل الدولية؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو برنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

دال - موجز موضوعي للمناقشات في الجلسات العامة

٣٥ - يقدَّم الموجز التالي وفقا للفقرة ١ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨.

٣٦ - أدلى ببيانات في الجلسات العامة ما مجموعه ١٨ رئيسا من رؤساء الدول أو الحكومات، و ٦ نواب لرؤساء الدول أو الحكومات، و ٦٦ وزيرا و ٢٣ نائب وزير للشؤون الخارجية والمالية والتعاون الإنمائي والتجارة، ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى من ٣٨ حكومة. وتجد البيانات التي أرسلت إلى الأمانة العامة على الموقع الشبكي للمؤتمر (www.un.org/esa/ffd/ffd3/statements/plenaries.html).

٣٧ - وقيّمت الدول الأعضاء في بياناتها التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وحددت العقبات والقيود التي تعرقل تنفيذها، واقترحت إجراءات ومبادرات ترمي إلى تذليلها. وتناولت الدول الأعضاء أيضا التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، بما في ذلك الحاجة إلى استغلال جميع مصادر تمويل التنمية، فضلا عن أهمية تسخير أوجه التآزر بين أهداف التمويل التي تربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٨ - وأكدت الدول الأعضاء أن المؤتمر عقد في لحظة تاريخية، عندما كان المجتمع الدولي على وشك بدء حقبة جديدة من التنمية المستدامة. وكان هناك توافق واسع النطاق في الآراء بأن عام ٢٠١٥ هو عام العمل العالمي. ومن شأن المؤتمر أن يمهد الطريق أمام نجاح مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك ويفضي إلى حصيلة مثمرة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأكدت الدول الأعضاء أن خطة عمل أديس أبابا تقدم إطار تمويل متماسكا وشاملا من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

فضلا عن نتائج ملموسة وعملية متابعة قوية من شأنها عدم إغفال أحد. وفي هذا الصدد، التزمت الدول الأعضاء من جديد بتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي محورها البشر والتي تمكن النساء وبذلت جهودا خاصة لتحسين حياة الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأطفال والشباب والمشردون والأشخاص ذوو الإعاقة.

٣٩ - ومنذ اعتماد توافق آراء مونتيري أحرز العالم تقدما هاما بصورة عامة في حشد الموارد المالية والاقتصادية والتقنية من أجل التنمية من عدد أكبر من الجهات الفاعلة. ونفذ العديد من البلدان النامية أطر سياسات أسهمت في زيادة تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية ورفع مستويات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وازداد نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية. ورغم استمرار أعباء الديون، فإنها انخفضت في العديد من البلدان الفقيرة. وأسهمت أوجه التقدم هذه في إحراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - ومع ذلك، شدد المتكلمون على أن التقدم لا يزال غير متكافئ وظهرت تحديات جديدة. ولا يزال العديد من البلدان النامية يواجه تحديات كبيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية. وتراجع بعضها إلى الوراء، وخاصة أشد البلدان ضعفا. ومن بين التحديات المستمرة في العديد من البلدان تزايدُ أوجه اللامساواة واستبعاد النساء فضلا عن الشعوب الأصلية وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان.

٤١ - وعلى وجه الخصوص، أكد العديد من المتكلمين صعوبة بيئة الاقتصاد الكلي العالمية. ولم يتعاف النمو العالمي بعد إلى المستويات التي كان عليها قبل الأزمة. وعانى الاقتصاد العالمي من ضعف النمو، وواجه تحديات جديدة، بما في ذلك تقلب الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة، وأزمات الديون في البلدان المتقدمة النمو، وارتفاع عبء الديون في بعض الدول الصغيرة فضلا عن نزاعات جغرافية سياسية محتدمة في أنحاء مختلفة من العالم. وشدد المشاركون أيضا على أن وضع العمالة لا يزال يمثل نقطة ضعف رئيسية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتدل المخاطر وأوجه الضعف في النظام المالي والاقتصادي الدولي، التي انكشف الستار عن العديد منها نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عام ٢٠٠٨، على أن الخطة لم تكتمل لجهة تعزيز تماسك واتساق النظام المالي الدولي دعما للتنمية المستدامة. ويمكن أن تنتشر صدمات الأزمات المالية والاقتصادية (بما في ذلك الديون)، وكذلك صدمات النزاعات والكوارث الطبيعية والإرهاب وتفشي الأمراض مثل أزمة فيروس إيبولا، انتشارا سريعا في ظل عالم شديد الترابط والعولمة. وكان هناك اتفاق عريض على أن إحراز تقدم اقتصادي في المستقبل يحتاج إلى أركان قوية من الالتزامات بالشمولية والإنصاف والحماية وحفظ كوكب الأرض والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي،

فضلا عن اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ. وفي هذا السياق، أبرز العديد من الدول الأعضاء مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٤٢ - وفي هذا السياق، أكدت الدول الأعضاء أهمية النمو الاقتصادي المستدام العادل والشامل للجميع. وأكدت أن خطة عمل أديس أبابا تحترم تماما روح توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية التاريخيين. ورغم أن البلدان مسؤولة عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من دعم الجهود الوطنية ببيئة اقتصادية دولية مواتية. وأعرب متحدثون كثيرون عن التزامهم بخطة عام ٢٠٦٣ لأفريقيا وإطارها الاستراتيجي المشترك للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

٤٣ - وشدد المتكلمون على أن الاحتياجات المالية لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة هي احتياجات هائلة. ويجب إنفاق قدر أكبر من الأموال على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي. وتبلغ احتياجات الاستثمار في الهياكل الأساسية العالمية، بما في ذلك المياه والطاقة والنقل والقطاعات الأخرى، تريليونات الدولارات سنويا. وعلاوة على ذلك، هناك احتياجات تمويلية إضافية كبيرة من أجل توفير التمويل للسلع العامة العالمية المرتبطة بالمناخ وغيرها من السلع. وفي الوقت نفسه، تواجه الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تتسم بأهمية حيوية لإيجاد فرص عمل، نقصا هائلا في الائتمان.

٤٤ - وفي هذا الصدد، سلط المشاركون الضوء على أن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الخارجة من النزاع تواجه تحديات فريدة تمخضت عنها احتياجات تمويلية محددة. وأكد العديد من المشاركين أن احتياجات التمويل في البلدان المتوسطة الدخل تحتاج أيضا إلى معالجة.

٤٥ - بيد أن العديد من الدول الأعضاء ارتأى أنه يمكن التغلب على هذه التحديات، وأن المدخرات العامة والخاصة العالمية تكفي لمواجهة هذه التحديات. والحلول تكمن في استخدام جميع مصادر التمويل- العامة والخاصة، المحلية منها والدولية - والسياسات الجديدة والفعالة والأنظمة والمبادرات الرامية إلى تغيير الأنماط الحالية للتوزيع وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وفي هذا الصدد، سلم المتكلمون بالدور المحوري للسياسات العامة في التنمية المستدامة، ولا سيما من أجل كفالة نمو طويل الأجل، وسياسات شاملة للجميع والإنصاف وحماية البيئة. وأكدت الدول الأعضاء كذلك على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام بالبلدان الأكثر ضعفا ورحبت بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا التي تدعو إلى إنشاء نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا.

٤٦ - وسلط المتكلمون الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه تعبئة الموارد العامة. وذكروا أنه قد أحرز تقدم مهم في البلدان النامية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بزيادة مستويات المدخرات المحلية وزيادة حشد الموارد المحلية. إلا أن العديد من البلدان لا يزال يواجه معوقات في جباية الضرائب بسبب ضعف القدرة الإدارية الضريبية، وحجم القاعدة الضريبية، ومرونة الضرائب وتقلب القطاعات التي تخضع للضريبة. وأشار بعض المشاركين إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قادرة على تنمية القدرات في قطاعي الضرائب والجمارك في البلدان النامية.

٤٧ - وذكروا أن مكافحة تجنب دفع الضرائب والتهرب منها من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق إيرادات كبيرة في البلدان النامية. ومع ذلك، أكد المشاركون على أن هناك حدودا للإيرادات التي يمكن تحصيلها نتيجة التحسينات المحلية في السياسات والإدارة الضريبية؛ وعلى وجه الخصوص، تم التشديد على أن مبالغ مالية كبيرة تضيع بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التدفقات المتعلقة بالضرائب. وطالب الكثيرون بزيادة التعاون الضريبي الدولي بغية القضاء على مد التدفقات المالية غير المشروعة والمنافسة الضريبية الضارة. ورحب العديد من المتكلمين بالجهود الجارية بشأن التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك عن طريق لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وتآكل القاعدة ومبادرة تحويل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين. وأكد العديد من الدول الأعضاء على أهمية رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية لديها موارد كافية لكفالة الاستماع إلى البلدان النامية في المداولات.

٤٨ - وكان هناك اتفاق عريض على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل مصدر التمويل الأساسي للبلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من نزاعات وغيرها من البلدان الضعيفة. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنه حتى بعد رفع العديد من البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وانتقالها إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، فإنها لا تزال بحاجة إلى الحصول على التمويل العام الدولي، وأنه ينبغي إعادة تقييم معيار الرفع من القائمة إضافة إلى القواعد ذات الصلة بالحصول على التمويل العام الدولي بشروط معقولة.

٤٩ - ووجهت نداءات قوية إلى الجهات المانحة تدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها الحالية بتقديم المعونة وفق جداول زمنية واضحة. ولوحظ مع القلق الشديد انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا. وأكد العديد من المشاركين أيضا على ضرورة قيام المانحين بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٠,٢ في المائة من دخلها

القومي الإجمالي. وطالب العديد من البلدان الجهات المانحة بإنفاق ٥٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية على أقل البلدان نموا. وجرى التأكيد أيضا على أن اتساق السياسات العامة، وعدم تقييد المعونة، ومواءمة طرائق تقديم المعونة والملكية الوطنية أمور أساسية لتعزيز فعالية المعونة. وأعرب عدة بلدان عن رأي مؤيد للإبقاء على التعريف الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٠ - ودعا المتكلمون البلدان المانحة إلى الوفاء بتعهدها تقديم موارد جديدة وإضافية تبلغ قيمتها ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لدعم إجراءات ملموسة تتخذها البلدان النامية لتخفيف آثار تغير المناخ. ووجهت نداءات تطالب بزيادة الدعم المقدم لجهود التكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نموا. وهناك حاجة إلى مواصلة البحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية المستدامة تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية، مثل ضريبة المعاملات المالية.

٥١ - وأبرزت الدول الأعضاء تزايد احتمال التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وتؤكد المبادئ التي يستند إليها هذا التعاون على السيادة الوطنية والمصالح المشتركة والشراكة. وأشار المتحدثون إلى المبادرات الجديدة مثل مبادرة صندوق الهياكل الأساسية لأفريقيا ٥٠، ومصرف الاستثمار في الهياكل الأساسية لآسيا، ومصرف التنمية الجديدة، وهذه المبادرات يمكن أن تؤدي إلى تعبئة الموارد من أجل دعم الاستثمار في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، ولا سيما الهياكل الأساسية.

٥٢ - وسلط المشاركون الضوء على أن الاستثمار الخاص محركٌ هام للنمو المحلي وخلق فرص العمل. ولكنهم أشاروا إلى أن النظام المالي لم يخصص موارد كافية للمجالات الحيوية في التنمية المستدامة، مثل الهياكل الأساسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والخدمات المالية للجميع. وينبغي عمل المزيد لتشجيع استثمار ما يكفي من الموارد استثمارا مناسبا طويل الأجل في الهياكل الأساسية مثلا. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون بالدعوة إلى إنشاء منتدى عالمي معني بالهياكل الأساسية لتحسين المواءمة والتنسيق بين المبادرات القائمة والجديدة المتعلقة بالهياكل الأساسية وكفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. ووجهت نداءات من أجل فرض رقابة على السياسات لتشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى الحد من الفقر، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق، ويزيد الدخل الحقيقي ويضمن الاستدامة البيئية. وأشار بعض المتكلمين إلى أن التمويل المختلط، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، يمكن أن يحرر موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة. ولكن من المهم مع ذلك وضع إطار جيد التنظيم للشراكات بين القطاعين العام والخاص يوازن بين

المخاطر على جميع الشركاء المعنيين، ويضمن القدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الوصول والإنصاف.

٥٣ - وأكد العديد من الدول الأعضاء أن السياسات العامة ينبغي أن تستهدف التشوهات السياساتية غير الملائمة وتقديم حوافز فعالة للجهات الفاعلة من القطاع الخاص دعما لأهداف التنمية المستدامة. وأكدت الدول الأعضاء أيضا على أهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية والنظم المالية للاستثمارات الطويلة الأجل في إطار تنظيمي سليم يهدف إلى ضمان التوازن بين الاستقرار مع إمكانية الحصول على الائتمانات وغيرها من الخدمات المالية.

٥٤ - وأشار المتكلمون إلى إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي في تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي في المجالات الجديدة في البلدان النامية. ولوحظ أن هذا الشكل من أشكال الاستثمار من المحتمل أن يكون له تأثير على النمو أكبر من تأثير عمليات الاندماج والتملك. وأعربت بعض البلدان عن قلقها لأن جزءا كبيرا من الاستثمار المباشر الأجنبي يتركز في القطاعات الاستخراجية وفي عدد محدود من البلدان.

٥٥ - ولوحظ أن حصة البلدان النامية من التجارة العالمية قد تزايدت بصورة كبيرة على مدى العقدين الماضيين. غير أن التقدم المحرز في المفاوضات العالمية بشأن تعزيز قواعد التجارة الدولية كان بطيئا. ونتيجة لذلك انتشرت اتفاقات الاستثمار والتجارة الحرة الثنائية والإقليمية والأقاليمية وواجهت البلدان النامية صعوبة متزايدة في التعامل مع نظام التجارة والاستثمار الدوليين الشديد التشظي. وفي تطور إيجابي، رحب المتكلمون بمجموعة تدابير بالي لعام ٢٠١٣، التي تتضمن عناصر هامة لتحسين القدرة التجارية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك اتخاذ تدابير بشأن الزراعة، مثل الاحتفاظ بمخزونات حكومية تحقيقا للأمن الغذائي والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. ووجهت أيضا دعوات من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لوصول جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق من غير فرض رسوم جمركية وحصص عليها. وتحدث عدد قليل من الدول الأعضاء عن النتائج العكسية للعقوبات التجارية المفروضة من طرف واحد.

٥٦ - وسلم المتكلمون بالتقدم الذي أحرز في مجال الديون والقدرة على تحمل الديون منذ اتفاق آراء مونتيري، ولكنهم أعربوا أيضا عن قلقهم إزاء صعوبات تحمل الديون التي تواجه بعض البلدان. وشدد المشاركون على الحاجة إلى تطبيق تدابير تخفيف عبء الديون (مثل مقايضة الديون بالتنمية) على البلدان المعرضة لخطر العجز عن تسديد ديونها وغير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء

الديون. ولاحظ المشاركون أن المدينين والدائنين يتقاسمون المسؤولية عن أزمات الديون. وعلاوة على ذلك، طالب العديد من المتكلمين بآلية عادلة وشفافة ومستقلة لتسوية الديون.

٥٧ - ولوحظ أنه لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يلزم أن يقوم النظام المالي الدولي بتيسير توفير الائتمانات الموجهة للتنمية المستدامة بطريقة أكثر استقرارا. ورغم تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وإنشاء آليات تنسيق جديدة، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية، لا تزال هناك أوجه ضعف في النظام المصرفي ولا تزال تدفقات رأس المال الدولية متقلبة للغاية. ولاحظ العديد من الدول الأعضاء أن النظام الحالي للحوكمة الاقتصادية العالمية يحتاج إلى إصلاح. في هذا السياق، جرى توجيه نداءات قوية من أجل تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير والقواعد المالية.

٥٨ - وكان هناك توافق قوي في الآراء بأن للعلم والتكنولوجيا والابتكار أهمية بالغة في التصدي لتحديات التنمية المستدامة. فالابتكار التكنولوجي وبناء القدرات التكنولوجية يساعدان البلدان النامية على اللحاق بركب البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، رحبت البلدان بآلية تيسير التكنولوجيا الجديدة كوسيلة لسد الفجوة التكنولوجية، وتعزيز إجراءات السياسة العامة - على الصعيدين الوطني والدولي - في مجالات تمويل التكنولوجيا وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ورحبت الدول الأعضاء أيضا بالقرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا لتفعيل مصرف التكنولوجيا لمصلحة أقل البلدان نموا.

٥٩ - وأخيرا، شددت الدول الأعضاء على أن المنتدى السنوي الجديد لتمويل التنمية أتاح للمجتمع الدولي فرصة جديدة لكفالة تكامل وتخصيص عملية متابعة مسألة تمويل التنمية. واعتبرت أن البيانات المصنفة العالية الجودة اللازمة لوضع السياسات ورصد التقدم المحرز ذات أهمية حيوية في هذا السياق. وبناء على ذلك، شددت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية.

٦٠ - وبالإضافة إلى تعزيز عملية المتابعة، تلتزم الحكومات والمؤسسات صاحبة المصلحة بترجمة خطة عمل أديس أبابا إلى سياسات وتدابير وطنية ملموسة لدعم التنمية المستدامة. واقترحت عدة التزامات ونواتج ملموسة لزيادة مستوى التمويل الإنمائي في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتجد قائمة بالمبادرات والالتزامات الجديدة التي أعلنتها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في الجلسات العامة وغيرها من المناسبات خلال المؤتمر على الموقع الشبكي للمؤتمر.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة الرئيسية

٦١ - وفقا للمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، قام المؤتمر في جلسته الأولى بإنشاء اللجنة الرئيسية وأوكل إليها النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر. وبهذا كلف المؤتمرُ اللجنة بوضع الصيغة النهائية للمشروع الذي أحاله رئيس الجمعية العامة (A/CONF.227/6)، والذي يتضمن نتائج المداولات التي أجرتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية أثناء عملية التحضير للمؤتمر في نيويورك، على النحو المقدم من الميسّرين المشاركين الذين عينهم رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٦٢ - وفي الجلسة الأولى، انتخب المؤتمر بالتزكية وزير خارجية إثيوبيا، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، رئيسا للجنة الرئيسية.

ألف - اجتماعات اللجنة الرئيسية

٦٣ - عقدت اللجنة الرئيسية ثلاث جلسات وفقا لما تنص عليه ولايتها. وأعلن رئيس اللجنة افتتاح الجلسة الأولى للجنة الرئيسية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، وقام بإحاطة اللجنة بآخر المعلومات عن حالة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/CONF.227/6). وأدلى ممثل جنوب أفريقيا ببيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٤ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحاط الرئيس أيضا اللجنة علما بحالة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع الوثيقة الختامية. وأدلى ببيانات ممثلو كندا، واليابان، ونيكاراغوا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي.

٦٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ أيضا، أحاط الرئيس اللجنة علما بآخر المعلومات عن حالة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع الوثيقة الختامية.

٦٦ - ومن أجل إجراء مداولاتها، كان معروضا على اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التي أحالها إليه رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

باء - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر والإجراء الذي اتخذته اللجنة الرئيسية

٦٧ - وافقت اللجنة الرئيسية في جلستها الثالثة على مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.227/6)، ووافقت على أن توصي الجلسة العامة باعتماده بصيغته المنقحة بموجب النص الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات A/CONF.227/MC/CRP.3.

٦٨ - وفي الجلسة نفسها، نظرت اللجنة الرئيسية في التقرير المعد عن أعمالها ووافقت عليه (انظر A/CONF.227/MC/CRP.2).

الفصل الخامس

جلسات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين

٦٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٩، عقد المؤتمر ست جلسات مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين، بالتوازي مع الجلسات العامة، في إطار الموضوعين ''الشراكة العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة'' (جلسات المائدة المستديرة ١ و ٣ و ٥) و ''ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة'' (جلسات المائدة المستديرة ٢ و ٤ و ٦). ووفقا للفقرة ١ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨، يقدم الموجز التالي.

ألف - الشراكة العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

جلسة المائدة المستديرة ١

٧٠ - أدلى بملاحظات استهلالية رئيسا اجتماع جلسة المائدة المستديرة ١، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية لسلوفاكيا، ميروسلاف لايتشاك، ووزير الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار للصومال، عبد السلام هدلية عمر.

٧١ - وتولى سكرتير شؤون الأعمال والمبعوث الخاص للرئيس بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وعملية ما بعد عام ٢٠١٥ والتنمية المالية من مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين، إدارة حلقة النقاش التي أدلى ببيانات فيها المشاركون التالية أسماؤهم: رئيس وزراء السويد، ستيفان لوفين؛ والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنجيل غوريا؛ ومفوضة الاتحاد الأفريقي لشؤون الزراعة والاقتصاد في المناطق الريفية، رودا بيس توموسيم. وأدلى ببيانات أيضا المناقِشون التالية أسماؤهم: مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون التعاون الدولي والتنمية نفيين ميمكا، والمديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية ويني بيانييما.

٧٢ - ولدى افتتاح جلسة المائدة المستديرة، شدد السيد لايتشاك على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبني على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. فأهداف التنمية المستدامة، التي تشمل نطاقا أوسع مع مراعاة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لن تتحقق إلا من خلال العمل الجماعي في إطار شراكة عالمية قوية. وأكد السيد لايتشاك، استنادا إلى خبرته الوطنية، على أن هناك أيضا حاجة إلى شراكات متعددة تقوم على جميع

أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا حيويا من عناصر التعاون المالي والتقني.

٧٣ - وشدد السيد عمر على أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية يوجه التنمية في الاتجاه الصحيح وييسر إقامة شراكة عالمية مجدية. ويجب على المجتمع الدولي في المستقبل أن يتعلم من الدروس المستفادة من الماضي وأن يتفق على سبل المضي قدما. ومن شأن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ أن يقدم المزيد من الدعم للتنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان. ويجب أن يكون هناك التزام عام بتعزيز التحول المستدام إلى النظام الصناعي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والدولية، وتعزيز النظم الضريبية والشفافية. وينبغي إنشاء شراكة عالمية جديدة تقوم على التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن التعاون بين القطاعين العام والخاص أساسي ومن شأنه أن يمكّن من نقل التكنولوجيا وأن ييسر الحصول بشكل منصف على التعليم والتنويع الاقتصادي. وأهداف التنمية المستدامة مترابطة ترابطا وثيقا ولذلك يمكن النظر إليها على أنها هدف شامل واحد، الأمر الذي يستلزم بذل جهود تعاونية من جانب الجميع.

٧٤ - وعرض السيد لوفين عناصر هامة في إطار الشراكة العالمية. وفي حين تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة، فإن التعاون في الاستثمار والتجارة يكتسي أيضا أهمية بالغة. ومن شأن تبادل الأفكار بين القطاع العلمي وقطاع الأعمال التجارية والقطاع الاجتماعي أن يكفل التوصل إلى حلول جديدة. وينبغي أن يشمل تخضير الاقتصاد العالمي تحديد سعر مرتفع ولكن عادل للكربون. ودعا أيضا إلى إبرام صفقة عالمية بشأن العمل اللائق للجميع، يتوصل فيها ممثلو العمال والإدارة إلى اتفاقات تكفل في الوقت نفسه احترام الحقوق الأساسية للعمال وزيادة الإنتاجية. وشدد السيد لوفين على الحاجة إلى اتساق السياسات بما في ذلك بين مختلف السياسات القطاعية. ولا يمكن للشراكة العالمية الجديدة أن تنجح في معالجة المشاكل بمعزل عن غيرها، حيث أن اتساق السياسات ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الحقيقية.

٧٥ - وأشار السيد غوريا إلى أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد زادوا ما يقدمونه من مساعدة إنمائية رسمية إلى ١٣٥ بليون دولار على الرغم من الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة المالية العالمية. وثمة اتجاه سلبي، ينبغي عكسه، يتمثل في انخفاض المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وزادت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي مع القيام في الوقت نفسه بتطبيق برنامج تكيف صارم. ويمكن

للبلدان الأخرى أن تسهم أيضا الجهد السياسي الذي يتجلى من خلال هذا المثال. وأشار السيد غوريا إلى أن اللجنة وضعت تدبيرا جديدا يسمى ''مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة'' تتوخى منه الأخذ بمفهوم أوسع نطاقا للتعاون الدولي يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية. ووصف السيد غوريا أيضا مبادرتين تقودهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن فرض الضرائب هما: (أ) المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي يجمع تحت مظلته ١٢٧ بلدا في محاولة للمضي قدما نحو تحقيق تبادل آلي للمعلومات الضريبية؛ (ب) مبادرة أُطلقت بناء على طلب مجموعة العشرين للاستجابة لنظم التخطيط الضريبي القائمة على استغلال الثغرات والتي تطبقها بعض المؤسسات المتعددة الجنسيات. وتهدف مبادرة ''مفتشو ضرائب بلا حدود'' وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأت في المؤتمر، إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز إداراتها الضريبية، ولا سيما قدراتها فيما يتعلق بمراجعة الحسابات.

٧٦ - وأشارت السيدة توموسيم إلى أن الفقر والجوع والمرض لا تزال أكثر المشاكل العالمية إلحاحا. ورغم إحراز تقدم ملحوظ، ليس أقله ما تحقق من خلال عملية الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال أفريقيا متخلفة عن تحقيق العديد من الأهداف. ويجب أن تكون الشراكة العالمية الجديدة أكثر شمولا وأن تركز على السكان ورفاههم. وينبغي بذل الجهود من أجل إعطاء الفتيان والفتيات أملا في المستقبل. وأشارت السيدة توموسيم إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تجسد الرؤية التي تتوخى القارة تحقيقها والتي تتجلى في قارة أفريقية متكاملة يعمها السلام والرخاء ومتمحورة حول الإنسان. وسيكون ضمان الأمن الغذائي العالمي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ومعالجة مسألة تأخر الوقت الذي تستغرقه الهياكل الأساسية لتؤتي ثمارها، والتحول إلى الاقتصادات الصناعية، وكفالة تعدد مصادر الطاقة عناصر هامة من عناصر التنمية المستدامة، وسيكون الحصول على التكنولوجيا من جانب جميع البلدان أمر بالغ الأهمية في هذه العملية. وينبغي أن تركز أفريقيا على الارتقاء ضمن سلسلة القيمة العالمية وعلى ضمان التجارة بين البلدان الأفريقية من أجل التنمية الاقتصادية. وشددت على ضرورة إيلاء اهتمام كاف للمرأة، بما في ذلك زيادة مشاركتها في القوة العاملة. وينبغي أن تقوم الشراكة العالمية على التفاهم والاحترام المتبادلين وكذلك على تقدير التنوع.

٧٧ - وتدخل السيد محيي الدين ليشدد على ضرورة أن تقيّم البلدان الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وأن تطبقها في المستقبل. وشدد على وجه الخصوص على ضرورة

رصد التقدم المحرز وضمان توافر البيانات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، أشار إلى أنه رغم التركيز على الحد من الفقر خلال حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، توافرت لدى ٥٧ بلدا فقط بيانات متعلقة بتغير مستوى الفقر فيها.

٧٨ - ودعا السيد ميمكا إلى إعادة تحديد الطريقة التي يعمل بها المجتمع العالمي معا لضمان واقع أفضل لجميع الناس. وأشار إلى ضرورة الأخذ بنهج شامل يستخدم آليات التمويل المتكاملة. وأكد على استعداد الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدان في تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك التصدي للتهرب من دفع الضرائب وتجنبها والتدفقات المالية غير المشروعة. وأشار السيد ميمكا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يفي بالالتزام الذي قطعه بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تستخدم بشكل حفاز، بما في ذلك للمساعدة على تعبئة وسائل أخرى من وسائل التنفيذ. وفي ظل آليات التمويل المبتكرة، ينبغي أن يكون الهدف هو تحرير ١٠٠ بليون يورو من الاستثمارات من خلال آليات خلط التمويل. وتحتاج الشراكة العالمية إلى اتساق في السياسات وإلى مشاركة البرلمانات والمجتمع المدني وأوساط الأعمال والأوساط الأكاديمية.

٧٩ - وشددت السيدة بيانييما على أن الشراكة العالمية تحتاج إلى شعور قوي بالعدالة العالمية. وبرأيها، يجب تكييف الحوكمة العالمية بحيث تكفل رفاه جميع المواطنين. وأشارت إلى أن مليار شخص يعيشون حاليا في فقر مدقع وأن عدم المساواة آخذ في الازدياد. ولفرض الضرائب دور هام في التصدي لتلك المشاكل وتوفير المنافع العامة. فقد خسرت البلدان النامية نحو ١٠٠ بليون دولار من خلال التهرب من دفع الضرائب وتجنب الضرائب و ١٣٨ بليون دولار نتيجة الحوافز الضريبية. وذكرت أنه لا توجد هيئة دولية فعلية معنية بالضرائب. وقالت إنها ترى أن الوقت قد حان لإنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالضرائب تحت رعاية الأمم المتحدة تُناط بها كفالة أن يتمكن جميع البلدان من المشاركة في تحديد المعايير الضريبية الدولية وترصد لها الموارد للاضطلاع بهذه الولاية. وأعربت السيدة بيانييما عن أملها في أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو الخطوات اللازمة نحو إنشاء هيئة ضريبية شاملة، الأمر الذي من شأنه أن يحوّل توازن القوى ليصبح أكثر عدلا.

٨٠ - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وبوروندي، والكونغو، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وفرنسا، وغامبيا، وأيرلندا، وإيطاليا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، والمكسيك، وموزامبيق، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانات أيضا

ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: المنظمة الدولية للهجرة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وصندوق النقد الدولي؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ ومنظمة التجارة الدولية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التالية: منظمة المعونة الدولية؛ وتحالف الشفافية المالية؛ وشركة إريكسون (Ericsson)؛ ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

٨١ - وأشار وزير مالية جنوب أفريقيا، نهالانها موسى نين، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى أن الأمم المتحدة هي في وضع فريد يمكنها من تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة وإدماج البلدان النامية في المحافل الدولية. وسلّم بأن البلدان مسؤولة عن تنميتها. وأضاف قائلا إن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تفي أيضا بالتزاماتها الإنمائية. وأفاد السيد نين بأن القدرة على تحمل الديون تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية وحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في المناقشات الدولية بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية. وأشار إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبدأ الشمولية يجب أن يتماشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وشدد على أن التعاون بين الشمال والجنوب ينبغي أن يظل في صميم التنمية المستدامة والشراكة العالمية، وأنه ينبغي الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. ووحدها الشراكة العالمية الواسعة النطاق يمكنها كفالة التنمية المجدية.

٨٢ - وأثيرت النقاط التالية أثناء المناقشة:

- سيكون العمل الجماعي، الذي ينطوي على تعاون من جانب الدول والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص بأعداد وتوافيق ومسارات مختلفة، ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- وأشار عدة مشاركين إلى أن هناك فوائد محتملة هامة للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، بما في ذلك التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدافعي الضرائب. وأشير إلى أن ٩٤ بلدا ستبدأ بتبادل المعلومات الضريبية بصورة تلقائية في عام ٢٠١٧ أو ٢٠١٨. وتم التشديد أيضا على أن معرفة هوية المالكين المستفيدين من تدفق الإيرادات سيكون قيما بالنسبة للسلطات الضريبية.

- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون إخضاع الهياكل الضريبية لمزيد من الإصلاح، بما في ذلك الحد من عدد الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي. ولوحظ أيضا أن العديد من البلدان النامية يعتمد على ضرائب الشركات، ولكن الشركات تنجح في انتزاع امتيازات ضريبية من الحكومات.

- ولاحظ عدة مشاركين أن المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نفذ سياسات وضعتها لجنة الشؤون الضريبية التابعة للمنظمة. وبرأيهم، ينبغي أن تكون البلدان النامية في عملية صياغة المعايير. وفي هذا السياق، دعوا إلى رفع مركز لجنة الأمم المتحدة للضرائب لتصبح هيئة حكومية دولية.

- وأشير أيضا إلى أن ثلث الاستثمار العام قد أُهدر بسبب أوجه عدم الكفاءة. وأُعلن أن صندوق النقد الدولي سيطلق أداة جديدة لتحسين كفاءة الإنفاق العام.

- وشملت إحدى طرائق التعاون الأخرى أساليب لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل حفاز للعمل مع المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تقديم الخدمات العامة، التي تتوافر بشأنها نماذج تعاونية عديدة، تشمل التمويل المختلط والالتزامات السوقية المسبقة.

- ولوحظ كذلك أن احتمالات نجاح الشراكات تزداد عندما يكون هناك فهم واضح بين الشركاء لالتزامات كل منهم، إلى جانب الاستعداد للخضوع للرصد أثناء عملية التنفيذ. وأشير إلى أن العديد من الشراكات فيما بين الشركات الخاصة، التي غالبا ما تُسمى ''تحالفات استراتيجية''، لم تنجح لأن الالتزامات لم تُحدد بدقة أو لم تخضع لمراقبة كافية.

- وأشير أيضا إلى أنه ينبغي للشركاء أن يتعاونوا بنجاح حتى عندما تكون مصالحهم مختلفة إذا أدركوا أن التوصل إلى حل مشترك يمكن أن يصب في مصلحة كل منهم. فعلى سبيل المثال، أفادت حكومة مانحة عن تقديمها أموالا إلى منظمات غير حكومية من أجل مكافحة الجوع وعن تعاونها مع شركة غذائية للاستفادة من خبرتها اللوجستية.

- وتم التشديد أيضا على أنه من المهم عدم المغالاة في رسم صورة مثالية على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فهذه الشراكات ينبغي أن تقوم على علاقات تعاقدية محددة بدقة في إطار قوانين دقيقة للشراكات بين القطاعين العام

والخاص. وينبغي إنشاء وحدة مكرسة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الإشراف على التفاوض بشأن تلك الشراكات وتنفيذها.

- وأشير إلى أن هناك أيضا حاجة إلى الإشراف الواسع النطاق على الشراكات، لأن بعض المبادرات قد تكون لها آثار تتجاوز الشركاء المباشرين أو عملائهم. وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على أن الاتساق يشكل أحد الشواغل الهامة على صعيد السياسات والذي قد تكون إدارته صعبة وإن كانت ضرورية.
- كذلك أشار المشاركون إلى أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة يمكن أن تشكل أساسا هاما لصياغة السياسات المناسبة ورصد تنفيذها، وينبغي جمع البيانات المناسبة لهذا الغرض.
- ويمكن النظر في أشكال مختلفة من أشكال التمويل، مثل الزكاة (مساهمات خيرية إلزامية) والتمويل الإسلامي الممتثل للشريعة، بما في ذلك التمويل المقدم للمشاريع البالغة الصغر.
- واقترح بعض المشاركين أن الهجرة ينبغي أن تدرج بوصفها جانبا من جوانب السياسات الإنمائية، من جهة من أجل حماية حقوق المهاجرين ومنع استغلالهم، ومن جهة أخرى لتؤخذ في الحسبان مساهمتهم في تنمية البلدان المضيفة لهم.

جلسة المائدة المستديرة ٣

٨٣ - ترأست جلسة المائدة المستديرة ٣ وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جوستين غرينينغ، ووزير الدولة للشؤون المالية لبنغلاديش، محمد عبد المنان. وتولت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، إدارة الجلسة. وشارك في حلقة النقاش الأشخاص التالية أسماؤهم: نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي لتوفالو، ماتيا توافا؛ ووزير الشؤون الخارجية للنرويج، بورغي برينديي؛ ورئيسة مجلس إدارة للشراكة العالمية من أجل التعليم، جوليا غيلارد؛ والمديرة التنفيذية للصندوق الأخضر للمناخ، هيلا شيخروهو. وشارك كمناقِش كل من مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، جيفري ساكس، ونائب رئيس مصرف الاستثمار الأوروبي، أمبرواز فايول.

٨٤ - وعرض الموضوع السيدة غرينغ والسيد المنان. ودعت السيدة غرينغ المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود وفقا للتعهدات التي قطعتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، والتي بات منصوصا عليها الآن في القانون الوطني، وذلك من أجل دعم تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. وذكّر السيد المنان المشاركين بالطلبات والاحتياجات غير المسبوقة المتصلة بالحصول على تمويل إنمائي إضافي.

٨٥ - وشددت السيدة كلارك على أهمية إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية، تكون معززة ومتينة، تقودها الحكومات وتدعمها جميع الجهات الفاعلة الأخرى. وشجعت المشاركين على الاستفادة من الدروس المستخلصة من الشراكات العالمية التي تشكلت حول الأهداف الإنمائية للألفية في تحليل نوع الشراكات المطلوبة لدعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٨٦ - وشدد السيد توافا على الكيفية التي يمكن بها للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة أن تدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتذاب المساعدة التي تكمل جهود تعبئة الموارد المحلية وتضمن الوفاء بالوعود المقطوعة. وشدد السيد توافا أيضا على الحاجة إلى التوصل إلى المزيد من الحلول الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز على إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤، وتعزيز القدرة على الحصول على مختلف مصادر التمويل واستخدامها، بما في ذلك، لمكافحة تغير المناخ. كما شجع السيد توافا البلدان على مواءمة فعالية المعونة، على سبيل المثال من خلال تبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن البلدان لديها دروس قيمة يمكنها أن تتبادلها من أجل متابعة واستعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وحث السيد توافا جميع الشركاء على استخدام المنتديات الإقليمية والوطنية القائمة وآليات استعراض الأقران للحد من عبء الإبلاغ وتعزيز القيادة والملكية على الصعيد الوطني، والمؤسسات والقدرات الفعالة والشراكات القائمة على الاحترام المتبادل من أجل تحقيق نتائج إنمائية.

٨٧ - ووجه السيد بريندي في معرض تأكيده من جديد على التزام النرويج بالمساهمة بنسبة ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، نداء قويا إلى الحكومات والقطاع الخاص لتحمل المسؤولية عن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وشدد السيد بريندي على أهمية دور المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها استثمارا في الأمن العالمي للجميع وباعتبارها موردا حفازا، على سبيل المثال لمساعدة البلدان النامية على توسيع قاعدتها الضريبية. وينبغي أن يتم دعم هذا من خلال مبادرات من قبيل ”الضرائب من أجل التنمية“ تكفل أن تقوم الشركات الخاصة بدفع ضرائب حيثما يتم

توليد إيرادات. وشدد السيد بريندي على ضرورة التعجيل بإقامة المزيد من الشراكات العالمية المبتكرة مع القطاع الخاص من أجل تعبئة موارد إضافية، استنادا إلى الأمثلة الجيدة القائمة في قطاع الصحة على وجه الخصوص. ودعا السيد بريندي، في معرض إبرازه لدور القطاع الخاص في خلق فرص العمل، المشاركين إلى التفكير في الكيفية التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتحفيز الاستثمارات من أجل إيجاد فرص العمل الإضافية اللازمة بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٨ - وشددت السيدة جيلارد على أن عام ٢٠١٥ هو عام محوري لإحراز تقدم في مجال التعليم على الصعيد العالمي، على غرار الزخم الذي ولدته الأولويات الصحية في أعقاب الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت السيدة جيلارد المجتمع الدولي إلى الالتزام برؤية مشتركة لتوفير تعليم جيد لجميع الأطفال. وشددت على أنه على الرغم من التقدم المحرز في مجال التعليم منذ عام ٢٠٠٠، ينبغي، لتحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتعليم، توفير استثمارات إضافية وغيرها من أشكال التعاون الدولي. وشددت السيدة جيلارد على أن الشراكة العالمية من أجل التعليم يمكن أن توجه وتشجع وتسخر هذا الدعم المقدم للتعليم من جميع المصادر، كما يمكن أن تعزز التنسيق والشفافية والمساءلة التي تمس الحاجة إليها ليكون تخطيط التعليم وتنفيذه بقيادة البلدان وسيلة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - ودعت السيدة شيخروهو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال تغير المناخ من أجل حماية المكاسب التي تحققت بمشقة في مجال التنمية المستدامة، وعرضت أعمال الصندوق الأخضر للمناخ. وأوضحت أن الصندوق يساهم في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة ويقود عملية لتحقيق نقلة نوعية نحو التنمية القادرة على مقاومة تغير المناخ في البلدان النامية. وشددت على أن العديد من التعهدات المقطوعة لتجديد موارد الصندوق قد تم التوقيع عليه في اتفاقات ملزمة متعلقة بالمساهمات، مما مكن الصندوق من نشر التمويل الموجه بشروط ميسرة وغير ذلك من الأدوات المالية من خلال الشراكات مع الحكومات والشركاء الآخرين على جميع المستويات. وأشارت أيضا إلى أن طلبات الدعم من الصندوق تتزايد، مما أدى إلى بذل جهود لتعزيز إمكانية الحصول المباشر على التمويل واستخدام مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لحشد تمويل إضافي من القطاع الخاص. وفي ضوء التقديرات التي تشير إلى أن المبلغ اللازم لبناء القدرة على التكيف يساوي ٢٠٠ بليون دولار في السنة، دعت السيدة شيخروهو المساهمين الجدد بالتمويل المقدم بشروط ميسرة إلى دعم الصندوق.

٩٠ - وأشار السيد ساكس إلى أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة بأكملها، يجب أن يكون هناك تحول في اتجاهات التفكير على جميع المستويات. واستنادا إلى الخبرة المستمدة من الأهداف الإنمائية للألفية، أشار السيد ساكس إلى أهمية تحديد الأهداف وأهمية إنشاء الصناديق العالمية. ورغم كون أهداف التنمية المستدامة أكثر تعقيدا ورغم أن التحديات المرتبطة بتنفيذها غير مسبوقة، فقد ساق السيد ساكس أمثلة على فرص جديدة لاستغلال الموارد وأكد أنه لا مجال لاتخاذ المواقف التهكمية لأن حياة أطفالنا تتوقف على نجاح أهداف التنمية المستدامة.

٩١ - وشدد السيد فايول على الحاجة إلى استخدام الشراكات والترتيبات المؤسسية للمساعدة على سد الفجوة في الهياكل الأساسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الاستخدام الذكي للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المختلط الذي يكفل التخفيف من حدة المخاطر والمساعدة التقنية، وفي بعض المجالات، التمويل بشروط ميسرة. وأعرب السيد فايول أيضا عن تأييده لاستخدام منتديات وأدوات المستثمرين المؤسسين لتوفير موارد إضافية للشراكات التي تكتسي الآن معنى جديدا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٢ - وبعد العروض التي قدمها أعضاء الجلسة، جرت مناقشة سياساتية بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات وأصحاب المصلحة من الجهات المؤسسية وغير المؤسسية.

٩٣ - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: البرازيل، وكابو فيردي، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وهنغاريا، ولبنان، وملديف، والجبل الأسود، والفلبين، وساموا، وسيشيل، والسويد، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأدلت ببيانات أيضا منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التالية: منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية في أوغندا؛ ومنظمة GESTOS؛ وبرنامج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة؛ ومؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وشركة KPMG؛ وشركة تأمين الوقود الأحيائي باستخدام الطاقة الخضراء؛ وشركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية.

٩٤ - وطُرحت النقاط التالية خلال المناقشة:

- سلّط عدد من المتكلمين الضوء على ما يجري في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من إعلان لالتزامات جديدة. واعتبروا هذا الحدث نقطة انطلاق محورية للتنفيذ في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

- وشدد العديد من المشاركين من الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والمنظمات الدولية على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيتطلب تغييرات سياساتية وسلوكية أعمق بكثير من تلك التي نُفّذت خلال حقبة الأهداف الإنمائية للألفية. ولتمويل مساع طموحة كهذه، يجب أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أداة استراتيجية حفّازة تستخدم بالاقتران مع الأدوات الأخرى، وفي المقام الأول لدعم تعبئة الموارد المحلية. ودعا ممثلو المجتمع المدني أيضا الجهات المانحة إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية دون أي مشروطية، وإلى توجيه هذه المساعدات بصورة أفضل صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعت إحدى الحكومات إلى زيادة الاتساق بين المعونتين الإنسانية والإنمائية.

- وأبدى المشاركون أيضا دعمهم الكامل للاستثمار في الشراكة العالمية المجدَّدة من أجل التنمية المستدامة باعتبارها عاملا محركا رئيسيا لإيجاد خطة عالمية جديدة للتنمية. وأشير إلى أن الشراكة العالمية التي يراعى فيها الطابع العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والسياقات الخاصة بكل قُطر على حدة تعدّ متطلبا حيويا لتعزيز البيئة التمكينية اللازمة لإشراك جميع الجهات الفاعلة المهمة بشكل كامل. وجرى التشديد أيضا على أنه من المهم تقاسم المسؤوليات والقدرات والمساءلة بالشكل السليم دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وللإدماج الكامل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل متوازن ومتكامل.

- وشدد آخرون على أن الشراكة العالمية من أجل التنمية بوضعها الحالي غير قادرة على تلبية متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساءل أحد المشاركين عما إذا كانت إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة كافية، أم أنه يلزم إجراء تغيير كامل للنموذج المتّبع في ظل حجم التحديات الاقتصادية العالمية الجارية. ودعا المشاركون أيضا إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا ويمكن التنبؤ بأدائه، ويكون لمنظمة التجارة العالمية مكانا مركزيا فيه.

- ودعت إحدى الحكومات إلى قيام الجميع بتوظيف الشراكة العالمية المجدَّدة من أجل التنمية لخلق اقتصاد ليس فيه أي هدر للموارد، حيث تعالَج قضيتا القضاء على الفقر والاستدامة من جميع الأبعاد. وقال المتكلم إن هذا يتطلب إرادة سياسية وتصميما وتعاونا دوليا في مختلف المجالات، ومن ذلك مثلا التخلص التدريجي من إعانات دعم الوقود الأحفوري المكلفة. ومن شأن هذه الجهود أيضا أن توفّر أموالا يمكن استخدامها من أجل تحقيق تنمية مستدامة بحجم يكافئ ثلاثة إلى خمسة أمثال حجم المساعدة الإنمائية الرسمية عالميا. وفي هذا الصدد، أشار بعض المشاركين أيضا إلى أن هناك مبدئيا وفرة من الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن يلزم التعرّف على أساليب جديدة للوصول إلى هذه الموارد وتطبيق هذه الأساليب.

- وأعرب العديد من المتكلمين من الحضور عن اتفاقهم مع أعضاء حلقة النقاش في الرأي القائل بأنه يلزم إقامة الشراكات على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة التي نصبو إليها، ولضمان ألا يتخلّف أحد عن الركب. وكان هناك إجمالا توافق في الآراء على أن الشراكات تشكل أداة حيوية لتعبئة الموارد الأساسية وتوحيد قوى الجهات الفاعلة وضمان امتلاك القوى الوطنية لزمام الأمور وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وجرى أيضا تسليط الضوء على أن الموارد المتحصّل عليها من الجهات الخيرية، والتي يوفَّر قسم منها من خلال الشراكات العالمية، تشكل مساهمات حيوية للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ولبناء الثقة بين الشركاء في المبادرات التي تتشارك فيها جهات فاعلة متعددة، أشار المشاركون إلى وجوب أن تكون المبادرات محددة الوجهة ومكيفة لاحتياجات البلدان وشعوبها، وأن تشرك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وأن تبدأ من حيث انتهت إليه المؤسسات القائمة، وأن تكون تأثيراتها خاضعة للرقابة الفعّالة على أساس تقييمات أداء ذات جودة عالية. في هذا الصدد، دعا العديد من المتكلمين الشركاء إلى الوفاء بالوعود القائمة لتمويل التنمية وغيرها من التحديات العالمية التي تتطلب عملا جماعيا، مع إعادة التأكيد على أهمية الشفافية والمساءلة والنتائج الإنمائية.

- وذكر البنك الدولي أنه افتتح مرفق التمويل العالمي الخاص بمبادرة ”كل امرأة، كل طفل“ لدعم جدول أعمال تمويل التنمية. وأشار البنك أيضا إلى قيامه بإطلاق مرفق للاستعداد لطوارئ الأوبئة يغطي إجراءات التصدي والتمويل لضمان قدرته على التصدي لحالات تفشي الأوبئة على الصعيد العالمي.

- وسلّط المناقشون الضوء على أمثلة جيدة للشراكات العالمية والإقليمية المبتكرة في قطاعات مختلفة، من المحيطات إلى الهجرة ومن التعليم الجيد النوعية إلى تمكين المرأة، باعتبارها جهودا تكميلية مهمة، وردّدوا بعض ما جاء في مداخلات أعضاء حلقة النقاش. وأبرز بعض المناقشين الآخرين أهمية مواصلة الاستثمار في القدرة على تهيئة البيئة المؤاتية للابتكار، بما في ذلك الابتكار في جهود رصد آثار الشراكات.

- وشددت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا على أن الشراكات ستكون مفيدة بشكل خاص في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ للبلدان التي تواجه مواطن ضعف محددة، حيث ستساعدها على بناء القدرة على التحمل من خلال مبادرات التدريب وبناء القدرات والتخفيف من حدة المخاطر.

- واستشهد بعض المتكلمين أيضا بالدروس الهامة المستفادة من الشراكات، والتي تبيِّن منها كيف يمكن توظيف التمويل في تحقيق النفع من الدعم غير المالي، وذلك من قبيل الطرق المبتكرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو للمساعدة في التغلب على هيمنة عقلية الصومعة على التنفيذ في جميع المستويات.

- وأشير إلى مجموعة من الجهود الأخرى التي يعزّز بعضها بعضا من أجل تعبئة الموارد، وإلى آثار هذه الجهود، بما في ذلك ضرورة تعزيز النظم الضريبية وتجنب التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وفعالية المؤسسات.

- وشدّدت الحكومات والمجتمع المدني أيضا على الدور المكمّل الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى أهمية فعالية التعاون الإنمائي الدولي وفعالية السلطات المحلية، وأهمية إضفاء اللامركزية على مبادرات التنمية، باعتبار كل هذه الأمور من المحددات الرئيسية لمدى فعالية التعاون الإنمائي الدولي.

- ورأى كثيرون أن للقطاع الخاص دورا حيويا في تشجيع الابتكار وحفز التنفيذ. غير أن مشاركين شتّى نبّهوا إلى أن الاستثمارات تكون مطلوبة لآجال طويلة، مما يستلزم وجود حوافز كافية لاجتذاب الشركات للقيام بأدوار فاعلة. ورحب ممثلو قطاع الأعمال بما تتسم به أهداف التنمية المستدامة من تركيز قطاعي، غير أنهم أثاروا شواغل بخصوص عدم وجود بيئة ثابتة وتمكينية تستطيع الشركات الخاصة في ظلّها تنمية دورها المثمر. وأشاروا أيضا إلى ما للتمويل المختلط من فوائد عظيمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جلسة المائدة المستديرة ٥

٩٥ - أدلى بملاحظات استهلالية رئيسا جلسة المائدة المستديرة المشاركان، شان شيرلوك، وزير الدولة في وزارة الخارجية الأيرلندية، ووينستون دوكيران، وزير الشؤون الخارجية في ترينيداد وتوباغو.

٩٦ - وقام مدير المناقشة، يي شياوجون، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بافتتاح حلقة النقاش التي أُدلي فيها ببيانات من أعضاء الحلقة التالين: جايانت سينها، وزير الدولة للمالية في الهند؛ ونغوزي أوكونجو-إيويالا، وزيرة المالية النيجيرية السابقة؛ ولي يونغ، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وكارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأدلى ببيانات أيضا كل من ناوكو إيشي، الرئيسة التنفيذية ورئيسة مجلس إدارة مرفق البيئة العالمية، وديريجي أليماييهو، منسق التحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية.

٩٧ - وأشار السيد سينها إلى أن مفهوم الشراكة العالمية من أجل التنمية قد ترسّخ بقوة باعتباره الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. وحدد خمس نقاط رئيسية لتنشيط وتعزيز الشراكة العالمية. فأولا، يلزم زيادة حجم الاستثمارات بشكل كبير للقضاء على الفقر. وثانيا، تحتاج البلدان النامية إلى حيز سياساتي كاف لتهيئة الظروف التي تمكنها من توليد مواردها الاقتصادية بنفسها. وثالثا، يجب أن تنظر التنمية إلى ركائز التنمية المستدامة الثلاث جميعها وبنفس الدرجة، فلا يُنظر إلى الأولويات الاجتماعية والبيئية كعناصر تكميلية للأهداف الاقتصادية، بل يجب إدماجها تماما في المساعي الهادفة إلى تحقيق الازدهار. ورابعا، تقوم آليات نقل التكنولوجيا والابتكار بدور حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخامسا، يعد توافر نشاطي رصد واستعراض وافيين بالغرض وفعّالين من العناصر الأساسية لضمان تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لطموحاتها العالمية. واختتم كلمته بالتشديد على أنه ليس من قبيل المبالغة القول إن نجاح جدول أعمال التنمية يعتمد على الشراكة العالمية، فهي الأساس الذي تنطلق منه أنشطة جدول الأعمال.

٩٨ - وأكدت السيدة أوكونجو - إيويالا أن البنى التحتية تشكل متطلبا رئيسيا للتنمية الأفريقية، ذلك أنها مرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها، وأنها بمثابة الأساس لأي نمو اقتصادي. وشدّدت على أن توفير المياه النظيفة والتدفئة والمأوى هي أمور ذات تأثير ملموس على صحة الإنسان، بل إنها أقوى تأثيرا من التدخلات الطبية، كما ذكرت أن في المائة من الموارد اللازمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة سيوجّه إلى البنى التحتية، وأنه يُتوقّع توفير معظم هذا التمويل من المصادر المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أكّدت السيدة أوكونجو - إيويالا

أهمية تعزيز السياسات الضريبية، وطلبت من البلدان المانحة زيادة نسبة الـ ٠,٠٧ في المائة من المعونة التي توجّه حاليا نحو تحسين القدرات الوطنية من أجل تعبئة الموارد المحلية لتصبح ضعفي هذا الرقم، إن لم يكن ثلاثة أضعاف. وفي الختام، دعت إلى زيادة التركيز على تحسين أساليب جمع البيانات في بلدان الجنوب وتحسين قدراتها في هذا المجال، مشيرةً إلى أن السياسات القائمة على الأدلة هي السبيل الوحيد للمضي قدما صوب التنفيذ الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٩ - وتركّزت ملاحظات السيد يونغ على ما للتحوّل إلى الاقتصاد الصناعي من أهمية بالغة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وشدد على أن هذا التحوّل يجب أن يتم مع مراعاة خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام التكنولوجيات الإنتاجية النظيفة، ويجب أن يُحرص فيه على شمول كافة الشرائح. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أن الشراكات مع القطاع الخاص تتيح إمكانات لحفز التحول من نموذج الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، غير أن الحكومات هي التي تقع على عاتقها المسؤولية عن القيام بالاستثمارات الكبرى لتحقيق هذا الهدف، من قبيل الطرق والمياه، كما تقع على عاتقها المسؤولية عن إقامة البنى التحتية التي تساعد على مشاركة القطاع الخاص. فإذا ما التزمت الحكومات بهذا التوزيع الأساسي للمسؤوليات، بات بوسع القطاع الخاص أن يكون حليفا قويا في التنمية، حيث يخلق الآلاف من فرص العمل ويحقق تمكين المرأة وتشغيل الشباب، وينمّي سوقا محلية للبضائع.

١٠٠ - وحثّ السيد لوبيز الوفود على وضع مفهوم التنمية المستدامة على المحك باستمرار للتأكد من أنه لا يزال مراعيا لتغيّر العصور وتنوّع المعطيات على أرض الواقع. وذهب إلى أن التنمية المستدامة هي بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مسألة حياة أو موت؛ وهي تعني بالنسبة إلى أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية الحاجة إلى خلق فرص عمل بأعداد هائلة وإلى التحوّل إلى التصنيع؛ أما في البلدان المتوسطة الدخل، فيتمثل الهدف المتوخى في الحفاظ على قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الظروف العالمية المتقلبة، مع التصدّي في الوقت نفسه لتفشي الفقر؛ وأما في البلدان الصناعية، فيجب أن يُنظر إلى التنمية المستدامة كنداء لها لإزالة ما تخلّفه من آثار بيئية والسعي إلى تحقيق رخاء متوازن يستفيد منه الجميع. وذكر أن مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة يجب أن يكون هو الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الأهداف العالمية، إلى جانب فهم حقيقة أننا كلّنا في قارب واحد. وذهب كذلك إلى أن العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة يظل هو المبدأ الرئيسي الموجّه للعلاقة بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا والمجتمع المدني. فنبّه بناء على ذلك إلى أن الإفراط في التركيز على الشراكات بين

أصحاب المصلحة المتعددين ينتقص من خضوع الدول للمساءلة أمام شعوبها. ويجب أن يكون هناك تمييز واضح بين المسؤولية الواقعة على عاتق الدولة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبين الدور الذي يمكن للقطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة القيام به. وختاما، انتقد السيد لوبيز ما أسماه التنمية المستدامة على طريقة ''الكابوتشينو''، حيث تكون الأولويات الاقتصادية أشبه بالقهوة التي تشكل أساس المشروب، والمنافع الاجتماعية أشبه بالرغوة التي لا تضاف إلا بعد تأمين الأساس، أما الاعتبارات البيئية فما هي إلا مسحوق الكاكاو الذي يُنثر بلا اكتراث فوق المشروب لتزيينه. وطرح السيد لوبيز فكرة أن الاقتصاد الأخضر، على النقيض من ذلك، هو اقتصاد ذو طابع إنساني رؤوف بالبيئة، وأنه يجب بالتالي إعطاء كل من الركائز الثلاث وزنا متساويا لدى صياغة السياسات الإنمائية. واختتم حديثه بالتشديد على ضرورة تقديم دعم دولي من أجل تحسين القدرة على استيعاب مجموعات البيانات وتحسين أساليب جمعها.

١٠١ - وعرض السيد أليمياهو ثلاثة مبادئ محورية لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ألا وهي وجوب عدم المساس بولاية الأمم المتحدة؛ ووجوب عدم المغالاة في التركيز على دور القطاع الخاص؛ وكون المسؤولية المشتركة المتباينة فكرة تنطبق على جميع القضايا العالمية، وليس على قضية المناخ فقط. وركّز مناقشته على مثال ساقه من مجال التعاون الضريبي الدولي، حيث أشار إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كانت محقة في ملاحظتها أن النظام الضريبي العالمي هو نظام معيب، وأنها على الرغم من ذلك لا تمتلك أي ولاية لإصلاحه. وذكّر في موازاة ذلك بما قامت في التاريخ القديم عصبة الأمم، المنظمة السلف للأمم المتحدة، حين وضعت مجموعة من المبادئ والقواعد الضريبية، أما ما قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقد انتقص من ولاية الأمم المتحدة بإنشاء هيئة ضريبية موازية غير تمثيلية. وثانيا، رأى السيد أليمياهو أنه، ولئن كان من غير الممكن إنكار دور القطاع الخاص في التنمية، فإن الحكومات تقوم بدور حيوي فريد في إزالة التضارب بين المصالح الخاصة والمنافع العامة من خلال الضوابط التنظيمية. وكرّر ما أعرب عنه السيد لوبيز من قلق إزاء ما قد تفضي إليه المغالاة في التركيز على نُهُج أصحاب المصلحة المتعددين من تهديد للعقد الاجتماعي بين الدولة الديمقراطية ومواطنيها. وأخيرا، ربط السيد أليمياهو بين مفهوم المسؤولية المشتركة المتباينة ومفهوم المساءلة، مشيرا إلى أن الأول يقوم على افتراض أن مَن هم الأقوى مساءلون أمام مَن هم أقل قوة. وشدد على أنه إذا غابت المساءلة عن النظام العالمي ما أمكن تحقيق الخطة العالمية للتنمية المستدامة، وأنه يجب لهذا السبب أن يُبوّأ مفهوم المسؤولية المشتركة المتباينة مكانا محوريا في جميع الجهود الإنمائية.

١٠٢ - وسلّمت السيدة إيشي بالشواغل التي أثارها فريق النقاش بخصوص الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وشدّدت مع ذلك على أن التعاون هو بمثابة طريق رئيسية صوب إيجاد الحلول لمشاكل معقدة من قبيل تغير المناخ. وعرضت ثلاثة مبادئ توجيهية لترجمة المقترحات الجيدة إلى تنفيذ فعّال سليم التوقيت. فأولا، أشارت السيدة إيشي إلى أن التنفيذ يتطلب تركيزا واضحا وأولويات معرّفة جيدا، وذهبت إلى أن التدخلات الإنمائية يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص عندما تركّز على مستوى الوحدات البلدية أو على قطاعات بعينها مثل الطاقة أو نظم استخدام الأراضي. وينبغي أيضا أن تتوافر سياسات عامة تحدد اتجاه الاستثمارات في الأجل الطويل؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تسعير الانبعاثات الكربونية والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري إلى إحداث تغيير كبير في عالم الاستثمار. وثانيا، أوصت السيدة إيشي باتباع نهج يقوم على أصحاب المصلحة المتعددين لحل المشاكل، وأشارت إلى أن التمويل قد يوجِد رابطا بين مختلف الجهات الفاعلة ويوطّد المصالح المشتركة. وأخيرا، أبدت السيدة إيشي ملاحظة مفادها أنه يجب دمج الاستدامة بشكل راسخ ضمن الاعتبارات الاقتصادية. وحثت صانعي القرارات على الالتفات على النحو الواجب لحقيقة أن النظم الإيكولوجية تمثل الأساس الرئيسي للاقتصاد بالنسبة إلى الشرائح الأفقر والأكثر تهمّشا، إلى جانب كونها نقطة انطلاق لأي نشاط اقتصادي.

١٠٣ - وخلال المناقشة التفاعلية، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وجزر البهاما، وبربادوس، وغانا، وغينيا - بيساو، وإيطاليا، وليسوتو، ونيجيريا. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والاتحاد الدولي للاتصالات. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التالية: الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ ومنظمة أوكسفام بريطانيا العظمى؛ وبيوفيجن (Biovision)؛ و KPMG؛ ومركز المؤسسات الخاصة الدولية؛ و AbzeSolar.

١٠٤ - ومن النقاط البارزة التي طُرحت أثناء المناقشة ما يلي:

- أُبرزت أهمية تعبئة الموارد المحلية العامة من أجل التنمية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإصلاحات الموجهة نحو توسيع القاعدة الضريبية المحلية وتعزيز إدارة الضرائب. وشدد المتكلمون على ضرورة كبح التدفقات المالية غير المشروعة التي تتسبب في بعض البلدان في استنزاف قدر كبير من الموارد المحلية.

- وجرى أيضا تأكيد أهمية وجود بيئة مؤاتية لتشجيع ريادة مشاريع الأعمال وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأكد المشاركون على الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن ضمان تدفق التمويل التجاري الكافي للمؤسسات. وأولي اهتمام أيضا إلى الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي. وناقش المشاركون أيضا أهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية.

- وأشار بعض المتكلمين إلى الحاجة إلى تعزيز سبل وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال الدولية. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن هذا الإجراء يمكن أن يزيد من حجم الديون، وأنه قد يكون من الضروري في بعض البلدان العمل على تقليل التدفقات المالية القصيرة الأجل والتركيز على اجتذاب التمويل الطويل الأجل للقطاعات الحرجة كالبنى التحتية. وأشير أيضا إلى أهمية وجود أدوات لتعبئة واجتذاب التمويل الخاص الأطول أجلا، مثل أسواق السندات المقوّمة بالعملات المحلية.

- وأولي اهتمام إلى مسألة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي حين أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد تحدث تأثيرا مهما في دفع عجلة التنمية، ذهب بعض المتكلمين إلى أنه ينبغي تنفيذها حينما يكون باستطاعتها توليد قيمة أكبر من التي كانت الحكومة لتولّدها إذا ما تحرّكت بمفردها. ورأى المشاركون كذلك أنه لا ينبغي للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تنتقص مما على الحكومات من التزامات اجتماعية، وأنه ينبغي رصدها عن كثب وضمان شفافيتها وكفاءتها في استغلال الموارد.

- وأشير إلى ضرورة إقامة حوار فعّال وبناء بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، الوطني والإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المنتدى الدولي للأعمال التجارية الذي انعقد بالاقتران مع المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية كان أكبر تجمع عالمي لمؤسسات الأعمال المشاركة في العمل الإنمائي على أعلى المستويات. وقد اجتذب المنتدى ٠ من المشاركين المسجلين، وأسهم في الحوار العالمي بشأن البيئة التمكينية للأعمال، وأُعلن فيه عن عدد من المبادرات والشراكات لحشد العمل والمشاركة على نطاق واسع.

- وشدّد المتكلمون على الدور الرئيسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما بالنسبة إلى أفقر البلدان وأضعف الشرائح السكانية، وبالنسبة إلى القطاعين الاجتماعي والبيئي. وجرى التأكيد على ضرورة أن تفي البلدان بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

- وشدد المتكلمون أيضا على الحاجة إلى تهيئة بيئة دولية تمكينية تدعم عمليات تقرير السياسات في البلدان النامية من أجل تعبئة الموارد المحلية بفعالية لأغراض التنمية المستدامة. وسُلّط الضوء على أهمية توافر حيز سياساتي للبلدان النامية. وجرى التشديد أيضا على أهمية توافر نظام تمكيني للحوكمة الاقتصادية العالمية، وإن أشير أيضا إلى أنه ينبغي لمثل هذا النظام أن يحقق توازنا حكيما بين اعتباري التمثيلية والفعالية.

- وأُطلقت دعوة إلى ترقية مركز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية. وتم التشديد على عالمية هذه الهيئة، وأشير إلى أن أي هيئة ضريبة عالمية تقصي العديد من البلدان النامية عن عمليات اتخاذ القرارات بشأن المسائل الضريبية الدولية لن تُفلح في أداء مهمتها.

- وجرى التشديد على أهمية التعاون الإقليمي في تمويل التنمية المستدامة. ومن بين جملة أمور، قد يكون لإنشاء آليات إقليمية لكبح التدفقات غير المشروعة وتطوير أسواق الأسهم والسندات الإقليمية دور كبير في تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة. وجرى الاستشهاد بتجربة آسيا باعتبارها منطقة تم فيها إحراز تقدم كبير في دفع عجلة التعاون الإقليمي، وجرى الترحيب بإنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بهدف استغلال ما لدى المنطقة من مدخرات كبيرة في إقامة البنى التحتية.

- وأشار عدد من المتكلمين إلى احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالأخص شدّة تعرّض تلك البلدان لآثار تغير المناخ. وأشير إلى أنه ينبغي لآليات تمويل معالجة تغيّر المناخ أن تؤدي وظيفتها بسرعة لكي تحسّن من قدرة تلك البلدان على التحرك السريع للتصدي للتحديات التي تواجهها من قبيل تحات الشواطئ وارتفاع مستوى سطح البحر.

- ومن النقاط الأخرى التي طرحها المتكلمون أثناء المناقشة التفاعلية ضرورة معالجة الفجوة الرقمية وتحويل الثورة الرقمية إلى ثورة إنمائية.

باء - ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات من أجل التنمية المستدامة

جلسة المائدة المستديرة ٢

١٠٥ - اشترك في رئاسة جلسة المائدة المستديرة بير بولوند، وزير الأسواق المالية وشؤون المستهلك في السويد، وأندريس إسكوبار، نائب وزير المالية في كولومبيا. وقام جو مين، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، بإدارة حلقة النقاش. وقُدّمت عروض من أعضاء حلقة النقاش التالين: غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ وفومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وجوزيف ستيغليتز، الأستاذ بجامعة كولومبيا؛ وتابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق ورئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقام بدور المناقِش كل من خوسيه أنطونيو أوكامبو، رئيس لجنة السياسات الإنمائية والرئيس المشارك لمبادرة الحوار بشأن السياسات، وويلينغتون شيبيي، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

١٠٦ - وعرض الرئيسان المشاركان المواضيع التي ستناقش. وسلّط السيد بولوند الضوء على تفاوت النمو الاقتصادي العالمي وعلى آثار تقلب تدفقات رأس المال. وأكد على أهمية المساواة بين الجنسين من أجل تحسين إمكانات النمو ومعالجة الفقر. وشدد السيد إسكوبار على أن أهداف التنمية المستدامة ستكون أشمل بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، فإن الوسائل اللازمة لتنفيذها ستتجاوز أنماط التمويل الحالية. وشدد على ضرورة معالجة الفجوات القائمة في البنى التحتية والضوابط التنظيمية، وعلى ضرورة معالجة حالة عدم استقرار بيئة الاقتصاد الكلي العالمية.

١٠٧ - وأشار السيد جو إلى أن فهم فكرتي الاتساق السياساتي والبيئة المؤاتية قد تغيّر بمرور الزمن، حيث بات يشمل عددا أكبر من العناصر الفاعلة والقضايا. وقال إن الاتساق على المستوى الوطني لم يعد مقتصرا على السياسات المالية والنقدية، بل أصبح يغطي أيضا سياسات العمالة والمساواة بين الجنسين والبيئة وغير ذلك من السياسات الاجتماعية. ثم ذهب السيد مين إلى أن هذا الفهم يمتد إلى المستوى الدولي أيضا، حيث ينبغي أن تكون السياسات التجارية والاقتصادية والمالية متسقة مع السياسات الاجتماعية والبيئية.

١٠٨ - وأكد السيد رايدر على أهمية تناغم سياسات سوق العمل والسياسات الاجتماعية مع السياسات الاقتصادية والمالية. فمع سعي البلدان إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وإصلاح

النظام المالي بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، من المهم كفالة العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق. ودعا إلى وضع سياسات للتعامل مع الارتفاع الشديد لمعدلات البطالة، وذهب إلى وجوب وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية. وأوضح كذلك أن زيادة فرص العمل تولّد حلقة مثمرة، حيث تزداد الدخول والمدخرات والاستثمارات، فالعمالة تمثل بالنسبة إلى التنمية المستدامة الوسيلة والغاية في آن واحد. وحث على تشجيع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل خلق مزيد من فرص العمل، إلى جانب الاستثمار في توفير العمل اللائق. ففي رأيه توجد بين التمويل والعمل شراكة رئيسية من أجل التنمية المستدامة. ويلزم وضع مبادئ توجيهية سياساتية جديدة لخطة التنمية المستدامة الجديدة.

١٠٩ - واستهلت السيدة ملامبو - نغوكا عرضها بالإشارة إلى أنه، وحتى بعد مرور ٢٠ عاما على صدور منهاج عمل بيجين، ما زالت هناك ثغرات كبيرة في تمويل المساواة بين الجنسين والالتزامات المتصلة بحقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، أشارت إلى أن حجم ميزانية العنف ضد المرأة يقل عن ١ في المائة من الميزانيات الوطنية. ومع إقرارها بالتغييرات السياساتية الكبيرة والإيجابية التي حدثت في العديد من البلدان، إلى جانب سنّ القوانين الجديدة وتعزيز التعليم والمؤسسات وتحسين إجراءات التصدي للتحديات التي تؤثر على الفتيات، ما زال هناك نقص في تمويل الأولويات الجنسانية. وأشارت أيضا إلى عدم حصول المرأة على فرص متكافئة في المشاركة في الحياتين الاقتصادية والسياسية. ومع عدم وجود حد أدنى لأجر المرأة، بالاقتران مع عمل أعداد كبيرة من النساء بعقود مؤقتة، تُحرم المرأة من خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأمومة، وهذا كلّه يؤثر في حالة الفقر. وذهبت السيدة ملامبو - نغوكا إلى أنه دون القيام بتدخلات أنشط، سيعني الاستمرار على النمط المعتاد أن يستغرق الأمر عقودا عديدة حتى تحصل المرأة على فرص متكافئة في المشاركة في الحياتين السياسية والاقتصادية. وأكدت على أنه رغم حدوث تقدم كبير على صعيد السياسات، فإن الممارسة العملية والتنفيذ لم يرقيا دوما إلى مستوى التغيير السياساتي.

١١٠ - وأكد السيد ستيغليتز أنه رغم الأهمية الأساسية التي يكتسيها التمويل بالنسبة للتنمية المستدامة، شكل التمويل والشروط المرتبطة به مهمان أيضا. وقال إن ثمة احتياجات هائلة للاستثمار ولكن لا يوجد نقص في المدخرات على الصعيد العالمي. غير أن النظام المالي لا يقوم بوساطة فعالة في ما يتعلق بالمدخرات. وشدد على أن النظام قد أصبح مفرطا في التركيز على الأجل القصير في حين أن احتياجات الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة طويلة الأجل. ودعا السيد ستيغليتز إلى تحسين الحوكمة، مع إعطاء دور أكبر للمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة، وزيادة التنسيق على صعيد الوزارات والمؤسسات. وأكد أن العالم يحتاج

إلى قواعد أفضل لإدارة الآثار غير المباشرة الناجمة عن السياسات وذكر ثلاثة مجالات يرى أن القواعد الحالية لا تفي بالغرض فيها وهي: التعاون الضريبي الدولي، وأطر إعادة هيكلة الديون السيادية، وحيز السياسات الضيق الكامن في اتفاقات الاستثمار الدولية الحالية. وأبرز أهمية رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن قلقه من الشروط المرتبطة بإنقاذ اليونان من المأزق المالي الذي تسبب في حالة من أسوأ حالات الكساد في التاريخ، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة. وشدد على ضرورة تحسين معالجة مشاكل المديونية في إطار قانوني شامل. وأكد أنه لو أمكن حل مشكلة إعادة هيكلة الديون عن طريق الاتصالات لما كانت ثمة حاجة إلى محاكم الإفلاس المحلية على الصعيد الوطني ودعا إلى إنشاء محاكم مناظرة لها على الصعيد الدولي.

١١١ - وعرض السيد مبيكي شواغل الحكومات الأفريقية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من القارة. وأوضح أن ذلك الأمر يطرح مشكلة كبيرة بالنسبة لتوليد الموارد اللازمة للاستثمار في التنمية المستدامة. وأشار إلى تقديرات تفيد بأن أفريقيا تكبدت خسارة تفوق ١ تريليون دولار على مدى الـ ٥٠ سنة الماضية من جراء التدفقات المالية غير المشروعة. واحتج السيد مبيكي بأن المذنبين الرئيسيين الذين يقفون وراء التدفقات المالية غير المشروعة هم الشركات الكبرى وسوء التسعير التجاري والأنشطة الإجرامية والفساد. ودعا إلى زيادة التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية والاتساق بين الأطر القانونية والتنظيمية. وقال أيضا إنه من الضروري القيام بالمزيد في بلدان المقصد التي تستقبل التدفقات المالية غير المشروعة، وبشكل أقل تجزؤا. وشاطر رأي السيد ستيغليتز في ما يتعلق بأهمية المناقشات المتصلة بالتعاون الضريبي الدولي التي تجري في الأمم المتحدة، حيث يمكن أن يكون النهج المتبع شاملا وعالميا.

١١٢ - وأعاد السيد أوكامبو تأكيد أهمية إتاحة فرص أكبر للبلدان النامية للإعراب عن آرائها وتعزيز مشاركتها في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي. وحدد ثلاثة مجالات يرى أنها تفتقر إلى الاتساق في السياسات الدولية وهي: إطار الحوكمة المتعلقة بالضرائب على الصعيد الدولي؛ والافتقار إلى إطار مناسب ومنظم وفعال ومنصف لإعادة هيكلة الديون؛ وإصلاح النظام النقدي الدولي. وقال إنه يؤيد رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مستوى هيئة حكومية دولية، وكذلك إبرام اتفاقية للأمم المتحدة بشأن التهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة. واحتج بأن الحكومات في حاجة إلى حيز لصياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها. ودعا صندوق النقد

الدولي إلى زيادة ما يرصده من حقوق السحب الخاصة في الاستعراض الذي سيجرى في وقت لاحق من العام.

١١٣ - وخلال النقاش التفاعلي، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وبوتان، وتشاد، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، وجامايكا، ومالي، وناميبيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية، وزامبيا. وأدلى أيضا ببيانات ممثلو المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: منظمة الصحة العالمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ومجلس حقوق الإنسان؛ ومبعوث الأمين العام المعني بالشباب. وأدلى أيضا ببيانات ممثلو منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التالية: الاتحاد العام للعمال في الأرجنتين؛ وشبكة حقيقة المعونة؛ وشبكة أمريكا اللاتينية المعنية بالتنمية والديون والحقوق؛ ومركز المؤسسة الأوروبية؛ والرابطة الدولية لصناعة الأسمدة؛ ورابطة الحكومات المحلية في جنوب أفريقيا.

١١٤ - وخلال النقاش، أدلى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، كينغسلي مامابولو، ببيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأقرت المجموعة بضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات. وشددت المجموعة على ضرورة الاعتراف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وعلى الأهمية المحورية التي يكتسيها التعاون بين الشمال والجنوب. وأكدت المجموعة أيضا أن حيز السياسات في البلدان النامية يجب أن يحترم. وشددت مجموعة الـ ٧٧ والصين على ضرورة تعزيز التعاون الضريبي الدولي، وطلبت أن تتضمن الوثيقة الختامية العمل على وضع تعريف رسمي للتدفقات المالية غير المشروعة ورفع مستوى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالضرائب إلى مستوى هيئة حكومية دولية. وطلبت المجموعة أيضا من البلدان المتقدمة النمو زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك لأغراض العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر التكنولوجيا على نطاق أوسع، والعمل على اتساق نظم الملكية الفكرية وما يرتبط بها من قواعد في منظمة التجارة العالمية مع التنمية المستدامة، واعتماد آلية لتيسير التكنولوجيا، وإنشاء بنك للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا. وطلبت المجموعة إحراز مزيد من التقدم في مجال الديون.

١١٥ - وشمل نقاش تفاعلي دار بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والجهات المعنية المؤسسية والمجتمع المدني ودوائر الأعمال، النقاط الرئيسية التالية:

- شدد عدد من الوفود على أهمية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، مع اضطلاع البلدان بالمسؤولية عن إدماج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها

الوطنية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تسترشد هذه الاستراتيجيات بعمليات مسح تقيم كل استراتيجية من استراتيجيات التنمية المستدامة وجميع الغايات المرتبطة بها، وبخطط تنفيذ مقترنة بها.

- أكد عدد من المتكلمين أهمية وجود آلية متابعة مُحكمة لتمويل التنمية تعمل على مستويات متعددة وينبغي أن تستند إلى التجارب القطرية.

- أثار العديد من الوفود مسألة بناء القدرات. وقيل إن القدرات البشرية بالغة الأهمية للقيام باختيارات سياساتية معقدة ثم تنفيذها. وفي مجال التدفقات المالية غير المشروعة، ذُكر أن القدرات الأساسية تتمثل في القدرة على منع التدفقات والكشف عنها وإنفاذ القواعد.

- أشار المتكلمون إلى أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تتسم بحدتها بشكل خاص في ما يتعلق بالتجارة والقدرة على تحمل الديون وتغير المناخ. واقترح أحد المندوبين آليات جديدة لمبادلة الديون على منوال الإعفاء من الديون الذي يمنح مقابل الاستثمار في المحافظة على البيئة المحلية، على نحو ما دعا إليه برنامج عمل أديس أبابا. ودُعي إلى وضع أدوات جديدة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل مؤشر الضعف.

- أُثيرت أهمية الرعاية الصحية، ووجه نداء من أجل اعتبارها إنفاقا استثماريا، وليس إنفاقا استهلاكيا، وذلك لأنها يمكن أن تعزز رأس المال البشري وأن تسهم في إيجاد فرص العمل، بما في ذلك فرص العمل للنساء.

- أُيدت مسألة اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما في بلدان المقصد التي تستقبل تلك التدفقات. وأُيدت أيضا مسألة تحويل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة إلى هيئة حكومية دولية.

- قيل إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينبغي ألا يكون المعيار الوحيد المستخدم في توزيع القروض الممنوحة بشروط تساهلية والمنح.

- ركز عدد من التعليقات المقدمة من المجتمع المدني على ضرورة مساءلة القطاع الخاص، ولا سيما في ما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعت التدخلات إلى مزيد من العمل في ما يتعلق بوضع إطار للمساءلة خاص بالشراكة

بين القطاعين العام والخاص. وقيل أيضا إن مساءلة الشركات تبدأ بدفع نصيب عادل من الضرائب في البلدان التي تعمل بها.

- طلبت الجهات الفاعلة في مجال الأعمال الخيرية تهيئة بيئة مواتية بشكل أفضل لقطاع الأعمال الخيرية وإشراك هذا القطاع بشكل أعم في الحوارات المتعلقة بالسياسات، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء.

- ركزت عدة تدخلات على اللامركزية والقيمة المتحققة من إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها، بما في ذلك زيادة التآزر بين التمويل على الصعيدين المحلي والوطني.

- أكد أحد المتكلمين ضرورة تغيير الحوافز في النظام المالي وسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك كي يتواءم التمويل الخاص برمته مع التنمية المستدامة.

- قيل إن العالم بحاجة إلى مزيد من الاستثمار العام في الزراعة، وينبغي أن يقرن ذلك بمزيد من الاستثمار في الحماية الاجتماعية. وأكد متكلم من دوائر الأعمال بأن الحصول على التمويل حاسم بالنسبة للاستثمار الزراعي، وأن هذه الاستفادة من الضروري أن تُوفَّر لصغار الملاك المزارعين وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج منتجات زراعية.

- جرى التأكيد أيضا على أن حقوق الإنسان من الضروري أن تكون في صلب تمويل التنمية.

- شدد متكلم من المجتمع المدني على أهمية إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية، وإيلاء دور محوري بدرجة أكبر للأمم المتحدة نظرا لطابعها العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، شُدد على دور إدارة حساب رأس المال وأهمية معالجة أثر خدمة الديون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- أشارت أيضا تدخلات إلى الاتساق بين التجارة والإطار العالمي لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وقيل إن العقوبات الاقتصادية والتجارية المطبقة من جانب واحد تعوق تنفيذ السياسات العامة على الصعيد الوطني.

- شددت تدخلات على ضرورة التصدي للصناديق الانتهازية. وجرى الترحيب بقانون مكافحة الصناديق الانتهازية الذي سُن مؤخرا في بلجيكا باعتباره نموذجا جيدا يجدر بالدول الأخرى أن تقتدي به من أجل حماية البلدان من الدعاوى القضائية الاستغلالية التي ترفعها الصناديق الانتهازية.

جلسة المائدة المستديرة ٤

١١٦ - اشترك في رئاسة جلسة المائدة المستديرة ٤ غودال غوندوي، وزير المالية والتخطيط والتنمية في ملاوي، وليليان بلومين، وزيرة التعاون الإنمائي والتجارة الدولية في هولندا.

١١٧ - وأدار فريق النقاش موخيسا كيتويي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقدمت عروض من جانب المشاركين في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: فيسنا بوسيتش، النائبة الأولى لرئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في كرواتيا؛ وأتو غيتاشيو آدم، وزير الدولة في لجنة التخطيط في إثيوبيا؛ وخايمي ألفريدو ميراندا، نائب وزير الشؤون الخارجية في السلفادور؛ وأليسيا بارسينا، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان ثمة مناقش واحد هو ريتشارد سامانس، رئيس مركز البرنامج العالمي وعضو مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي العالمي.

١١٨ - وبينت السيدة بلومين، في ملاحظاتها الاستهلالية، أهمية الاتساق والتنسيق بالنسبة للتنمية المستدامة. وأكدت أنه على الصعيد الوطني، من الضروري تنسيق سياسات مختلف الوزارات، وعلى أساس الظروف الخاصة بكل بلد، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تكريس وزارة معنية بالتنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على ضرورة البحث عن أرضية مشتركة وتحقيق التآزر بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المعنية الخارجية. وعلاوة على ذلك، قالت إنه ينبغي للبلدان أن تكفل اتساق سياساتها مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأخرى، وأكدت أنه من الضروري للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتوسطة الدخل تقييم آثار سياساتها على البلدان الفقيرة.

١١٩ - وأعربت السيدة بوسيتش عن رأيها بأن مفهومي ''مقدم المعونة'' و ''متلقي المعونة'' قد أوجدا اعتقادات خاطئة تؤدي إلى نتائج غير مرضية بدرجة أكبر. ودعت بدلا من ذلك إلى إقامة شراكات ذات منفعة متبادلة وتشكل أساسا لتنسيق التنمية. وقالت إن توفير الأموال ينبغي أن يقترن بالتعاون الاقتصادي مثل الشراكات التجارية التي تنشئ أسواقا من أجل البلدان المستفيدة. واحتجت بأن التعاون الإنمائي هو الأداة الرئيسية في جميع العلاقات الدولية. وقالت إن التعاون الإنمائي، من منظورها، يتألف من ثلاثة جوانب متساوية الأهمية: المال والمعارف والشراكات. وفي النقطة الأخيرة، دافعت عن الجهات المانحة الصغيرة وقدمت أمثلة للكيفية التي يمكن بها للمبالغ المالية الصغيرة أن تُحدث أثرا كبيرا عندما تستخدم على نحو جيد التركيز. وذكرت أنه حسب تجربتها، يمكن أيضا للجهات المانحة الصغيرة العمل معا للتأثير على نحو أكبر. وعارضت مسألة تحديد خطة التنمية من جانب

جهات مانحة كبيرة متفرقة وحبذت مشاركة الجهات المانحة الصغيرة في إطار أوسع من أجل التوصل إلى توافق آراء سياسي بشأن النهج الذي ينبغي اتباعه في التنمية وخطة التنمية.

١٢٠ - وقال السيد ميراندا إن المندوبين ينبغي ألا يغادروا أديس أبابا دون أفكار واضحة عن وسائل تمويل متماسكة ومتسقة من أجل مواجهة تحديات ما بعد عام ٢٠١٥. وشدد على ضرورة ألا يتجاهل العالم الآثار الضارة للسياسات الرديئة، مثل الضغوط التي يمكن أن يتسبب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تخفيض المعايير الاجتماعية أو أثر الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ على البلدان النامية. وشدد على الآثار السلبية لتغير المناخ والظواهر المناخية القصوى على البلدان النامية وأكد أن البلدان المتوسطة الدخل معرضة للخطر بصورة خاصة لأنها لم تتلق دعما بشروط ميسرة أو دعما خارجيا. وقال السيد ميراندا إن البلدان النامية تواجه مخاطر ناجمة عن الاستثمار الأجنبي نظرا للتقلبات والضغوط التي تمارس على البلدان المضيفة. واحتج بأن هذه الضغوط كثيرا ما تؤدي إلى منح امتيازات للمستثمرين الأجانب يمكن أن تسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية وإلحاق الضرر بالمؤسسات المحلية بسبب انعدام تكافؤ الفرص. وشدد السيد ميراندا على ضرورة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد الدولي ومراعاة آراء البلدان النامية في وضع المعايير الضريبية. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييده رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة إلى مستوى هيئة حكومية دولية. وتكلم السيد ميراندا عن الحاجة إلى إطار قانوني متعدد الأطراف لحل أزمات الديون السيادية في منتدى محايد يعترف باحتياجات الإنسان وبأهداف التنمية المستدامة، ويخضع الدائنين والمدينين للمساءلة عن سلوكهم ويعطي لجميع الأطراف الحق في إسماع صوتها. وفي الأخير، تحدث عن الحاجة الملحة إلى إعادة هيكلة نظام الحوكمة الاقتصادية في العالم من أجل إعطاء دور أكبر للبلدان النامية، وتعزيز الشفافية وزيادة المساءلة، ودعا إلى زيادة دور الأمم المتحدة من أجل استعراض التقدم المحرز في تمويل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢١ - ووصف السيد آدم نظام التخطيط على الصعيد الوطني في إثيوبيا. وأكد أن نظم التخطيط عناصر رئيسية للاتساق والتنسيق. وبين الكيفية التي اتبعتها إثيوبيا في إعطاء الأولوية للتخطيط المتسق في ما يتعلق بمسائل الصحة والتعليم والطرق والأمن الغذائي، بالتعاون مع الوزارات التنفيذية ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية. وشدد أيضا على أهمية إدراج الأهداف الإنمائية للألفية وحاليا أهداف التنمية المستدامة بوصفها عناصر أساسية في عملية التخطيط. وسلط الضوء على الكيفية التي اتبعتها إثيوبيا في إشراك جميع الجهات المعنية في عمليات التشاور بشأن الخطط الوطنية، مما ساعد على المسك بزمام الأمور على مستوى

الحكومة بل وعلى المستوى الوطني أيضا. وبين أيضا أنه من المهم توجيه سياسات الاقتصاد الكلي نحو القضاء على الفقر ونحو التنمية بالأحرى وليس التركيز على تحقيق الاستقرار. وقال السيد آدم إن القطاع الخاص في إثيوبيا حديث العهد للغاية في حين أن الاستثمار العام ساعد على حفز الاستثمار الخاص في جميع المناطق، مما ساعد على استمرار معدلات نمو مرتفعة. وأخيرا، بين أن التنسيق الرأسي والأفقي مهمان على السواء، وذلك كي تتجسد الأولويات الوطنية في السياسات على صعيد الدولة وعلى الصعيد المحلي.

١٢٢ - ووصفت السيدة بارسينا التفاوت بأنه التحدي الهيكلي الرئيسي الذي يواجه أمريكا اللاتينية، وأشارت إلى المنطقة بأنها أكثر المناطق تفاوتا في العالم. وأوضحت أن معدلات الفقر والتفاوت ما برحت تنخفض بفضل السياسات الاجتماعية الفعالة، غير أنه تم الوصول إلى مرحلة مستقرة في عام ٢٠١٢. وأكدت أن المنطقة بحاجة إلى نموذج جديد يتسم بالاتساق والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والاجتماعية والإنتاجية. وشددت على أن فرص العمل اللائق أساسية لمكافحة أوجه التفاوت. واحتجت أيضا بأن المنطقة تحتاج إلى ميثاق اجتماعي جديد على شاكلة ميثاق تسدد فيه دوائر الأعمال والنخبة نصيبها العادل من الضرائب من جهة، وتقدم فيه الحكومات خدمات أفضل وتساعد على تحسين توزيع الثروة والتكنولوجيا ورأس المال من جهة أخرى. ومن الضروري تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو يكفل تحقيق أوجه التآزر بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وأعربت عن رأي مفاده أنه من الضروري أن تضع لجنة مشتركة بين الوزارات خططا ذات آفاق طويلة الأجل وينبغي ربط تلك الخطط بالميزانية الوطنية وبالنظم الإحصائية الوطنية. ولتمويل تلك الخطط، تحتاج البلدان إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية، ومنع التلاعب بأسعار التبادل من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وإنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة معنية بالمسائل الضريبية. وشددت السيدة بارسينا أيضا على مشاكل القدرة على تحمل الديون في منطقة البحر الكاريبي، فقالت إن البلدان بحاجة إلى الاستفادة من عملية لشطب الديون.

١٢٣ - وعرض السيد سامانس ثلاثة صعوبات محورية تواجه الاتساق. فأولا ثمة صعوبات في تحقيق الاتساق بين النمو والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وثانيا، ثمة صعوبات في الاتساق المؤسسي على الصعيدين الوطني والدولي. وأخيرا، ثمة صعوبات في تحقيق الاتساق بين مختلف الجهات المعنية الخارجية مثل الأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني. وأكد أيضا ضرورة زيادة التركيز على النمو المطرد في مستويات المعيشة بالأحرى وليس على النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. واختتم كلامه قائلا إن بناء

المؤسسات سيكون أمرا حاسما. واقترح اتخاذ خطوة مقبلة ملموسة ينبغي فيها للمستثمرين والحكومات أن يكوِّنوا مجموعات تدابير متكاملة للتمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص من أجل معالجة مشكلتي تغير المناخ والتنمية.

١٢٤ - وخلال النقاش التفاعلي، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وهنغاريا، واليابان، وليسوتو، وليختنشتاين، والمغرب، وناميبيا، ونيكاراغوا، ونيجيريا، والفلبين، والبرتغال، وساموا، وصربيا، والسويد. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات والكيانات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التالية: منتدى جزر المحيط الهادئ؛ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ والبنك الدولي. وأدلى أيضا ببيانات ممثلو منظمات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التالية: منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية؛ والاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ والشبكة الأفريقية لمبادرات التنمية؛ وشركة UBS and Society؛ والصندوق السويدي (Swedfund)؛ وصندوق الثروة السيادية للاستثمارات الاستراتيجية (Fonsis).

١٢٥ - وشمل النقاش التفاعلي النقاط الرئيسية التالية:

- أكد بعض الوفود ضرورة الجمع بين المناقشات المتعلقة بتغير المناخ وبتمويل التنمية. وأحد سبل تحقيق ذلك التصدي بمزيد من الفعالية لإعانات الوقود الأحفوري وبدء العمل بتسعير انبعاثات الكربون. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- لا يرصد ما يكفي من التمويل للتعاون الإنمائي وتغير المناخ على حد سواء. ولم تتحقق لا المساهمات في إطار المساعدة الانمائية الرسمية ولا الوعود المتعلقة بتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ.
- ركزت البلدان لفترة طويلة جدا من الزمن على الحدود القصوى للعجز المالي وبالتالي لم تستثمر بالقدر الكافي في الهياكل الأساسية التي تساهم في تحقيق النمو. فالإنفاق في القطاع العام يمكن أن يحفز النمو ويحشد الاستثمارات الخاصة.
- ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لحفز الاستثمارات الخاصة والاستفادة منها. وقد أكد بعض الوفود أن التمويل يؤدي دورا رئيسيا على صعيد قطاعات تشمل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحد من أخطار الكوارث.
- سيادة القانون وحقوق الإنسان ضروريان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهما مبدآن رئيسيان لتحقيق التنمية المستدامة.

- تمكين المرأة كي تشارك في النشاط الاقتصادي عنصر مهم من عناصر اتساق السياسات.

- من الحيوي إعادة التدفقات المالية غير المشروعة إلى بلدانها الأصلية، ولكن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب البلدان الغنية لأنه لا سبيل للبلدان النامية لمعرفة مصدر الأموال.

- من الضروري للبلدان النامية أن ترتقي في سلسلة القيمة وأن تحصل على حصة أكبر في توليد القيمة. غير أن هذا يواجه قيودا تفرضها السياسات في البلدان الغنية، ومن الضروري تحقيق اتساق تلك السياسات مع أهداف التنمية المستدامة.

- أكد بعض ممثلي المجتمع المدني أهمية حيز السياسات بالنسبة للبلدان النامية، وضرورة معالجة اختلال التوازن في نظم حقوق الملكية الفكرية وعدم التوازن في إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة.

- أثيرت أيضا مسألة تهميش النساء العاملات في سلاسل القيمة الدولية. فالمرأة تُدفع بشكل متزايد إلى العمالة غير النظامية دون التقيد بمعايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية.

- ثمة شواغل بشأن خصخصة الخدمات العامة والأثر الناجم عن أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على تحقيق التنمية المستدامة. وقد اقترح ممثلو المجتمع المدني إعادة إدراج العبارة المتعلقة بـ ''الاستعراض السليم لأحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في معاهدات الاستثمار'' في وثيقة أديس أبابا الختامية.

- من الضروري للمؤسسات الاقتصادية والتجارية الدولية أن تفعل المزيد في ما يتعلق باتساق السياسات عن طريق إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها وممارساتها. ومن الضروري أيضا أن تقوم بعمل أفضل في تعزيز الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والإدماج الاجتماعي وإيجاد فرص العمل اللائق. وسيكون من المهم حماية حيز السياسات المتاح للبلدان النامية.

- أكد أحد ممثلي القطاع الخاص أن من الضروري الانتقال إلى تفكير على المدى الطويل، وأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة يجب أن تنتقل من نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات لكي تدخل في صلب جميع الأعمال.

- يمكن إيجاد فرص عمل أكثر وأفضل وتحقيق نمو شامل للجميع من خلال الاستثمارات المستدامة. والاستثمار في القطاع الخاص عن طريق الأموال العامة ينبغي أن يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي على المجتمع وعلى الاستدامة والاستمرارية المالية.

- اقترح أحد ممثلي صناديق الثروة السيادية أن يستفيد المزيد من الحكومات من الهياكل المالية التي يتولى فيها مديرو أصول مهنيون مستقلون إدارة الأصول العامة، ويعملون على زيادة العائدات إلى أقصى حد على نحو ما يفعله مديرو صناديق الأسهم. واقترح المتكلم آلية لتقاسم الأرباح بين الحكومة والمستثمرين وصناديق الثروة السيادية.

- الاتساق على الصعيد الوطني بالغ الأهمية، ومن الضروري اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها. وطُلب من المؤتمر أن ينظر في ضرورة تعزيز الوزارات المعنية بالتنسيق والتخطيط، بوسائل منها تحسين مهاراتها ورأس مالها البشري.

- ذُكرت أهمية السعي إلى تحقيق حلول مربحة لكل الأطراف في سياق اتساق السياسات. وحتى اتساق السياسات على الصعيد الوطني أمر صعب. فالوزارات تميل إلى العمل في معزل عن بعضها بعضا، مما يُوجِد مصاعب في التنفيذ. والتعاون الإقليمي، والقياس والرصد، أمور يمكنها المساعدة على تسوية هذه المسألة.

- أُعرب عن التأييد لفكرة مفادها أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور في تحسين عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

- شدد ممثل البنك الدولي على أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان في الهياكل الأساسية وفي تعبئة الموارد المحلية على السواء.

- سيكون من الضروري تتبع النتائج والدروس المستفادة ومعالجة الاختناقات التي تعوق التنفيذ. وسينطوي ذلك على تخطيط منطلق من القمة إلى القاعدة، ولكنه سيكون شاملا، فضلا عن عمل منطلق من القاعدة إلى القمة في ما يتعلق بالتنفيذ.

جلسة المائدة المستديرة ٦

١٢٦ - اشترك في رئاسة جلسة المائدة المستديرة ٦ كونراد باوليك، نائب وزير خارجية بولندا، وكلافر غاتيتي، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا. وأدار حلقة النقاش

وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والأمين العام للمؤتمر.

١٢٧ - وقدم عروضا المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: جاكلين موستاش - بل، رئيسة بلدية مدينة فيكتوريا (سيشيل) والرئيسة المشاركة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛ وخوان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ وغريت فاريمو، المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٢٨ - وكان ستيفانو براتو، المدير العام لجمعية التنمية الدولية، وغيان شاندرا أشاريا، وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، محاورَين.

١٢٩ - وقام السيد باوليك والسيد غاتيتي بعرض الموضوع. وأشارا إلى أن تحقيق التنمية المستدامة سيتطلب وسائل تنفيذ من جميع الأنواع وبيئة سياسية مؤاتية، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، أكدا أن السياسات يجب ألا تتعارض مع التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ستركز جلسة المائدة المستديرة على كفالة اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة.

١٣٠ - وأشار السيد وو إلى أن خطة عمل أديس أبابا وفرت إطارا لتمويل التنمية المستدامة من شأنه أن يتيح القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وهنأ الدول الأعضاء على الاتفاق الطموح الذي توصلت إليه وأشار إلى أن الوقت قد حان الآن للتحرك نحو التنفيذ. وفي هذا السياق، أكد أن اتساق السياسات أمر بالغ الأهمية على العديد من المستويات المختلفة. وكانت المناقشات السابقة قد ركزت على الاتساق بين السياسات بمختلف أنواعها وعلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، في حين أن جلسة المائدة المستديرة اليوم ستشدد على الاتساق ''الرأسي'' للسياسات بين المؤسسات والسياسات والأولويات المحلية والوطنية والعالمية. وشجع أيضا المتكلمين على النظر في مداخلاتهم في كيفية التمكن من الإبقاء على فعالية خطة عمل أديس أبابا، وعلى تبادل آرائهم بشأن كيفية ضمان القيام بعملية متابعة قوية تعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.

١٣١ - وأكدت السيدة موستاش - بل أن مؤتمر أديس أبابا يتيح فرصة تاريخية لإرساء الأساس اللازم لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت على ضرورة تعزيز قدرات الحكومات دون الوطنية ومواردها المالية بالنظر إلى أن المجتمعات المحلية المزدهرة والشاملة

للجميع والمستدامة بيئيا تبنى في المدن والأقاليم. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات هذا في خطة عمل أديس أبابا. وأبرزت مجالا من المجالات ذات الأولوية يتمثل في الاستثمارات في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في نظم النقل الأكثر ذكاء، وآليات التمويل المناسبة لتحقيق ذلك. وقالت إن المساعدة الإنمائية الرسمية ستبقى بالغة الأهمية، لا سيما في أقل البلدان نموا، ويمكنها أن تسهم في دعم الموارد المحلية. ودعت أيضا إلى أطر تنظيمية قوية لضمان أن يعود التمويل المختلط بالفائدة على المجتمعات المحلية. وتشمل هذه الأطر الضمانات التي تكفل إمكانية الوصول إلى الخدمات والهياكل الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها. وفي الختام، أكدت أن الحكومات المحلية والإقليمية مستعدة للعمل مع جميع الشركاء من أجل إطلاق طاقات المدن والأقاليم ودعت إلى إقامة شراكات حقيقية على أساس الاعتراف المتبادل.

١٣٢ - ووافق السيد كلوس على أن تنسيق الأعمال على الصعد المحلي والوطني والعالمي أمر بالغ الأهمية. وقال إن الحاجة تدعو إلى إقامة شراكات قوية بين الحكومات المحلية والمركزية. فالحكومات المحلية لا تزوَّد في الكثير من الأحيان بقدر كاف من الموارد لتقديم الخدمات العامة. ودعا إلى تمكينها وإلى تعزيز الدعم المالي وبناء القدرات ليتسنى لها حشد الموارد في الحالات التي تفتقر فيها الحكومات المركزية إلى الموارد المالية اللازمة لدعمها. وأبرز كلا من تحدي الفقر في المناطق الحضرية وإمكانات التوسع الحضري بوصفهما محركا للنمو. وبالتالي فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية الحضرية أمر محوري. وفي إطار استشراف المستقبل، شدد السيد كلوس على ضرورة أن تعترف المناقشات المقبلة المتعلقة بتمويل التنمية بالسلطات المحلية بوصفها جهة سياسية بحيث يتسنى إظهار الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والمساهمات التي تقدمها لتحقيق التنمية المستدامة ودعمها على نحو مناسب.

١٣٣ - وأشارت السيدة فاريمو إلى أن الاتساق هو ثمرة لأعمال الممارسين، بما في ذلك في تقديم الخدمات في مجال المشتريات وإدارة المشاريع والهياكل الأساسية. وينبغي أن تقدِّم المشاريع الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص خدمات ممتازة وأن تضطلع بدور نموذجي. ومن شأن توحيد تصاميم المشاريع وأساليب إدارتها وتنفيذها أن يساهم مساهمة كبيرة في بناء الهياكل الأساسية اللازمة للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ودعت أيضا إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة استراتيجية تحفّز القطاع الخاص على زيادة مبالغ التمويل التي يساهم بها، بما في ذلك من خلال توفير الضمانات الممتازة ضد الأخطار وبناء قدرات الحكومات. وأشارت كذلك إلى أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بوصفها منظما للاجتماعات ومنفذا ومنارة للقيم المشتركة.

ويمكن للأمم المتحدة، بوصفها وسيطا نزيها، أن تقيم التحالفات من أجل تحقيق النتائج الإنمائية وتحويل الأفكار إلى أعمال ونتائج.

١٣٤ - وأشار السيد براتو إلى أنه سيتعين تحقيق اتساق السياسات مع حقوق الإنسان ومع التنمية التي تضع الناس في محور اهتمامها وتراعي سلامة الكوكب. وفي كثير من الأحيان، تركّز المناقشات المتعلقة باتساق السياسات على النمو الاقتصادي، دون الإقرار بتزايد عدم المساواة. وأشار كذلك إلى أن البلدان النامية تعاني من فقدان تدريجي للسيادة بسبب الاتفاقات الدولية التي تحد من الحيز المتاح للسياسات. ويمكن لنظام حوكمة عالمي يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية أن يعوض عن هذا الاتجاه من خلال السماح للبلدان النامية بالمشاركة في وضع المعايير العالمية. بيد أنه أعرب عن أسفه لأن خطة عمل أديس أبابا تضيع فرصة رفع مستوى لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وتعزيز الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإعادة هيكلة الديون. ويشكل اعتماد نظام للتجارة الدولية يزيد من تحجر اختلالات القوة القائمة، وخصخصة الخدمات العامة، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية بما يخدم النمو القائم على التصدير على حساب الفقراء أمثلة إضافية على عدم وجود اتساق مع قيمنا وتطلعاتنا المشتركة.

١٣٥ - وأكد السيد أشاريا أن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة سيتطلب إجراء تغيير في النموذج الذي تتبعه البلدان وتقديم دعم كبير لها في مجال بناء القدرات كي تتمكن من إعداد استراتيجياتها في مجال التنفيذ. وسيلزم أن يكون مستوى الموارد المتاحة متسقا مع الطموح إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الفقر في البلدان الأشد ضعفا، فإن المستويات الحالية من الموارد والقدرات غير كافية. ولهذا السبب، دعا المجتمع الدولي إلى دعم هذه البلدان بسخاء، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التمويل بشروط ميسرة. وسوف يتعين إجراء إعادة تقييم للسياسات الاستثمارية والتجارية والقدرة على تحمل الدين تحقيقا لهذه الغاية. وأكد وجوب معاملة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كشركاء على قدم المساواة وضرورة تعزيز صوتها وتمثيلها في المؤسسات العالمية. وينبغي الأخذ ببرامج عمل كل منها بشكل كامل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لضمان الاعتراف الكامل بالتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها. ويجب ألا يكون الإنصاف في صميم المناقشة فحسب، ولكن يجب أيضا أن يكون المبدأ الموجه لجهودنا.

١٣٦ - وفي أعقاب عروض المشاركين في حلقة النقاش، أجريت مناقشة بشأن السياسات بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات وأصحاب المصلحة من المؤسسات وغير المؤسسات.

١٣٧ - وخلال المناقشة التحاورية، أدلى ببيانات ممثلو الدول المشاركة التالية: بوتان، وغانا، والكرسي الرسولي، وإيطاليا، وناميبيا، ونيجيريا. وأدلى ببيانين ممثلا اثنتين من المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، هما مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة الطيران المدني الدولي. وأدلى أيضا ببيانات ممثلو منظمات المجتمع المدني التالية: هيئة البدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد؛ والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ ومنظمة المساواة بين الجنسين: المواطنة والعمل والأسرة؛ ومنظمة شبكة اليوبيل للولايات المتحدة الأمريكية؛ والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ واتحاد نقابات العمال الإندونيسية المزدهرة. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو كيانات قطاع الأعمال التجارية التالية: مؤسسة ماستر كارد لكندا؛ والمجلس الدولي للتعدين والفلزات؛ وآلية القطاع الخاص التابعة للجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي؛ ومركز المؤسسات الخاصة الدولية.

١٣٨ - وأثيرت النقاط التالية أثناء المناقشة:

- أكد العديد من المشاركين أهمية اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع الصعد، بما في ذلك الصعد المحلي والإقليمي والوطني والعالمي.
- من أجل تحسين اتساق السياسات على الصعيدين المحلي والوطني، دعا المشاركون إلى تعزيز المؤسسات وزيادة التنسيق بين مختلف فروع ومستويات الحكومة. وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن تكون جميع السياسات متسقة لدعم التنمية المستدامة. وأكد المشاركون أن السياسات الوطنية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف المتسقة، تشكل عناصر أساسية.
- أشار كثيرون أيضا إلى أنه سيلزم توفير موارد إضافية من أجل تحقيق ذلك الاتساق وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على نحو فعال. وستتطلب المسؤوليات المتزايدة، لا سيما مسؤوليات الحكومات المحلية، زيادة الموارد. وجرى التشديد في هذا السياق على الدور الذي يؤديه التعاون الدولي والمساهمة التي يمكن أن يقدمها، بما في ذلك جهود تنمية القدرات.
- أشار عدة متكلمين إلى أن القواعد والترتيبات القائمة حاليا على المستوى العالمي ليست في صالح البلدان النامية وهي تعوق جهودها على صعيد التحول الهيكلي.

ودعوا في هذا السياق إلى إجراء إصلاحات في النظام التجاري الدولي، وزيادة الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وإحراز تقدم فيما يتعلق بمسائل الديون السيادية.

- وأعرب عدة متكلمين عن خيبة أملهم من أن المؤتمر لم يتفق على رفع مستوى لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مستوى لجنة حكومية دولية. وبصورة أعم، وجهت دعوات إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في هيئات صنع القرار العالمية.

- في ضوء تزايد مواطن الضعف المرتبطة بالديون في عدد كبير من البلدان، حذر عدة مشاركين من استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء التزامات طارئة على القطاع العام.

- أعرب بعض المشاركين أيضا عن خيبة أملهم من أن مؤتمر أديس أبابا لم يدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بوضع آلية لتسوية الديون السيادية. ومن ناحية أخرى، رحب المشاركون بالالتزام الوارد في خطة العمل بالسعي من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية.

- في هذا السياق، ذكر المشاركون أنهم يتطلعون إلى عملية متابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسيوفر منتدى تمويل التنمية حيزا لمواصلة تعزيز العناصر الرئيسية لخطة تمويل التنمية. وسيتيح المنتدى أيضا فرصا لمساءلة البلدان وكفالة تعميم مراعاة السياسات والإجراءات المتفق عليها في خطة العمل.

- شدد عدة متكلمين على الدور الحاسم للقطاع الخاص في التنمية المستدامة. ووجهت نداءات إلى مواصلة إشراك قطاع الأعمال التجارية بوصفه شريكا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واحتضان الشركات التي تستجيب للاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية في نماذج الأعمال التجارية الأساسية التي تعتمدها. وأكد ممثلون من عدة قطاعات، من بينها الطيران، والصناعات الاستخراجية، أنهم سيقومون بمواءمة أنشطتهم مع التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- أبرز عدد من المشاركين التحديات الخاصة التي تواجه البلدان ذات الأوضاع الخاصة وأكدوا ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي الدعم الذي يقدمه لها. ويشمل ذلك مساعدة البلدان في تحقيق اتساق السياسات.

الفصل السادس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١٣٩ - في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، قام المؤتمر، وفقا للمادة ٤ من نظامه الداخلي، بتعيين لجنة لوثائق التفويض لها نفس الأعضاء المكونين للجنة وثائق التفويض الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين، وهم الاتحاد الروسي، والبرازيل، وبنغلاديش، وجامايكا، والدانمرك، والسنغال، والصين، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤٠ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٤١ - وانتخب أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، بالإجماع رئيسا.

١٤٢ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من أمانة المؤتمر مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشاركين في المؤتمر. وأدلى ممثل لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان يتعلق بمذكرة أمانة المؤتمر، قام فيها، في جملة أمور، بتحديث المذكرة لتبيان وثائق التفويض والرسائل التي وردت بعد الانتهاء من إعداد المذكرة.

١٤٣ - وكما ورد في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، تسلمت لجنة وثائق التفويض حتى ساعة جلستها وثائق تفويض رسمية للممثلين لدى المؤتمر، بالشكل المطلوب في المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، من الدول الـ ٦٧ التالية والاتحاد الأوروبي: إثيوبيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبيرو، وتركيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر كوك، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وصربيا، والصين، وغيانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، والكويت، ولبنان، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، والمكسيك، وملديف، وموريشيوس، وموناكو، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والهند، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

١٤٤ - وكما ورد في الفقرة ٢ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للأمم المتحدة حتى وقت جلسة لجنة وثائق التفويض، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول لدى المؤتمر، عن طريق رسالة أو فاكس من رئيس الدولة أو الحكومة، أو وزير الخارجية أو عن طريق رسالة أو مذكرة شفوية من الوزارة أو السفارة أو البعثة المعنية، من الدول الـ ١٠٦ التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوغندا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وجامايكا، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، ودولة فلسطين، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون، وشيلي، والصومال، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن.

١٤٥ - وكما ورد في الفقرة ٣ من المذكرة والبيان المتصل بها، لم تقم الدول الـ ٢٤ التالية المدعوة للمشاركة في المؤتمر، حتى وقت جلسة لجنة وثائق التفويض، بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بأية معلومات بشأن ممثليها لدى المؤتمر وهي: أرمينيا، وألبانيا، وأندورا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبروني دار السلام، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وتونغا، وجزر مارشال، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ودومينيكا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وطاجيكستان، وعمان، وغرينادا، وقيرغيزستان، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوي، وهايتي.

١٤٦ - وقررت اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول والاتحاد الأوروبي الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من المذكرة المشار إليها آنفا وفي البيان المتصل بها، شريطة أن ترسل وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرة ١٤٤ من هذا التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

١٤٧ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

إن لجنة وثائق التفويض،

وقد درست وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول والاتحاد الأوروبي المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة الأمانة.

١٤٨ - وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع القرار.

الإجراءات المتخذة

١٤٩ - نظر المؤتمر في جلسته العامة الثامنة، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.227/7)، بالصيغة التي عرضها الرئيس. وأُبلغ المؤتمر أن أمين لجنة وثائق التفويض تسلم بعد جلستها وثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب في المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر تخص الدول التالية: أيسلندا، وبوتان، وتونغا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وشيلي، وفانواتو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكولومبيا، ولاتفيا.

١٥٠ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها ووثائق التفويض الإضافية المقدمة بعد جلسة لجنة وثائق التفويض (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٣).

الفصل السابع

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٥١ - في الجلسة الثامنة للمؤتمر، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أدلى تيدروس أدناهوم غيبريسوس، رئيس اللجنة الرئيسية، ببيان قدم فيه تقريرا شفويا إلى المؤتمر عن عمل اللجنة.

١٥٢ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار المعنون ”الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا“ (A/CONF.227/L.1)، على النحو الذي أوصت به اللجنة الرئيسية.

١٥٣ - وأدلى ببيانات*، منها بيانات لتعليل التصويت بعد اعتماد القرار، ممثلو بنن (باسم مجموعة أقل البلدان نموا)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكندا، وإكوادور، واليابان، وملاوي، وملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، ونيكاراغوا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وسويسرا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والاتحاد الأوروبي.

* أدرجت في المرفق قائمة البيانات المقدمة بغرض إصدارها بوصفها من وثائق المؤتمر.

الفصل الثامن

اعتماد تقرير المؤتمر

١٥٤ - اعتمد المؤتمر في جلسته الثامنة مشروع التقرير (A/CONF.227/L.3) بصيغته التي عرضها المقرر العام، وأذن للمقرر العام بوضع الصيغة النهائية للتقرير وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، بهدف تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

١٥٥ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ”الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إثيوبيا“ (A/CONF.227/L.2).

١٥٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، القرار ٢).

الفصل التاسع

اختتام المؤتمر

١٥٧ - في الجلسة الثامنة للمؤتمر، المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، ألقى كلمات ختامية كل من هايليماريام دسالن، رئيس المؤتمر؛ وسام كاهامبا كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة؛ و وو هونغبو، الأمين العام للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

١٥٨ - وفي الجلسة نفسها، أعلن رئيس المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية اختتام المؤتمر.

المرفق

قائمة الوثائق

الرمز	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
A/CONF.227/1	٤	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.227/2	٣	النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
A/CONF.227/3		موجز مقدم من رئيس الجمعية العامة بشأن الدورات الموضوعية غير الرسمية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
A/CONF.227/4		موجز جلسة استماع غير رسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني عقدتها الجمعية العامة في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (نيويورك، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
A/CONF.227/5		موجز جلسة الاستماع غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي قطاع الأعمال التجارية في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (نيويورك، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥)
A/CONF.227/6	٨ (ب)	مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر
A/CONF.227/7	٧ (ب)	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.227/8	١٠	رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/9	١٠	رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/10	١٠	رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/11	١٠	رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/12	١٠	رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/13	١٠	رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
A/CONF.227/14	١٠	رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لملاوي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/15	١٠	رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/16	١٠	رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/17	١٠	رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر

الرمز	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
A/CONF.227/18	١٠	رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من المستشار القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر
A/CONF.227/L.1	١٠	مشروع قرار: الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا
A/CONF.227/L.2	١١	مشروع قرار: الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إثيوبيا
A/CONF.227/L.3	١١	مشروع تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
A/CONF.227/CRP.1 (بالإنكليزية فقط)	١١	موجز وقائع الجلسات العامة
A/CONF.227/CRP.2 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ١: الشراكات العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة
A/CONF.227/CRP.3 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ٢: ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة
A/CONF.227/CRP.4 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ٣: الشراكات العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة
A/CONF.227/CRP.5 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ٤: ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة
A/CONF.227/CRP.6 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ٥: الشراكات العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة
A/CONF.227/CRP.7 (بالإنكليزية فقط)	٩	جلسة المائدة المستديرة ٦: ضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة
A/CONF.223/INF/1		معلومات للمشاركين
A/CONF.223/INF/2 و Add.1		قائمة المشاركين
A/CONF.227/MC/CRP.1		(لم تصدر)
A/CONF.227/MC/CRP.2	٨ (ب)	مشروع تقرير اللجنة الرئيسية
A/CONF.227/MC/CRP.3	٨ (ب)	تعديل مقترح على الفقرة ٢٩ من مشروع الوثيقة الختامية

280815 280815 15-13039 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق